



جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

الموضوع:

آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر

الأستاذ المشرف:

نجاح عائشة

إعداد الطالبتين:

بن عز الدين سميحة

فطناسي حورية

لجنة المناقشة:

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذة التعليم العالي	مجدوب خيرة
مشرفا	أستاذة محاضر أ	نجاح عائشة
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر ب	آيت ميمون كريمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2024_2025



جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

الموضوع:

آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر

الأستاذ المشرف:

نجاح عائشة

إعداد الطالبتين:

بن عز الدين سميحة

فطناسي حورية

لجنة المناقشة:

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذة التعليم العالي	مجدوب خيرة
مشرفا	أستاذة محاضر أ	نجاح عائشة
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر ب	آيت ميمون كريمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2025_2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أثار لنا درب العلم والمعرفة وأعانا على أداء هذا الواجب

ووفقنا انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في

تذليل ما واجهنا من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة **نجاح عائشة**

التي لم تبخل علينا بالتوجيهات والنصائح القيمة التي كانت عوناً لنا على إتمام هذا البحث ونتوجه مسبقاً بجزيل شكرنا وتقديرنا إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم على الموافقة لمناقشة المذكورة، وما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات بناءة ستغني وتثري هذا العمل.

ونقدم شكرنا إلى كل من أسدى إلينا معروف أو قدم لنا خدمة أو دعا لنا في ظهر الغيب فلهم منا كل الشكر والتقدير وجزآهم الله خير جزاء.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما

بعد

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد

ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل.

أهدي هذا العمل إلى من علمني كيف يكون الصبر مفتاح

النجاح أي الغالي رحمه الله وجعله من أهل الجنة.

إلى من رضاها غايتي وطموحي فأعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر صاحبة البصمة الصادقة في

حياتي أُمي الحبيبة أطل

الله في عمرها وانعم الله عليها بالصحة والعافية.

إلى إخوتي وأصدقائي وفقهم الله.

سميحة

إهداء

الى من علمتني الألف والباء، وسام فخري وتاج رأسي أُمي الغالية

الى قدوتي في الحياة، ومصدر الهامي، ابي العزيز

اطال الله في عمركما

الى من هم على ضلع الوسامة امراء، وعلى ضلع الرجولة ملوك

الى أغلى ما في الوجود، أخواني

نور الله دربكم

الى من خففن وطأة الطريق، وجعلن من التعب رفقة لا تنسى . . رفيقاتي . . شكرا لقلوبكن

حورية

فهرس المحتويات

	الإهداء
	الشكر والتقدير
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
أ	مقدمة
7	الفصل الأول: الإطار النظري للمفاهيم متعلقة بالموضوع
9	المبحث الأول: ماهية المؤسسة الناشئة
9	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة
9	أولاً: تعريف المؤسسات الناشئة
9	ثانياً: أهمية المؤسسات الناشئة
11	ثالثاً: دورة حياة المؤسسات الناشئة
12	المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسة الناشئة
12	أولاً: خصائص المؤسسات الناشئة
13	ثانياً: أهداف المؤسسات الناشئة
14	المطلب الثالث: خطوات تأسيس مؤسسة ناشئة
16	المطلب الرابع: شروط منح علامة مؤسسة ناشئة
18	المبحث الثاني: ماهية المرافقة
18	المطلب الأول: مفهوم المرافقة
18	أولاً: تعريف المرافقة
19	ثانياً: أهمية المرافقة
20	ثالثاً: أشكال المرافقة
21	المطلب الثاني: خصائص المرافقة الجيدة
23	المطلب الثالث: محاور ومراحل عمليات دعم ومرافقة المؤسسات
23	أولاً: محاور عمليات دعم ومرافقة المؤسسات
24	ثانياً: مراحل عمليات دعم ومرافقة المؤسسات
25	المبحث الثالث: أشكال وهيئات الدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة
25	المطلب الأول: أشكال الدعم المقدم للمؤسسات الناشئة

26	المطلب الثاني: هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة وخدماتها
26	أولاً: هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة
27	ثانياً: خدمات هيئات الدعم والمرافقة
29	المبحث الثالث: الفاعلين في مجال المرافقة في المؤسسات الناشئة
33	الفصل الثاني: واقع دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر
35	المبحث الأول: هياكل دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر
35	المطلب الأول: هياكل مرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر
41	المطلب الثاني: هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر
50	المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر
50	المطلب الأول: الجهود المبذولة لتطوير الشركات الناشئة في الجزائر
51	المطلب الثاني: تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر
55	المطلب الثالث: تحليل النتائج المحققة من دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر
55	أولاً: جهود ومساعي الدولة الجزائرية في تطوير المقاولاتية
59	ثانياً: تحليل النتائج
63	المبحث الثالث: دراسة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
63	المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
63	أولاً: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
63	ثانياً: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
64	ثالثاً: شروط التأهيل أصحاب المشاريع بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
65	المطلب الثاني: الإعانات المالية والامتيازات الجبائية
65	أولاً: امتيازات الجبائية
66	ثانياً: إعانات مالية
67	ثالثاً: مراحل مرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
69	المطلب الثالث: صيغ التمويل بالوكالة والاتفاقيات
69	أولاً: صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
73	ثانياً: الاتفاقيات المبرمة مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
77	خاتمة
81	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	صيغ التمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	42
(02-02)	حصيلة التمويل حسب السنة المالية (2024-2019)	45
(03-02)	حصيلة الخدمات الغير مالية إلى غاية 2024	47
(04-02)	الإعانات المالية	67
(05-02)	صيغة التمويل الثنائي	69
(06-02)	صيغة التمويل الثلاثي	70
(07-02)	صيغة التمويل الذاتي	72

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	دورة حياة المؤسسات الناشئة	(01-01)
15	مراحل إنشاء مؤسسة ناشئة	(02-01)
23	خصائص المرافقة	(03-01)
46	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل	(01-02)
57	حصيلة نشاط مراكز تطوير المقاولاتية إلى غاية 08 أكتوبر 2024	(02-02)
59	ترتيب الدول في مجال المقاولاتية وريادة الأعمال سنة 2022	(03-02)
61	الشركات الناشئة في أفريقيا سنة 2023	(04-02)
62	التصنيف العالمي للدول العربية على مؤشر أجيليستي " للوجستيات الأسواق الناشئة	(05-02)
69	صيغة التمويل الثنائي	(06-02)
70	التمويل الثلاثي لفئة البطالين والطلبة (كافة المناطق)	(07-02)
71	التمويل الثلاثي لفئة البطالين والطلبة (مناطق الجنوب)	(08-02)
71	التمويل الثلاثي لفئة البطالين والطلبة (مناطق الهضاب)	(09-02)
72	التمويل الثلاثي لفئة البطالين والطلبة (بقية المناطق)	(10-02)

مقدمة

مقدمة:

تعد المؤسسات الناشئة محركا أساسيا للنمو الاقتصادي في العالم المعاصر فهي تساهم في دفع العجلة الاقتصادية عبر إدخال منتجات وخدمات مبتكرة، وتفتح آفاق واسعة لخلق فرص العمل وتحفيز الاستثمار بفضل مرونتها وقدرتها على التأقلم مع التغيرات، بحيث تعتبر المؤسسات الناشئة عنصرا أساسيا في تعزيز التنافسية الاقتصادية ودعم الابتكار التكنولوجي، كما تساهم هذه المؤسسات في تسريع وتيرة التحول الرقمي وتنويع مصادر الدخل الوطني مما ينتج عنه بناء اقتصاد أكثر استدامة وله قدرة على مقاومة الأزمات.

يواجه أصحاب المؤسسات الناشئة خاصة أثناء فترة الإنشاء، عدة تحديات مثل عزوف البنوك عن منح الائتمان وذلك لعدم امتلاكهم لضمانات كافية لتغطية قيمة القروض وكذلك نقص الخبرة الإدارية وهنا يظهر دور آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة ولذلك تلجأ هذه المؤسسات إلى آليات وهياكل دعم ومرافقة التي تهدف إلى تمكين رواد الأعمال من تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة، من خلال توفير بيئة داعمة في جميع مراحل تطورها وتوفير مناخ مشجع على الابتكار والاستثمار.

وقد أولت الجزائر اهتماما متزايدا بتعزيز دور المؤسسات الناشئة كرافعة لتنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على عائدات المحروقات وقد اتخذت الدولة عدة مبادرات لدعم هذا التوجه، كما قامت باستحداث مجموعة من الآليات والهياكل لدعم وترقية هذه المؤسسات بغرض تقديم الدعم المالي خاصة. وعليه تطرقنا لهذه الدراسة لنبين آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر، ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي هياكل وهيئات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

تتفرع عن هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية المؤسسة الناشئة؟
- ما هي آليات المعتمدة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة التي تعتمدها الجزائر؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة رغم وجود آليات الدعم؟
- ما هو واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية صغنا الفرضيات التالية:

- تشكل المؤسسات الناشئة حجر الأساس في الاقتصاد الجزائري المعاصر، لما تُحدثه من تنويع في القاعدة الاقتصادية.
- يتوقف استقرار وتطور المؤسسات الناشئة على فعالية المؤسسات الداعمة ومدى تكاتفها.
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تعمل على توفير آليات الدعم والمرافقة للمؤسسات الناشئة.

منهج الدراسة: بغية الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع، ونظرا لطبيعة الموضوع ارتأينا إلى إتباع منهجين هما: **المنهج الوصفي** واستعنا به في تحليل المفاهيم والأطر النظرية، **والمنهج التحليلي** لدراسة البيانات والمعلومات المتوفرة المتعلقة بالفصل الثاني الخاصة بدراسة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

أدوات الدراسة: عند جمعنا للمعلومات المتعلقة بموضوعنا اعتمدنا على المصادر التالية:

- **البحث المكتبي:** من خلال البحث وتصفح مختلف الكتب ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي لها علاقة بموضوع البحث.
- **البحث في شبكة الإنترنت:** من خلال تصفح المواقع الإلكترونية، والمقالات التي تحتوي على معلومات التي لها علاقة بموضوع البحث.
- **البحث في القوانين والتشريعات:** من خلال الرجوع واستعمال إلى مختلف القوانين والتشريعات التي تضبط المعلومات التي لها علاقة بموضوع البحث.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراستنا للموضوع كما يلي:

- أهمية الدراسة من خلال أهمية المؤسسة الاقتصادية باعتبارها جوهر الاقتصاد واليات دعمها ومراقبتها أساس لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
- التعرض بالتحليل لواقع المؤسسات الناشئة والجهود المبذولة لتحقيق نجاحها والتركيز على مختلف المفاهيم الخاصة بها، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة من خلال مواجعتها لمختلف التحديات بهدف خلق فرص العمل وخفض مستوى البطالة وتسريع عجلة النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة: تسعى كل دراسة باختلاف مجالات التخصص إلى تحقيق أهداف معينة بشكل عام، ومن بين الأهداف الخاصة بهذه الدراسة نذكر ما يلي:

- عرض مختلف المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة.

- التعرف على التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة.
 - إبراز مختلف الهياكل والهيئات التي تدعم وترافق المؤسسات الناشئة.
 - معرفة مدى تأثير آليات الدعم والمراقبة على المؤسسات الناشئة وطريقة التعامل معها.
- أسباب اختيار الموضوع:** نلخص اهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، كما يلي:

1. المبررات الموضوعية:

- الاهتمام المتزايد في الفترة الأخيرة بريادة الأعمال في الجزائر.
- تسليط الضوء على العوائق التي تواجهها المؤسسات في مرحلة إنشائها.
- حيوية المجال الذي تنشط فيه المؤسسات الناشئة مساهمة لما تشهده البلاد من انفتاح اقتصادي وفتح أبواب المنافسة للنهوض بالقطاع الاقتصادي.

2. المبررات الذاتية:

- الميول الشخصي للموضوع باعتباره يدخل ضمن التخصص.
- حداثة الموضوع كونها تجلب الاهتمام في الوقت الحالي.
- إثراء المعرفة الأكاديمية.

صعوبة الدراسة: أثناء اعدادنا لمذكرة تخرجنا اعترضتنا عدة عوائق نذكر منها:

- قلة الخبرة العلمية في المجال.
- قلة الكتب ذات الصلة بالموضوع بمكتبتنا بالكلية.
- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وحديثة.

حدود الدراسة:

شمل دراستنا الحدود الزمانية للفترة الممتدة من ديسمبر 2024 إلى أبريل 2025

الحدود المكانية "الجزائر".

الدراسات السابقة: لقد صادفنا من خلال عملية جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة مجموعة من الدراسات التي تطرقنا إليها في دراسة آليات لدعم مرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر وسوف نكتفي بالإشارة إلى أهمها:

الدراسة الأولى: بو الشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018.

هدفت هذه الدراسة لتحري دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، وقد راجت فكرة حاضنات الأعمال كثيرا بالنظر إلى دورها البارز في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة واستدامتها، من خلال تقديم مختلف الخدمات على غرار (الوصول للبنى التحتية، تسويق، دعم مالي...الخ)، وهو ما أدى إلى إحداث آثار ايجابية على الاقتصاد المحلي للدول المتقدمة. وعلى ما يبدو فإن كل من فكرة حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في البلدان النامية بما فيها الجزائر تواجه عددا من التحديات تتعلق بالاستدامة والإبداع. إذ لا تزال بعيدة عن مراحل متقدمة بلغتها بعض الدول لذا يتعين ايلاء الاهتمام للتحديات التي تواجه حاضنات الأعمال في سعيها لدعم الشركات الناشئة startups ، بحيث توصلت إلى نتائج تكمن في أن الجزائر مازالت تعاني من نقص الأعمال الرائدة أو مقاولاتية حقيقية، حيث أن أغلبها لا يلبي الاحتياجات الحقيقية للسوق، وأغلبها ينشط في مجال التسويق الالكتروني هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ تأخر اهتمام الجزائر بتأسيس حاضنات الأعمال والتي تبقى جد محدودة، وهو ما يغيب دورها كأداة دعم و عامل إنمائي للمؤسسات الناشئة، هذه الأخيرة التي تعاني كثيرا من ارتفاع معدلات الفشل، حيث أنه بالرغم من أن عدد المقاولات في الجزائر يشهد تنامي مستمر، إلا أنا تعاني من مشكلة الاستدامة وهو ما يمكن تجاوزه في حالة تفعيل دور حاضنات الأعمال في الاقتصاد المحلي.

الدراسة الثانية: يوسف بركاتي، دور أجهزة والمرافقة في نجاح المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD، جامعة العربي بن مهيدي _ام البواقي 2023،

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على نجاح المؤسسات الناشئة على اعتبار أن الهدف من استحداث المؤسسات الناشئة هو نجاحها و استمرارها إلا انه لا فائدة من استحداث مؤسسة ناشئة إذا كان مآلها الفشل، حيث تم بناء نموذج عام للعوامل المؤثرة على نجاح المؤسسات الناشئة، وكذلك الخروج بنموذج نهائي يصف العلاقة بين الدعم بنوعيه والنجاح في المؤسسات الناشئة، في وجود متغيرات بسيطة ومعدلة **هدفت هذه الدراسة إلى** الخروج بنموذج عام لأهم العوامل المؤثرة على نجاح المؤسسات بصفة عامة في الجزائر الوصول إلى نتائج حول التأثير المباشر والغير مباشر للدعم المالي والدعم الغير مالي على نجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر، **توصلت إلى النتائج التالية:** تحتاج المؤسسات الناشئة في الجزائر إلى شتى أنواع الدعم المالي والدعم الغير مالي سواء في المرحلة التأسيسية، أو في المرحلة بداية التشغيل ، ولهذا لا بد من هذه الهيئات التي استحدثتها الحكومة الجزائرية ممثلة في وزارة المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة ،أن تعمل على دراسة احتياجات التي تطلبها المؤسسات الناشئة ،وفي هذا الصدد خطت الحكومة الجزائرية خطوة ايجابية من خلال إشراك الجامعة الجزائرية في

الخطة الاستراتيجية المتبعة للنهوض بقطاع المؤسسات الناشئة، إذ أن الجامعة تعتبر خزان للطاقات الشبابية.

الدراسة الثالثة: آمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وافاق-دراسة حالة: angem، ansej لولاية باتنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2016.

تهدف الدراسة الى تحليل مدى نجاعة برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر، وهذا من خلال تحليل مختلف الإحصائيات المرتبطة ببرامج التمويل المصغر (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)، على المستوى الوطني وعلى مستوى ولاية باتنة، بالإضافة الى الأرقام المقدمة من طرف حاضنة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، ومن أبرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة نذكر: ان إستراتيجية دعم المقاولاتية يجب أن تقوم على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين، ولا تقتصر على هيئة أو وزارة واحدة تتحمل هذه المسؤولية، فمن خلال الدراسة وجدنا أن المقاولين المتوجهين الى برامج التمويل المصغر ANSEJ، ANGEM، CNAC، تتم مرافقتهم من طرف هذه الهيئات من بدابة الفكرة الى تجسيد المشروع، رغم كون دورها الأساسي للتمويل.

الدراسة الرابعة: بوزرب خير الدين، خوالد أبو بكر، "تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول دراسة تحليلية"، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي دولي محكم: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل، المجلد 06 العدد 02، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مختلف المشاكل التمويلية التي تواجه المؤسسات الناشئة بصفة عامة، وعرض البدائل والأدوات الحديثة لتمويل المؤسسات الناشئة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن على الرغم من المحاولات الحديثة لإصلاح بيئة التمويل في الجزائر، إلا أن الواقع يثبت ضعف البدائل التمويلية المتاحة أمام الشركات الناشئة في الجزائر، حيث يظل القطاع المصرفي طرف في مختلف البدائل التمويلية.

ما يميز هذه الدراسة عن بقية الدراسات:

هو انها امتداد لدراسات السابقة الا اننا سلطنا الضوء على أهمية المرافقة كونها أحد الركائز الأساسية لتعزيز فرص النجاح وضمان استدامة المؤسسات الناشئة، كما تناولت الدراسة الحالية بشكل أعمق آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر ودورها في تنمية المقاولاتية ودفع الشباب المبتكر نحو مجال ريادة الأعمال، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر. وركزت هذه الدراسة على دراسة طريقة عمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كونها إحدى الهيئات الحكومية الجزائرية التي تُعنى بتعزيز روح المقاولاتية لدى الشباب من خلال توفير بيئة محفزة وداعمة لإنشاء وتطوير المشاريع الاقتصادية، وتحقيق التنوع الاقتصادي.

هيكلية الدراسة: لمعالجة موضوعنا قسمنا دراستنا إلى فصلين ومقدمة وخاتمة، حيث تم التطرق في **الفصل الأول إلى:** " إطار النظري لمفاهيم متعلقة بالموضوع "، بحيث قسمناه إلى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول "ماهية المؤسسة الناشئة" أما المبحث الثاني عرض فيه "ماهية المرافقة"، والمبحث الثالث، فتناولنا فيه "أشكال وهيئات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة".

أما **الفصل الثاني** فتضمن "واقع دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر"، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول "هياكل دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر"، ويتناول المبحث الثاني "واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر"، ويتناول المبحث الثالث "دراسة لحالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الجزائر"

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

شهدت المؤسسات الناشئة نموا ملحوظا حيث ينظر إليها بأنها حل لمواجهة المشاكل الاقتصادية وخلق فرص العمل للحد من البطالة التي تلاحق الشباب، الخفض من التضخم وتنمية الصادرات مما يساهم في رفع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونها تتسم بكل ما هو جديد ومبتكر على غرار درجة مخاطرتها العالية لتفتح أفقا واسعة لإنعاش الوتيرة الاقتصادية والمضي قدما لخلق مناصب العمل، غير أن الأشخاص الراغبون في إنشاء هذه المؤسسات عادة ما يكونون من ذوي الدخل الضعيف ولا يملكون ضمانات تسمح بالاستفادة من القرض البنكي كما ممكن أن يكونوا ذوي خبرة ضعيفة في مجال إدارة المؤسسات لذلك يبحثون عن آليات الدعم ومرافقة لانطلاق مؤسساتهم الناشئة .

تعددت هذه المؤسسات، منها المتخصصة في الدعم والمرافقة بشتى أنواعها حيث تلجئ لها المؤسسات الناشئة حسب الحاجة لها، وفي هذا الفصل تطرقنا إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة.

المبحث الثاني: ماهية المرافقة.

المبحث الثالث: أشكال وهيئات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الناشئة

عرفت المؤسسات الناشئة أهمية بالغة لمعظم الدول العالمية، نظرا لتمييزها بخصائص ساهمت في تنمية وتطوير الاقتصاد، وذلك بسعي الشباب حول العالم للبحث عن طرق لتجاوز المعوقات الاقتصادية والبحث عن فرص عمل جديدة، من أجل تحقيق الأرباح وخلق الثروة وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة

حملت المؤسسات الناشئة عدت تعاريف اختلفت من قاموس إلى آخر ومن اقتصادي إلى آخر لها دورة حياة تمر بها تكسبها أهمية، وكغيرها من المؤسسات تحمل أهداف تسعى لتحقيقه.

أولاً: تعريف المؤسسات الناشئة

تعرف المؤسسة الناشئة اصطلاحاً حسب القاموس الانجليزي على أنها: "مشروع صغير بدا للتو، وكلمة STAR-UP تتكون من جزأين "START" أي هي فكرة الانطلاق و "UP" أي فكرة النمو القوي "وبدأ استخدام المصطلح start-up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر (capital-risque) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك". (بو الشعور، 2018، صفحة 420)

وعرف القاموس الفرنسي la Rousse المؤسسات الناشئة على أنها: "تلك المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة". (الناصر، 2023)

عرفها "Paul Graham" في مقاله المشهور حول النمو "Growth" على أنها "شركة صممت لتنمو بسرعة"، وكونها تأسست حديثاً لا يجعل منها شركة ناشئة CompanyStartup في حد ذاتها ليس من الضروري أن تكون تعمل في مجال التكنولوجيا. (دربيين، 2022، صفحة 57)

من التعاريف السابقة نستنتج بان المؤسسة الناشئة هي "مؤسسة شابة حديثة النشأة، تبحث عن موقع لها في السوق أي هي مشروع انطلاق يبنى على الابتكار، وهي مؤسسة صممت لتنمو بسرعة، تواجه خطراً عالياً لأنها تدخل سوق قد يكون مشبع أو تفتح سوق جديد".

ثانياً: أهمية المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة والمؤسسات بصفة عامة من بين أهم محركات العجلة الاقتصادية فهي من بين دعائم التنمية الاقتصادية المستدامة كما أنها تعتبر وسيلة من وسائل الحديثة التي يتم الاعتماد عليها من

اجل استحداث التنويع الاقتصادي لما لها من قدرة على تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن أهم ما تحققه ما يلي: (بوزرب خير الدين، 2021، صفحة 397)

1. خلق الوظائف وتخفيض مستويات البطالة: تساهم الشركات الناشئة بشكل كبير في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، إذ أن فرص النمو السريع التي تميز هذا النوع من الشركات تجعلها قادرة على توليد فرص التشغيل، وقد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور، ففي دراسة المؤسسة فوكرمان حول أهمية الشركات الناشئة في خلق فرص العمل تمكن الباحثون من إثبات أن الشركات الناشئة خلقت 5 ملايين فرصة عمل سنوياً خلال الفترة 1992-2005 وهو مستوى أعلى بأربعة أضعاف من أي فئة عمرية للشركات.

2. زيادة إنتاج السلع والخدمات: وفقاً لـ (Ritchie) و (Swisher) من مركز (IDEA): فإن الشركات الناشئة لديها تكنولوجيا أعلى بشكل غير متناسب مع حجمها وهذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات، وفي تقرير صدر عام 2019 عن مركز الدراسات الاقتصادية في مكتب الإحصاء الأمريكي وجد الباحثون أن الشركات التي تتمتع بإنتاجية عالية هي المؤسسات الحديثة الشابة، وتقدم مساهمات غير متناسبة في نمو السلع والخدمات. إحداث تأثير إيجابي في المجتمع نظراً لأن الشركة الناشئة يمكن أن تثير الإبداع في المجتمع فيمكنها المساهمة في تغيير القيمة الموجودة في المجتمع وخلق عقلية جديدة تماشيًا مع هذا، سوف يدرك الناس أن لديهم مسؤوليات جديدة لعملهم وتطويرهم الوظيفي.

3. فتح أسواق جديدة: تخلق الشركات الناشئة أسواقاً جديدة أو تحول الأسواق القديمة تماماً من خلال تقديم منتجات تغير الاقتصاد العالمي، وغالباً ما تخلق التقنيات الجديدة فرصاً جديدة تستفيد منها الشركات الناشئة، ثم تخلق الشركات الناشئة قيمة هائلة مقارنة بالشركات الناضجة، وهو ما يدعم المنافسة ويدفع الاقتصاد نحو التطور.

4. تعزيز البحث العلمي: يمكن للشركات الناشئة أن تساهم بشكل كبير في البحث والتطوير لأنها غالباً ما تتعامل مع التكنولوجيا العالية والخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث والتطوير في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار ويحافظ على نمو الشركة، ويساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات المعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى، نتيجة لذلك يمكن للشركات الناشئة تشجيع الطالب أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم (بوزرب خير الدين، 2021، صفحة 363)

ثالثاً: دورة حياة المؤسسة الناشئة

يعتمد مدى نجاح المؤسسات على جميع مراحل دورة حياتها دون استثناء، حيث تبدأ من فكرة وتتطور تدريجياً قد تتباين الأهداف في البداية، من أهم هذه المراحل هي:

1. **المرحلة الأولى (قبل الانطلاق):** حيث يقوم شخص ما أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة وخلال هذه المرحلة يتم التعمق في البحث ودراسة الفكرة جيداً ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل والبحث عن تمويلها وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية. (زينات، 2022، صفحة 209)

2. **المرحلة الثانية (مرحلة الانطلاق):** في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة حيث تكون غير معروفة وربما أصعب شيء يمكن أن يواجهه المقاول في هذه المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها مادياً وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف بـFFF (Family.Fools.Friends) فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل أو يمكن الحصول عليه من قبل الأشخاص المستعدين للمغامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

3. **المرحلة الثالثة (مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو):** يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هذه المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكره الأوائل فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد المعارضين للمنتج ويبدأ بالفشل أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع. (يمينة سوداني، 2022، صفحة 33)

4. **المرحلة الرابعة (الانزلاق في الوادي):** وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وإن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة. (حمروش، 2022، صفحة 140)

5. **المرحلة الخامسة (تسلق المنحدر):** يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة

واكتساب الخبرة لفريق العمل ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره وتسويقه على نطاق أوسع. (ديناوي أنفال، 2022، صفحة 330)

6. المرحلة السادسة (مرحلة النمو المرتفع): في هذه المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار وطرحه في السوق المناسبة وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع حيث يحتمل أن 20% إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة. (بو الشعور، 2018، صفحة 421)

الشكل رقم (1-1): دورة حياة المؤسسات الناشئة



المصدر: (بو الشعور، 2018، صفحة 421؛ بو الشعور، 2018)

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسات الناشئة

تمتاز المؤسسات الناشئة بعدة خصائص ومميزات والتي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

أولاً: خصائص المؤسسة الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بعدة خصائص التي تجعلها تتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية للدول المتقدمة منها أو النامية:

- روح المبادرة بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها. (رمضاني مروي، 2020، صفحة 287)
- القدرة العالية للمنشأة الصغيرة على توفير فرص العمل، تكون فيها فرصة العمل عالية الاستيعاب.

- العديد من الدول تضع خططا للمساهمة في إستراتيجية التنمية المحلية بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على المدن الكبرى.
 - القدرة على ابتكار وتطوير منتجات جديد نظرا لانخفاض تكلفة ذلك ب 24 مرة مقارنة بالمقاربة بالمؤسسات الكبيرة.
 - التأقلم مع المحيط الخارجي وإمداد نطاقها على المناطق النائية.
 - مرونة التفاعل مع المناخ الاستثماري.
 - قلة التدرج السلطوي والانخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية في مرحلة الإنتاج.
 - اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي من خلال دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على رفع الإنتاجية ومن خلالها تخفيض مستوى التكلفة.
 - استخدام تقنيات إنتاجية اقل تعقيدا وكثافة رأسمالية فهي تعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة البسيطة. (سلمى، 2021، صفحة 113)
 - مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد عليها بشكل أساسي: تتميز المؤسسات الناشئة بأنها شركات تقوم على أفكار رائدة أي أفكار إبداعية وذلك من اجل إشباع حاجيات السوق، فالمؤسسين يتميزون بقدرات عالية ومستوى تعليمي مرتفع مع روح المخاطرة، يعتمدون على التكنولوجيا للنمو والتقدم. (زعتر، 2023، صفحة 1125)
 - مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة تشمل معنى المؤسسة الناشئة أي أنها شركة تتطلب تكاليف صغيرة عند إنشائها وبداية مشروعها نظرا إلى الأرباح التي تحصل عليها.
 - مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد من أهم خصائص الأساسية أي إمكانية النمو السريع وتوليد إيرادات أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل. (ابراهيم، 2020، صفحة 05)
- ثانيا: أهداف المؤسسات الناشئة**
- وللمؤسسات الناشئة أهداف كغيرها من المؤسسات التي تسعى إلى تحقيقها، من أهمها: (رمضاني مروي، 2020، صفحة 208)
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل.

- إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب (استحداث الصناعات التقليدية).
- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين.
- أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية تنمية الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها.
- تمكين فئات تملك أفكار استثمارية لكن لا تملك القدرة المالية والإدارية لتحويلها إلى مشاريع واقعية.

المطلب الثالث: خطوات تأسيس مؤسسات ناشئة

لإقامة وإنشاء مؤسسة ناشئة يجب تتبع الخطوات التالية:

أولاً: فكر في مشكلات الناس وحاجاتهم:

تسعى الشركات ناشئة بطبيعتها إلى تقديم حلول وطرح الخدمات الرائدة في السوق إذا ضربنا المثال بشركة "UBER" نرى أنها بدأت العمل انطلاقاً من تركيزها على حاجة الناس لطلب سيارة أجرى في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية. (لخف، 2005، صفحة 11)

ثانياً: فكر في طرق تساعد على الارتقاء بالعمل والمبيعات:

كرائد أعمال أنت بحاجة إلى اختيار حلول تتمتع بإمكانية كبيرة للنمو وتكون قادرة على زيادة الأرباح والدخل دون الحاجة إلى بذل التكاليف الضخمة على البنية التحتية. (محمد بلقاسم، 1984، صفحة 355)

ثالثاً: الاعتماد على التكنولوجيا:

إن التكنولوجيا موجودة لتسهيل حياتنا لهذا السبب يجب استخدام المواد التقنية المتاحة لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات للعملاء الذين تستهدفهم. (الرسول، 1998، الصفحات 35-36)

رابعاً: اختيار نموذج اجتماعي لإنشاء مؤسسة ناشئة:

حيث يركز هذا النموذج الاجتماعي بالتفكير في النشاطات والأفاق المستقبلية لشركتك، ويتم هذا النموذج وفقاً لمرحلتين مرحلة طرح الأسئلة: (هل توقعت نمواً سريعاً؟، هل تريد الشروع في المغامرة؟، احتمال دخول شركاء جدد بعد ذلك؟) ثم مرحلة لا يجب التردد في الرجوع إلى دليل اختيار النموذج الاجتماعي.

خامسا: البحث عن مصادر تمويل:

إن لم تكن لديك ميزانية كافية لرعاية وتنفيذ فكرة الأعمال التجارية لديك ابحث عن مصدر تمويل.

سادسا: شكل فريق عمل موحد:

تحقق من إن يكون لديك فريق عمل جاهز ومستعد لإقامة شركة ناشئة لا داع إن تكون المجموعة كبيرة بل الأهم إن يساهم كل عضو بشي من اجل المشروع.(عبد الرحيم ليلي، 2011، صفحة 06)

سابعا: تسجيل المؤسسة الكترونيا:

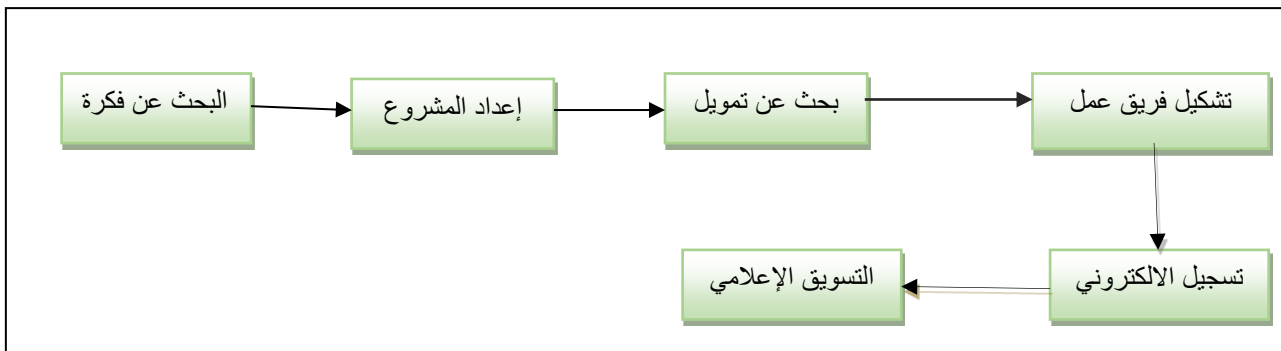
أصبحت الشبكات الالكترونية مثل google, twitr, facbook أكثر زيارة من قبل الكثير لذلك يجب إنشاء موقع الكتروني للمؤسسة وتسجيل حسابات لها في شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة مما يسهل على الجمهور المستهدف الوصول إليها.(بوقادير ربيعة، 2023، صفحة 09)

ثامنا: التسويق الإعلامي للمؤسسة:

يلعب التسويق دورا هاما في تعريف المؤسسة ونشاطها للجمهور ويجب أن يتم التسويق عبر كافة الطرق الإعلامية حيث انه من الممكن طباعة بطاقات إعلانية وتوزيعها على الجمهور كذلك يمكن إرسالها عبر الوسائل الالكترونية.(بوقادير ربيعة، 2023)

ونلخص مما سبق ذكره في الشكل التالي:

الشكل (02_01): مراحل إنشاء مؤسسة ناشئة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الرابع: شروط منح علامة المؤسسات الناشئة

حدد المشرع الجزائري معايير المؤسسات الناشئة وقد جاءت حسب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المتعلق بإنشاء مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة الأعمال مع تحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها وكذا شروط منح علامة مؤسسة الناشئة المعايير كما يلي: (سويقي، 2021، صفحة 04)

- أقصى حد لعمر المؤسسة هو 8 سنوات.
- اعتماد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو أي فكرة مبتكرة.
- عدم تجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ المحدد من اللجنة الوطنية.
- رأس المال الشركة يكون مملوك بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار معتمدة من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.
- إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
- لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

وتتجسد شروط وإجراءات الحصول على علامة مؤسسة ناشئة فيما نصت عليه أحكام المادة 12 وما يليها من المرسوم التنفيذي 20-254، إذ يتوجب على المؤسسة تقديم طلب إلكتروني عبر بوابة متخصصة في ذلك مرفق بنسخة رقمية من الوثائق الآتية: (سويقي، 2021، صفحة 05)

- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي.
- نسخة من القانون الأساسي للشركة.
- شهادة عضوية في الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي (CNAS) مع قائمة بأسماء الموظفين.
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية.
- مخطط أعمال المؤسسة مفصل.
- المؤهلات التقنية والعلمية والخبرة لمستخدمي المؤسسة، وكل وثيقة ملكية فكرية أو أي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.

- شهادة عضوية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير العاملين (CASNOS) ويجب التنويه أن تتكفل اللجنة بالرد بعد دراسة الملف في أجل أقصاه ثلاثين يوما، ابتداء من تاريخ إيداع الطلب. ويتوقف احتساب الآجال في حال إذا كان الملف ناقصا على أن تقوم الجهة الطالبة ابتداء من

تاريخ إخطاره من قبل اللجنة باستكمال الملف في أجل خمسة عشر يوما، في حال رفض اللجنة الطلب يرجى عليها تبرير ذلك، وإخطار صاحب الطلب إلكترونيا بذلك. ويمكن للجنة إعادة النظر في الطلب بناء على طلب مبرر من المؤسسة، ويتم إخطارها بالرد ابتداء من تاريخ النهائي في أجل لا يتجاوز ثلاثين يوما إيداعه. في حال قبول اللجنة الطلب، تمنح عالمة مؤسسة ناشئة لمدة أربع (04) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. بناء على قرار ينشر في البوابة الرئيسية للمؤسسات الناشئة ويتخذ التجديد نفس الإجراءات.

المبحث الثاني: ماهية المرافقة

في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه المؤسسات الناشئة خاصة في مراحلها الأولى، تبرز المرافقة كأحد الركائز الأساسية لتعزيز فرص النجاح وضمان الاستدامة. فالمرافقة ليست مجرد تقديم استشارات عابرة بل عملية متكاملة تهدف إلى نقل الأفكار الريادية من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعال، مع توفير الأدوات والموارد اللازمة لمواجهة تحديات السوق.

المطلب الأول: مفهوم المرافقة

تختلف المرافقة عن غيرها من أشكال الدعم كالترتيب أو الاستشارة بأنها عملية مستمرة وشاملة حيث تعمل على سد الفجوة بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي من خلال توفير الإرشادات المبنية على الخبرة الواقعية.

أولاً: تعريف المرافقة

يعتبر التعريف الأكثر شمولاً للمرافقة هو الذي اقترح من طرف "أندري لوتافسكي" André lutaweski وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات في فرنسا "APCE" في مذكرة داخلية، فقد عرفها على أنها "تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة أي مهنة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكيفها مع ثقافة وشخصية المنشئ". (غضبان و حداد، 2019، صفحة 30) وتعرف أيضاً بأنها "عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال ومنشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة". (زهير و بن قطاف، 2019، صفحة 183)

وأيضاً المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئ المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به. (امينة، دردار، و كافي، 2020، صفحة 232)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المرافقة هي: عملية ديناميكية منظمة تهدف إلى دعم وتطوير المشاريع والمؤسسات الصغيرة، خاصة من خلال مراحل التأسيس وبداية النشاط، تتضمن هذه العملية تقديم مساعدات مالية وفنية وتسهيلات أخرى لتمكين هذه المؤسسات من البقاء والنمو تتم المرافقة من خلال مواعيد متتابعة ومنظمة تهدف إلى مساعدة منشئ المؤسسات على فهم والتحكم في إجراءات الإنشاء وكذلك في إدارة المشروع والقرارات المرتبطة به.

ثانياً: أهمية المرافقة

تساهم المرافقة في تقديم حلول لمساعدة المؤسسة الناشئة على التغلب على تلك الصعوبات ويمكن ذكر أهم الصعوبات التي تستدعي اللجوء إلى خدمات المرافقة لمواجهتها:

1. التعقيد الفني: لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشائه الكثير من الخبرة التسييرية الكافية، وبالتالي على منشئه التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الفنية الجيدة للمشروع والروح المقاولاتية العالية التي تتطلب مجموعة من المعارف الإضافية في الإدارة والتسيير، المحاسبة، القانون، الجباية الإستراتيجية... الخ (الجودي، عامرة، و نوال، 2017، صفحة 94)

2. تعقد المحيط الخارجي: تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغير وعدم الاستقرار، وبالكثير من التعقيدات وهذا ما يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات البيئية بهدف الاستعداد للظروف الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل.

3. التعقيد الإداري: غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات إنشاء مؤسسة، والتعامل بمختلف معاملات التسجيل، وكذا المعاملات المتعلقة بمعطيات الضرائب الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل. (فضيلة و الوفي، دور التكوين للمرافقين في تفعيل المرافقة المقاولاتية في الجزائر "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، 2020، صفحة 627)

4. هشاشة وضعف المؤسسات حديثة النشأة: هناك مجموعة من المشاكل الفنية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة عامة خاصة في مراحل إنشاءها الأولى والتي تعقد بشكل كبير عملية نموها وهنا نركز على أهم هذه المشاكل المتمثلة في: (برنوطي، 2005، صفحة 82)

أ. معدلات الوفاة والمشاكل العالية: فالدراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة تبين بأن 50% من كل مؤسسة صغيرة لا تبقى لأخر من سنة ونصف، وأن 20% منها فقط تبقى لأخر من 10 سنوات.

ب. الضعف المالي: تنسم المؤسسات المصغرة بالضعف المالي الناتج عن محدودية حجم الإنتاج، وتتمثل أسباب هذا الضعف في ارتفاع التكاليف الإدارية وتكاليف التمويل وصعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو، بالإضافة إلى محدودية القدرة على امتصاص آثار المخاطر المالية.

ت. **الضعف القانوني والسياسي للمؤسسات الصغيرة:** ويمكن ذكر أهم أوجه ضعف المؤسسات الناشئة من الناحية القانونية والسياسية فيما يلي: (فضيلة، قرامطية ، و الوافي، اسلوب المرافقة كأداة لمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2021، صفحة 68)

ث. **ضعف القدرة على التأثير في التشريعات:** ومنها قوانين الضرائب التي لا تراعي الحاجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة حيث لا يمكن لهذه الأخيرة ممارسة الضغط لجعل القوانين تراعيها، وذلك بسبب تشتتها وعدم قيام أصحاب هذه المؤسسات بمتابعة مشاريع القوانين المستقبلية.

ج. **ضعف القدرة على استرجاع الحقوق:** في الكثير من الأحيان تملك المؤسسات حقوقا واضحة ولكنها لا تستطيع وبسبب محدودية إمكاناتها المالية توظيف من يتابعون الدفاع عن تلك الحقوق واسترجاعها.

ح. **الضعف السياسي:** يعود الضعف القانوني للمؤسسات الصغيرة إلى ضعفها سياسيا، فليس لأصحابها نقابات وجمعيات مهنية خاصة بهم تحدد حاجاتهم الخاصة وتمارس الضغط السياسي للتأثير في التشريعات بما يخدم مصالحهم، حيث نجد الجمعيات المهنية وغرف التجارة والصناعة والنقابات العمالية وغيرها التي يهيمن عليها أصحاب المؤسسات الكبيرة، حيث يقومون بتوجيه أنشطتها لخدمة حاجاتهم.

ونظرا للأسباب السالفة الذكر يمكننا تحديد أهمية المرافقة في دعم حاملي المشاريع لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفير لهم بيئة عمل مناسبة وتعمل على تسهيل الإجراءات الفنية والإدارية ويمكن تلخيص هذه الأهمية: (زهراء و علالي ، 2021 ، صفحة 188)

- تمكن المرافقة من التحليل الجيد لفكرة المشروع مع حامله وتحديد نقاط القوة والضعف في المشروع.
- مساعدة صاحب المشروع في توفير الموارد والمعدات اللازمة للمشروع.
- تساعد في تسهيل الإجراءات الفنية والإدارية في مرحلة إنشاء المشروع.
- توفير الأموال الكافية مساعدة حامل المشروع على إنشاءه.
- مساعدة المؤسسة الناشئة في التعرف على شرائح الزبائن الموجه لهم المشروع والإجراءات التسويقية اللازمة لإيصال القيمة المضافة لهذه الشرائح.

ثالثا: أشكال المرافقة.

هناك عدة أوجه للمرافقة من أجل دعم إنشاء مؤسسات الناشئة صغرى ومتوسطة منها المعنوية، الفنية، الإعلامية، التدريب والتكوين، التكنولوجية، الإدارية، المالية وسنطرق لكل منها فيما يلي. (أمال، 2016، صفحة 40)

1. **المرافقة المعنوية:** وتتمثل في تقديم المساعدة لصاحب المشروع بضبط أفكاره وترتيبها حول عملية إنشاء مشروعه وتجسيدها على أرض الواقع.
2. **المرافقة الفنية:** وتتمثل في تقديم مساعدة للمقاول تتعلق بالجانب الفني وما يحتاجه المشروع من آلات ومعدات، وأساليب إنتاج، الخبرة والمعلومات المستخدمة، مع تحديد الأهداف الواجب تحقيقها، دون إغفال تحديد جدوى المشروع.
3. **المرافقة الإعلامية:** تقوم بتقديم مساعدات للمؤسسات الناشئة في كيفية إدخال أنظمة المعلومات والاتصال داخل المؤسسة، والطرق التي يتبعها في عملية الإشهار والترويج للمنتجات أو الخدمات وكيفية وطرق إيصالها للأسواق المستهدفة.
4. **المرافقة أثناء التدريب والتكوين:** تقوم هذه المرافقة بتكوين صاحب المشروع وتدريبه فيما يخص كيفية إنشاء المشروع، وما هي الصفات التي يجب أن يتصف بها المقاول الناجح.
5. **المرافقة التكنولوجية:** هذا النوع من المرافقة يمكن صاحب المشروع من الحصول على المعلومات الكافية حول آخر التكنولوجيا المتاحة سواء من حيث المعدات أو طرق الإنتاج أو معالجة المعلومات ووسائل الاتصال وغيرها من الأفكار التي تدعم مسيرة المقاول حتى لا يكون بعيداً عن التطورات في الواقع من تطورات في مجال الاتصال.
6. **المرافقة الإدارية:** تقوم هذه المرافقة على تقديم تسهيلات لصاحب المشروع فيما يخص الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المشروع وامتلاك العقار والحصول على التراخيص الخاصة بالإنتاج والتصدير واستيراد المواد والآلات ومستلزمات انطلاق المشروع.
7. **المرافقة المالية:** إن هذا النوع من المرافقة هو أهم خطوة للمقاول لأنه الأساس لإقامة المشروع، كما تتعلق بتكوين رأس المال الخاص والحصول على التمويل سواء من السوق المالية أو من البنوك في شكل قروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة، أو الحصول على الإعفاءات الضريبية في بداية التأسيس.

المطلب الثاني: خصائص المرافقة الجيدة

تلعب المرافقة دوراً أساسياً في تمكين المؤسسات الناشئة من تجاوز مرحلة الانطلاق بثبات فهي توفر إطاراً داعماً يساهم في بناء المشروع خطوة بخطوة، وتمتاز هذه العملية بمجموعة من الخصائص متمثلة في:

أولاً: المرافقة تستلزم الارتباط (فرد - مشروع): وهذا يعني توافق كفاءات وإمكانيات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولى لتسيير المشروع، وهذا يسمح بـ "تأمين" المقاول والمشروع من مختلف المشاكل المتوقعة. (الجودي، عامرة، و نوال، 2017، صفحة 99)

ثانياً: المرافقة تركز على الشخص المقاول: لا يمكن تدعيمه من الناحية المالية والمادية فقط، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لا بد للمقاول استفادة منها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل البعيد. (قوجيل و محمد حافظ، أبريل 2011، صفحة 9)

ثالثاً: المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص: حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلاً عن المقاول (خطة الأعمال مثلاً) والتي تقوم بعض البيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف) وهذا ما ينتج عنه الكثير من المشاكل والصعوبات مستقبلاً، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم مدى يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، كيف يتحكم في الخزينة، إهلاك الاستثمارات... وغيرها.

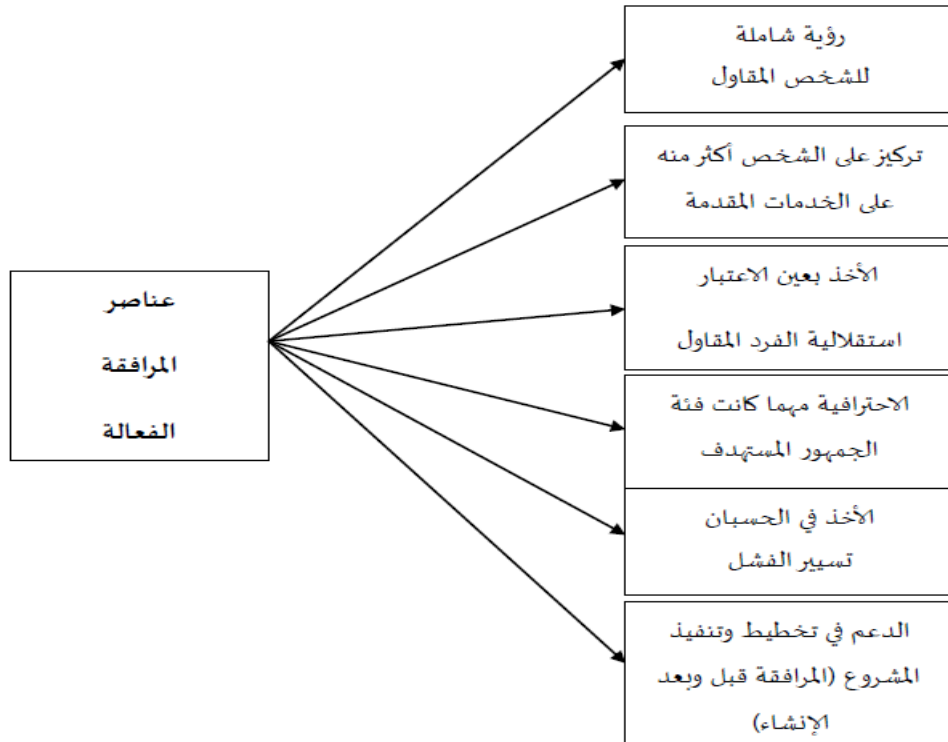
رابعاً: المرافقة يجب أن تتضمن تسيير المشروع: منذ الاستقبال يجب أن يكون المرافق قادراً على مصارحة المقاول الجديد إذا كان المشروع غير قابل لتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم تصديق عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة التوفر على فريق متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من المقاولين في تصحيح أخطاء مشاريعهم، ونفس الشيء بالنسبة للمشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع المقاول على تشخيص موضعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة.

خامساً: الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة: هناك فئات مختلفة من المقاولين من بينها العاطلين ذو التأهيل الضعيف حيث يرى المختصين أن مرافقة هذه الفئة من حاملي المشاريع تأتي من مرجعية اجتماعية أكثر منها اقتصادية، إلا أنه حتى وإن كان المقاول يعتمد في تعامله مع المقاولين على الاستماع والفهم الجيد لأهداف المقاول، (خاصة فئة العاطلين) يجب على المرافق إظهار جميع عناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام باحترافية كبيرة مع المقاول بهدف وضع المشروع في الطريق الصحيح.

سادساً: المرافقة تقوم بإنجاز المشاريع على مرحلتين (التصور) التخطيط والتنفيذ: فالمرحلة الأولى يقوم بها غالباً المقاول، أما التنفيذ فيعتبر نقطة الانطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة إلى جانب المقاول منذ انطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع.

ومن خلال الشكل الموالي يمكن توضيح أهم خصائص المرافقة الفعالة والتي يجب أن تتوفر من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها:

الشكل رقم (01-03): خصائص المرافقة



المصدر: (قوجيل و محمد حافظ، أبريل 2011، صفحة 10)

المطلب الثالث: محاور ومراحل عمليات دعم ومرافقة المؤسسات:

لقد تطورت هيئات المرافقة منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي، حيث برز هذا التوجه بشكل كبير في الدول المتقدمة نذكر: (كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وغيرها).

أولاً: محاور عمليات دعم ومرافقة المؤسسات:

ارتكزت عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة على ثلاثة محاور أساسية:

1. الدعم المالي: لمعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع.

2. تطوير شبكات المعالجة والتكوين: في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة... وغيرها.

3. الدعم اللوجستيكي: توفير مقر لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح

البسيطة أو المعقدة حسب المشروع الصغير وتقوم بهذه العمليات من خلال الانفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات. (الجودي، عامرة، و نوال، 2017، صفحة 96)

ثانيا: مراحل عمليات دعم ومرافقة المؤسسات:

وعموماً أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة، قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسة، تشمل هذه الخدمات خلال كل مرحلة فيها ما يلي: (علي، 2015، صفحة 92)

1. **مرحلة الاستقبال:** تشمل كل من الإعلام، التحسيس، التوجيه، وإعادة توجيه حاملي المشاريع، أين يتم تقديم وعرض حامل المشروع لمشروعه (فكرة المشروع، أسباب اختيارها...)، ثم بداية التصميم وجمع المعلومات الضرورية للمشروع، انطلاقاً من هذا يشرع المرافق في مساعدة المقاول المحتمل على تحديد طبيعة الخدمة أو المنتج الذي يرغب في تقديمه للسوق، وأخيراً يتم الاتفاق بين الطرفين حول طبيعة المرافقة الواجب إتباعها على أساس احتياجات المقاول.
2. **مرحلة المرافقة:** تتضمن المرافقة في هذه المرحلة في تركيب المشروع. يقصد بمرافقة تركيب المشروع، مرافقة المقاول في كل مرحلة من مراحل وضع المشروع، تكون حامل المشروع من الجانب التقني ومن جانب التسيير، والقيام بدراسة جدوى المشروع إلى غاية التجسيد الفعلي للمشروع. بصفة عامة مرافقة في إعداد مخطط الأعمال الخاص بمشروعه، وأما المرافقة المالية فتتمثل في مرافقة المصرف لحامل المشروع من جانب التقييم المالي للمشروع. عن طريق القيام بخبرة لفحص الملف المقدم للمصرف والمتعلق بالتركيب المالي له، وهذا لاتخاذ قرار أولى لتمويل المشروع من قبل الهيئة المرافقة، والذي من شأنه مساعدة المقاول على الحصول على إعانات هيئات أخرى.
3. **مرحلة المتابعة بعد الإنشاء:** تشمل هذه المرحلة كل أشكال الدعم الموجهة للمقاول (مسير المؤسسة)، والتي تمكنه من امتلاك أدوات تسيير فعالة، ومساعدته على اتخاذ القرار، تحديد وتنفيذ إستراتيجيته التجارية وإقحام مؤسسته بشكل أفضل في بيئة الأعمال.

المبحث الثالث: أشكال وهيئات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة

تعتبر المرافقة والدعم من العوامل الأساسية التي تساعد المؤسسات الناشئة على النجاح في بيئة مليئة بالتحديات، تتنوع أشكال وهيئات الدعم التي توفر هذه المرافقة إذ تلعب دوراً محورياً في توفير التوجيه والإرشاد اللازمين للمؤسسين لتجاوز العقبات المختلفة، هذه الهيئات تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات التي تساهم في تطوير المشاريع وتحقيق أهدافها إن تنوع هذه الأشكال والهيئات يعكس أهمية تكامل الدعم لتحقيق الاستدامة والابتكار في المؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: أشكال الدعم المقدم للمؤسسات الناشئة

تلعب المؤسسات الداعمة دوراً مهماً في تعزيز نجاح المؤسسات الناشئة حيث تقدم لها أشكالاً مختلفة من الدعم بالإضافة إلى توفير مساحات العمل والتسهيلات مما يساعد على النمو والاستدامة في بيئة تنافسية يمكن تلخيص هذه الأشكال في:

أولاً: الدعم المالي

يتمثل هذا النوع من الدعم في مختلف الخدمات المالية المتعلقة بالحصول على التمويل والوساطة المالية من مختلف هيئات الدعم التي تقدم هذا النوع من الخدمات مثل البنوك، شركات رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال وهيئات الدعم والصناديق المستحدثة من طرف الحكومة، وغيرها من المؤسسات التي تعمل على تقديم الدعم المالي للمؤسسات خاصة في بداياتها على اعتبار أن البداية هي أصعب مرحلة من المراحل العمرية التي تمر بها المؤسسات بصفة عامة.

ثانياً: الدعم التكنولوجي

تشمل خدمات الدعم المتعلقة بالتكنولوجيا تنفيذ وإدارة خطط البحث والتطوير والاستشارات التكنولوجية والبحث عن شركاء تعاونيين في مجال البحث والتطوير والابتكار وطرق استغلال التقنيات الجديدة في مجال التكنولوجيا، وكذلك المساعدة في حماية الابتكارات التكنولوجية أو ما يعرف بحقوق الملكية الفكرية والصناعية.

ثالثاً: الدعم السوقي

تتكون خدمات الدعم المتعلقة بالسوق من المساعدة في تسويق المنتجات والتقنيات، والبحث عن العملاء والموردين، والمساعدة في إطلاق المنتجات الجديدة والمبتكرة، حيث أنه من أسباب فشل معظم المؤسسات الناشئة هو عدم القدرة على التعرف على فرص السوق عالية القيمة والاستجابة لها والفشل في اتخاذ

إجراءات سريعة عند تحديد الفرص، كما أن أغلب المؤسسات الناشئة تواجه صعوبة في تسويق منتجاتها المبتكرة والجديدة، وتعتبر هذه الأخيرة من أسباب الفشل خاصة في ظل نظام بيئي يتميز بعدم الاستقرار.

رابعاً: الدعم الإداري

تشير خدمات الدعم الإداري إلى نوع آخر من الدعم، أو ما يعرف محلياً بمرافقة المؤسسات الناشئة ويشمل هذا النوع توفير المعلومات، وبرامج التعليم والتدريب، المساعدة في حضور الندوات العلمية والملتقيات، وتسهيل الحصول على الاستشارات من مختلف الهيئات العمومية تساعد هذه الخدمات المؤسسات الناشئة على تطوير شبكة المعارف والاتصالات وتعزيز مكانتها بين مختلف الفاعلين في المجال.

كما يمكن تقسيم الدعم الذي تحتاجه المؤسسات بصفة عامة إلى الدعم المالي والدعم غير المالي وعلى الرغم من الاختلاف في التسميات إلا أن الجوهر والهدف واحد، حيث إذا نظرنا إلى الدعم السوقي والتكنولوجي والإداري فهو يعتبر من أنواع الدعم غير المالي. وقد تم في هذه الدراسة اعتماد التقسيم الثاني المتمثل في الدعم المالي وغير المالي، كنوعين من الدعم الذي توفره هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر بالنسبة للمؤسسات بصفة عامة، والذي يسمى أيضاً بالدعم المادي والدعم غير المادي. (بركاتي، 2022، صفحة 36)

المطلب الثاني: هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة وخدماتها

تعمل هيئات الدعم والمرافقة على تسهيل إنشاء المؤسسات الناشئة من خلال تبسيط الإجراءات القانونية وتمكينها من الوصول إلى الموارد والخدمات الضرورية إضافة إلى خلق فرص للشركات والتوسيع في الأسواق وبصفة عامة يمكن تقسيم وكما هو منتشر في أغلب دول العالم إلى ما يلي:

أولاً: هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة

1. **حاضنات الأعمال:** يمكن تعريف حاضنات الأعمال على أنها مؤسسات قائمة بذاتها لها كيانها القانوني، تقوم بتوفير مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يساعدهم على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، سنة أو سنتين (رحيم، 2003، صفحة 168)

ويمكن تعريفها كذلك على أنها عبارة عن تقنية من التقنيات المعتمدة لدعم المؤسسات حديثة النشأة وتوفير لهم الوسائل والدعم اللازمين الذي يساعدهم على إقامة مؤسسات خاصة أو مختلطة لتخطي أعباء مراحل التأسيس، كما أنها تقوم بعمليات التسويق ونشر لمنتجات لهذه المؤسسات. (مقلاتي و بلعدي، 2016، صفحة 320)

2. **رأس المال المخاطر:** ويعرف رأس المال المخاطر أو الجريء أو المغامر أو المجازف بأنه كرأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر عالية، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تضمن في الحال يقينا بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، أملا في الحصول على فائض قيمة مرتفع في المستقبل البعيد نسبيا في حالة بيع حصة هذه المؤسسات بعد سنوات. (ابراهيم، 2016)

فرأس المال المخاطر هو التمويل الذي يتم استثماره في المؤسسات الناشئة التي تتميز بارتفاع المخاطر، وإمكانية النمو المتسارع، ولذلك تعتبر شركات رأس المال المخاطر من أهم وسائل الدعم المالي والفني للمشروعات الناشئة، نظرا لقدرتها وكفاءتها العالية في التعامل مع المخاطر التي يمكن أن تواجه هذه المؤسسات، حيث تقوم شركات رأس المال المخاطر بالبحث عن المؤسسات الناشئة بهدف الاستثمار فيها، لغرض الحصول على عائد مرتفع يكون عادة في شكل استحواذ على المؤسسة الناشئة أو الاكتتاب العام حيث تقوم بانتقاء المشاريع بدقة وبدراسة حديثة، وتقوم باستثمار أموالها فيها، مقابل الحصول على نسبة معينة كحصة في المؤسسة، وذلك عند بيع هذه المؤسسة إلى مؤسسة أكبر أو عند طرحها للاكتتاب بعد مدة معينة. (كتاف، 2022، صفحة 1172)

3. **التمويل الجماعي:** يمثل التمويل الجماعي آلية تمويل للمشاريع، تسمح بجمع مبالغ مالية (أحيانا تكون مبالغ منخفضة جدا من عدد كبير من الأشخاص، بحيث يوفر هذا النهج أساليب وأدوات لمعاملة مالية تقوم على إلغاء الوساطة مع الجهات التقليدية، كما يتيح الفرصة لكل فئات المجتمع لاستثمار مبلغ معين من المال مهما كانت قيمته، وإذا أضيف إلي استثمارات الأعضاء الآخرين فإنه يوفر التمويل الكافي للمشروع، وخلافا للنظام المصرفي التقليدي فإن التمويل الجماعي لا يهدف إلى تحقيق الربح من الاستثمار فقط، بل يهدف أيضا إلى مساعدة ودعم صاحب المشروع لتنفيذ فكرته. (بللعم، 2020، صفحة 04)

ثانيا: خدمات هيئات الدعم والمرافقة

1. **حاضنات الأعمال:** تتمثل الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة فيما يلي:
- الخدمات الإدارية بصفة عامة والمتمثلة في إقامة المشروع، المساعدات المحاسبية، إعداد الفواتير، كتابة التقارير، وغيرها.

- خدمات السكرتيريات مثل معالجة النصوص حفظ الملفات، استقبال المكالمات.

- تقديم التمويل وطرق الوصول إليه من خلال شرح طرق وشروط الحصول على التمويل، تسهيل

الوصول إلى الوسطاء الماليين، كما قد تلعب الحاضنة في حد ذاتها دور الوسيط المالي.

- خدمات الأعمال من خلال إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها المؤسسة سواء كانت مالية أو تقنية أو فنية.

- خدمات التعليم والوصول إلى المعرفة من خلال مساعدة المؤسسات على حضور الملتقيات والندوات والورشات، توفير البرامج التدريبية وتحفيز المؤسسة على حضورها، سواء في مرحلة ما قبل الانطلاق، أو بعد الانطلاق مما يساعد في تطوير المهارات القائمة واكتساب مهارات أخرى.

- المساعدات التسويقية من خلال المساعدة في دراسة السوق وبناء العلامة التجارية الخاصة بالمؤسسة وطرق كسب العملاء وتسويق المنتجات بالطرق الحديثة المواكبة للتطورات القائمة في الأسواق الرائدة لمختلف التطورات الحاصلة في ميدان ومجال العمل الذي تتخصص في المؤسسة بصفة عامة. (بركاتي، 2022، صفحة 38)

2. **رأس المال المخاطر:** تعتبر شركات رأس المال المخاطر من بين الهيئات الداعمة للمؤسسات الناشئة، ولا يقتصر دورها على تقديم الدعم المادي وإنما يمتد أيضا إلى تقديم الدعم غير المادي وقد ساهم هذا النوع من الشركات في خلق العديد من المؤسسات الناشئة والناجحة منذ ظهوره إلى يومنا هذا. تهدف شركات رأس المال المخاطر إذا إلى توفير رأس المال للمؤسسات الناشئة والمصغرة والتي تتميز بالمخاطرة العالية، حيث أنها تعتبر بديلا ماليا ملائما لهذه المؤسسات التي يصعب عليها الحصول على التمويل التقليدي من البنوك وكذلك في حالة ضعف السوق المالي في حالة البلدان النامية أيضا تساهم في توظيف الفوائض المالية الموجودة في البنوك والتي تجد صعوبة في استثمارها بسبب القيود التي يفرضها عليها النظام المصرفي، بسبب ارتفاع المخاطرة الكبير الذي تتدرج عليه المشاريع والمؤسسات الناشئة وتتدخل شركات التمويل برأس المال المخاطر عبر كافة مراحل تطور المؤسسة. (بركاتي، 2022، صفحة 41)

4. **التمويل الجماعي:** يعتبر التمويل الجماعي آلية تمويل مفيدة بشكل خاص للشركات الناشئة التي عادة ما يكون لديها حاجة لرأس المال، من أجل تجسيد أفكار عملية لإنشاء أعمال تجارية جديدة وخلق فرص العمل، والمساعدة في النهاية على إنشاء مجتمع أفضل تتضح خدماتها فيما يلي: (بللعم، 2020، صفحة 07)

- تمكن منصات التمويل الجماعي عبر الإنترنت، الشركات الناشئة من الوصول إلى مئات وآلاف المستثمرين الذين يدعمون فكرة هذه الشركة، على عكس مؤسسات التمويل التقليدية التي عادة ما ترفض طلبات الشركات الناشئة في الحصول على قرض، لأنها تعتبر شديدة الخطورة عند النظر إليها من خلال عدسة الائتمان وتقييم المخاطر للبنوك.

- يوفر التمويل الجماعي للشركات الناشئة، الفرصة لاختيار منتجات إقراض جديدة، على عكس البنوك التقليدية ومؤسسات التمويل الأصغر، التي تكون في كثير من الأحيان غير قادرة أو غير راغبة في تقديم منتجات إقراض مرنة لتلبية احتياجات بعض الفئات، بسبب ارتفاع تكاليف ومخاطر التخلف عن السداد، وتتلاشى هذه المخاوف مع منصات التمويل الجماعي.

- يعتبر التمويل الجماعي أكثر سهولة للشركات الناشئة، من ناحية الإجراءات مقارنة بطرق التمويل التقليدية، إضافة إلى ذلك عدم وجود ضمانات في نظام التمويل.

- تساعد منصات التمويل الجماعي على تقديم فكرة الشركة الناشئة في جميع أنحاء العالم عبر الإنترنت، دون أن يستغرق الأمر وقتاً لتنتشر طويلاً بين المستثمرين، بشرط إتباع الاستراتيجيات الصحيحة في كل خطوة من خطوات التمويل الجماعي كما يمكن لراود الأعمال والشركات الناشئة استطلاع السوق من خلال الترويج لفكرة تطوير المنتج عبر الإنترنت والتماس استجابة السوق المستهدفة. مما يُمكن من ابتكار وتخصيص المنتج بشكل أفضل، من خلال الاستفادة من جميع التعليقات القيمة الواردة من الجمهور المستهدف.

المطلب الثالث: الفاعلين في مجال المرافقة في المؤسسات الناشئة

تتمثل مرافقة المؤسسات الناشئة في منظومة متكاملة من الفاعلين الذين يساهمون في توفير الدعم اللازم لتمكينها من التطور من خلال آليات متخصصة تعزز قدرتها التنافسية واستمراريتها، يمكن حصر أهم الهيئات الفاعلة في مجال مرافقة المؤسسات الناشئة فيما يلي: (صندرة سايبى و عبد الفتاح ، 2009)

أولاً: الدولة والهيئات المحلية:

نجد حالياً أن الدول المتطورة تشهد حركة واسعة للمساعدات المالية بالإضافة إلى تنظيم المسابقات ومنح تسهيلات مختلفة من أجل مساعدة الأفراد المنشئين للمؤسسات الصغيرة، بينما في الدول النامية فيبقى هذا الموضوع تقريباً نظرياً فقط، وذلك نتيجة لتأخر تطبيق القرارات الوزارية، وغياب دور الهيئات المرافقة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب إستراتيجية عامة تعنى بالمؤسسات الصغيرة، والتي قد تظهر في شكل اضطرابات ناتجة عن عدم التكوين الجيد للأعوان المعنيين بالمرافقة.

ثانياً: التنظيمات المالية:

تلعب التنظيمات المالية دوراً هاماً فيما يتعلق بالدعم المالي والاستشاري، فهي تساهم في إنجاز الملفات المالية والدراسات اللازمة لحاملي المشاريع وأيضاً في مجال منح القروض، إضافة إلى ذلك توجد مؤسسات رأس المال المخاطر، والتي عادة ما تمنح أموالاً للمؤسسات الجديدة التي تتميز بقدرة عالية على النمو رغبة في الحصول على أرباح عالية مستقبلاً.

ثالثاً: حاضنات الأعمال:

تعتمد هذه الهيئة على فكرة مفادها أن كل المشروع صغير كأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل لذلك يحتاج إلى حضانة تضمنه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية وتدفع به تدريجياً بعد ذلك قويا قادرا على النمو ومؤهلاً للمستقبل ومزوداً بفعاليات وآليات النجاح. (جواد، 2007، صفحة 116)

رابعاً: مشتلة المؤسسات:

تعتبر مشتلة المؤسسات أحد أجهزة المرافقة المكملة لدور ومهام الحاضنات، حيث تعرف على أنها الهيئة التي تحتم باستقبال واستضافة حاملي المشاريع في المراحل الأولى من حياة المؤسسة (عادة الأربع سنوات الأولى أي بعد إنشائها، وتتكفل المشتلة بأداء ثلاث مهام أساسية متمثلة في مرافقة حامل المشروع، توفير الخدمات الاستشارية واستضافة المؤسسة الفنية.. وبالتالي فالاختلاف بين الحاضنة والمشتلة يكمن في كون الحاضنة تتكفل باستقبال ومرافقة حاملي المشاريع والأفكار عند قيامهم بإنشاء مؤسساتهم، أما المشتلة فيتمثل دورها في استضافة المؤسسات التي أنشئت حديثاً وتزويدها بخدمات ملحقه.

خامساً: نزل المؤسسات:

قد تصل مهلة إنشاء مؤسسة واستقرارها الفعلي خمسة عشرة سنة، لهذا تقوم المشتلة باستعمال طريقة الإيجار المؤقت (عادة خلال كل 23 شهر) حتى تتجنب خطر بيع أو التصرف في المحلات من طرف المؤسسات التي تم استضافتها، لهذا جاء نزل المؤسسات الذي يقوم بإمضاء عقد إيجار عادي (عادة لفترة 48 شهر) مع المؤسسة التي تخرج من المشتلة مع متابعة مرافقتها.

سادساً: مراكز التسهيل:

لا تختلف بشكل كبير عن مشتلة المؤسسات لهذا فهي تعبر عن مراكز لتوطين المؤسسات الجديدة عن طريق منح خدمات مختلفة مثل الهاتف والفاكس... إلخ، إضافة إلى توفير أماكن جديدة الإقامة مؤسسات جديدة، وتختلف هذه المراكز عن المشاتل في كون هدفها الأساسي هو الربح مما يعني أنها تتطلب بذلك تسديد إيجار معتبر من قبل المؤسسات المستضافة ويتناسب وهذه الأماكن، بينما أوجه الإخلاف مع حاضنات الأعمال.

سابعاً: الإفراق:

يعتبر الإفراق أحد الأشكال الجديدة التي بدأت تأخذ موقعها في محال مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يتمثل في قيام مؤسسة ما بدفع عمالها إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ومنحهم مساعدات

مالية ودعم إمدادي، إضافة إلى متابعة المؤسسة الجديدة مع الحق في الرجوع إلى الوظيفة في حالة
الفشل.

خلاصة:

تعد المؤسسات الناشئة ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني نظرا لدورها الفعال في خلق الثروة ومناصب الشغل، وتعزيز روح المبادرة والابتكار خاصة لدى فئة الشباب، بحيث تتميز هذه المؤسسات بجملة من الخصائص كالنشأة الحديثة، الاعتماد على التكنولوجيا، والقدرة على النمو السريع، والاهداف كترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنه وفي هذا السياق، برز "الدعم والمرافقة" كآلية لضمان نجاح هذه المؤسسات واستمراريتها، حيث تمثل مجموعة من الإجراءات الممنهجة التي ترافق صاحب المشروع منذ التأسيس إلى غاية التوسع، من خلال الدعم الفني، المالي، التكويني، والتسويقي. كما أبرز الفصل تنوع الهيئات التي تُعنى بالمرافقة والدعم، على غرار حاضنات الأعمال، مؤسسات رأس المال المخاطر، والتمويل الجماعي، والتي تسعى مجتمعة إلى تهيئة بيئة حاضنة ومحفزة لنمو المؤسسات الناشئة، وعليه فإن نجاح هذه الأخيرة لا يرتبط فقط بجودة الفكرة أو المشروع، بل يتوقف بدرجة كبيرة على نجاعة منظومة المرافقة والدعم التي تحيط بها.

الفصل الثاني

واقع حاصر ومرافقة المؤسسة الناشئة

في الجزائر

تمهيد

بعد تحدثنا في الجزء النظري والذي خصصناه بتقديم عام لماهية المؤسسات الناشئة ومعنى المراقبة والدعم، والتعرف على أهم الهياكل والهيئات المسؤولة على مراقبة ودعم هذه الأخيرة، وقد تطرقنا في هذا الفصل عن الدور الكبير الذي تقوم به المؤسسات الناشئة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث قامت الدولة الجزائرية بتشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد، وذلك بإنشاء هياكل وأجهزة تدعم هذه المؤسسات وتأهيلها ومرافقتها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي لإشراكهم في مسار التنمية الاقتصادية وتعزيز الآلية الإنتاجية المحلية ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والصندوق الجزائري للتمويل ودار المقاولاتية.

ورغم هذه المبادرات إلا أن المؤسسات الناشئة تواجه تحديات عديدة مثل ضعف بيئة الأعمال مقارنة بالمعايير الدولية، مع ذلك تقوم الدولة الجزائرية ببذل مجهود للتصدي لهذه التحديات وتسعى لتطوير الشركات الناشئة عبر هيئات وهياكل داعمة ومراقبة.

كونا هذا الفصل من ثلاث مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول: هياكل دعم ومراقبة المؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الثالث: دراسة لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المبحث الأول: هياكل دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر

قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مجموعة من الهياكل والهيئات المتخصصة بهدف ترقية وتدعيم المقاولاتية وذلك لتنمية وتطوير النشاط الاقتصادي تهدف هذه الهياكل إلى تعزيز فرص نجاح المشاريع الناشئة وتقليل المخاطر التي قد تواجهها.

المطلب الأول: هياكل مرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعد هياكل مرافقة المؤسسات الناشئة من الركائز الأساسية لدعم ريادة الأعمال، حيث تقوم بالتأطير والمرافقة الضرورية لتسهيل انطلاقة هذه المؤسسات وضمان واستمراريتها، من أهم هياكلها نذكر:

أولاً: دار المقاولاتية

1. **تعريف دار المقاولاتية:** هي مشروع قائم على الملكية له أرض ومباني مخصصة لمرافق البحث العام والخاص ذات توجه تكنولوجي علمي عالي يقوم على تشجيع البحث والتطوير في الجامعة بالشراكة مع رواد الأعمال، وتعتبر من أهم وسائل التفاعل بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الصناعية، تقوم على إيصال نتائج البحث العلمي إلى السوق أو التجمع العلمي، تخضع هذه الدور لسلطة ووصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إضافة لعضوية الهيئات العالمية، هدفها الأول تحصين الصناعة المحلية من التراجع وتحويل البحوث الطلابية إلى مشاريع مؤسساتية، فهي همزة وصل بين عالم الصناعة والعلوم الأكاديمية. (بن جغمة امينة، 2017، صفحة 270)

جاءت فكرة دار المقاولاتية في إطار الإستراتيجية الوطنية في مجال تثمين الموارد البشرية والتي تعتمد بالأساس على تعزيز القدرات العلمية والتقنية الوطنية وتدعيمها بكفاءات جديدة. حيث جاءت ضرورة فتح المبادرة المقاولاتية من خلال دعم استحداث النشاطات في إطار جهازي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC وفي هذا الإطار تم إبرام عدة اتفاقيات بين الوكالة ANADE والجامعات والمدارس العليا من أجل إنشاء دار المقاولاتية قصد جلب اهتمام الطلبة لاستحداث النشاطات المقاولاتية. (فاروق، 2018، صفحة 92)

2. **مهام دار المقاولاتية:** لدار المقاولاتية مهمتين أساسيتين وهما: (هوارى معارج، 2016، صفحة 117)

أ. **التحسيس والتوعية:** التحسيس للمقاولاتية يهدف إلى التأثير على الرغبة المقاولاتية للطلبة أو الباحثين عند تخرجهم من الجامعة أو بعد اكتساب خبرة مهنية، التحسيس يمكن أن يكون له أثر متأخر عبر الزمن، وبالتالي فالفعل المقاولاتي يتطلب مبدئياً خبرة مهنية، وعادة منشئي المشاريع الحاصلين على شهادات ينجزون مشاريعهم بعد التكوين الأولي، في الظروف الاقتصادية الصعبة يجب على الطلبة أن يفكروا في مستقبلهم المهني، نقص مناصب الشغل تحت الطالب على التفكير في إنشاء مشاريع مقاولاتية، النمو

المتسارع الاقتصادي المتسارع للدول تدفع الطلبة إلى الحركية المقاولاتية، تمكين الطلاب من نية تنظيم المشاريع من خلال برامج التوعية ونشر ثقافة العمل الحر، تتمثل هذه المهمة في تحسيس، تكوين وتحفيز الطلبة الجامعيين، لسيما طلبة الأطوار النهائية تتضمن المهام التالية:

- الاستقبال والإعلام والتوجيه.
- التحسيس بالفكر المقاولاتي وإرساء ثقافة المقاولاتية في صفوف الطلبة.
- تدريب الطلاب على روح المبادرة.
- تقديم فكرة المشروع.
- تقيد بالإجراءات المتبعة لإنشاء مؤسسة.
- نشر روح المبادرة في الأوساط الأكاديمية ونقل التكنولوجيا، وكذا التغذية الراجعة للتعليم والتدريب من خلال لقاء رواد الأعمال والمؤسسات المالية وقيادي المجتمع وأساتذة الجامعات والصناعيين.
- ب. **المرافقة :** والوظيفة الثانية لدار المقاولاتية تمكن في المرافقة من الفكرة إلى المشروع انطلاقا من مكاتب الاستقبال، فدار المقاولاتية تجمع الموارد البيداغوجية، وأيضا الموارد التقنية لمرافقة المشاريع المقاولاتية، فالهدف الأول لدار المقاولاتية هو العمل على الرغبة المقاولاتية للطلبة والباحثين، والمساعدة على هيكلة الفكرة وبعدها ربط حاملي الأفكار والمشاريع بهياكل المرافقة الملائمة: ANADE، CNAC، ANSEM، مشتلة المؤسسات، مركز الدعم والاستشارة...، وتتضمن وظيفة المرافقة في المهام التالية:
- توجيه ومساعدة الطلبة على بلورة فكرة المشروع.
- تضمن مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة.
- ترافقهم أثناء دراسة المشروع.
- تأطير المشروع.
- تجسيد المشروع.
- تمنحهم تكوينا حول تقنيات تسيير المؤسسة.
- في ظل غياب الآلية الفعالة التي تساهم في تحويل الأبحاث العلمية من المرحلة النظرية إلى التطبيقية في هيئة سلع أو خدمات، فإن إنشاء دور المقاولاتية تعتبر بمثابة الأداة المناسبة لتحقيق ذلك.
- المشاركة في دراسة السوق، التمويل، البحث عن الشركاء ومساعدة المبتكرين لتحويل أفكارهم إلى منتجات تطرح في الأسواق بتوفير محل العمل المناسب " مكاتب ومخابر " مع تجهيزاتها ووسائل الاتصال والسكرتارية وتقديم المشورة في الإدارة، التخطيط، التدريب والتسويق.

3. أهمية دار المقاولاتية: تتمثل أهمية دار المقاولاتية هي: (بن جيمة مريم، 2021، صفحة 530)

- توفير الآليات الكفيلة التي تساهم في تنمية روح المقاولاتية لدى فئة الطلبة الجامعيين.
- غرس روح المقاولاتية لديهم وإنعاش الحس المقاولاتي وتشجيعهم على النهضة والإبداع.

- المساهمة في تقديم التسهيلات وتخطي كل العقبات والصعوبات التي تواجههم من خلال تقريب المسافة بين الطالب وهياكل الدعم والمرافقة وكل الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار والإنتاج.
- تشجيع الطلبة على التوجه نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة عدم انتظار الوظيفة العمومية.

ثانيا: حاضنات الأعمال:

من أهم الهيئات لرعاية المؤسسات الناشئة لتحقيق أفكارها على أرض الواقع حيث ينضو لها كأحد أهم أدوات تنمية وتطوير المؤسسات الناشئة.

1. تعريف حاضنات الأعمال: الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال (الإسكوا) لقد وجدت الأمم المتحدة أن حاضنات الأعمال تشكل آليات ناجحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما تلك التي في طور الإنشاء، واستنادا إلى إحدى منظماتها "الإسكوا" عرفت حاضنات الأعمال بأنها: "حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقاتها للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم". (معارج، 2004، صفحة 12)

كما تعرف حاضنات الأعمال بأنها: "مؤسسات قائمة بذاتها لها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة". (سلمى عمارة، 2019، صفحة 114) إذن فحاضنات الأعمال عبارة عن مؤسسات كبيرة تسعى إلى توفير الجو الملائم للمشاريع الصغيرة من أجل ضمان نجاحها أو حتى تجاوز مرحلة الانطلاق لتدفعها تدريجيا لتصبح قادرة على النمو ومؤهلة للاستمرار.

2. أهداف حاضنة الأعمال: تهدف حاضنات الأعمال في الأساس إلى احتضان المشاريع الصغيرة كما تعمل على تحقيق التالي: (برسولي، 2020، صفحة 90)

- رعاية المشاريع الجديدة في مرحلة البداية والنمو والنجاح، وبالتالي خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
- تحقيق الاتصال والترابط بين المشاريع داخل الحاضنة والمشاريع الكبيرة والمتوسطة من خلال التعاقد لتوريد المكونات والأجزاء وقطع الغيار والخدمات.

- المساعدة في التغلب على المعوقات الإدارية لبدء المشاريع ومساعدتها على تحقيق معدلات نمو عالية عن طريق تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المشتركة وتوفير الاستشارات والدعم في المجالات المختلفة وذلك بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث ومراكز الصناعة المحلية والعالمية.
- إقامة مجموعة من الخدمات الداعمة المتميزة (الجودة، قاعدة المعلومات الفنية والتجارية ...).
- تقليل تكاليف بدئ النشاط.
- زيادة معدلات النجاح ومساعدة المؤسسات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط.

3. مهام حاضنات الأعمال: يمكننا أيضا تلخيص وظائف ومهام الحاضنات فيما يلي: (زيتوني، 2017، صفحة 35)

- استقطاب أصحاب المشاريع والأفكار المميزة وتشجيعهم على الولوج في عالم الأعمال.
- استقبال واحتضان المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وحتى المؤسسات القائمة التي لا يزيد عمرها خمس سنوات.
- الربط بين الهيئات الحكومية والمؤسسات المصغرة كالبנק وصناديق التمويل.
- توفير الدعم المادي واللامادي للمؤسسات المصغرة كتقديم الاستشارات الفنية والقانونية واقتراح الحلول المناسبة لأي عراقيل أو مشكلات قد تواجه المشروع.
- تقديم دورات تكوينية وتدريبية في مختلف المجالات المتعلقة بنشاط المشروع.
- توفير أماكن للعمل في شكل مكاتب.
- تقليل تكاليف المشروع.
- تحسين فرص النجاح.
- خلق فرص للعمل لفئة الشباب خاصة.

4. الخدمات المقدمة من قبل الحاضنة الأعمال: تعمل حاضنة الأعمال على احتضان المشاريع بين مرحلة بدء النشاطات ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، ودعم المقاولين الجدد ومساعدتهم على إطلاق مشروعات ناشئة START-UP وعليه تعمل حاضنة الأعمال على تزويد المقاولين بالأدوات اللازمة لنجاح المشروع والمخطط التالي يوضح الخدمات المقدمة من قبل حاضنة الأعمال للمقاول بهدف إطلاق مشروعه. (شريف، 2018)

- أ. خدمات السكريتاريا: وهي كل الخدمات المتعلقة بدعم السكريتاريا من استقبال، وتنظيم مختلف المراسلات عبر الهاتف، الفاكس، وال إيميل، طباعة النصوص، تصوير المستندات، حفظ الملفات.
- ب. بنية تحتية/تسهيلات وخدمات أساسية: تشيد حاضنات الأعمال المصانع في فضاءات مكتظة بالمباني بالكامل بشروط مرنة وبأسعار معقولة. وقد يكون العملاء بعيدين جدا عن منشأة الحاضنة للمشاركة في

الموقع، ولذلك تتلقى المساعدة والاستشارات الكترونيا. وهذا النموذج يناسب المقاولين الذين يحتاجون النصائح من قبل أي حاضنة ولكن ليس لأولئك الذين لا زالوا بحاجة إلى مكاتب ومستودعات.

ج. خدمات الأعمال: إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، الإدارية والقانونية التي تواجه المشروع.

د. تقديم التمويل للوصول إلى الممولين: ليس كل شخص قادر على الحصول على الموارد التمويلية الضرورية لمزاولة نشاط أو مقالة جديدة حتى تصبح مربحة. وتساعد برامج الحاضنات على توفير التمويل وحشد الموارد المالية ورأس المال المخاطر عادة من خلال شبكة من مقدمي الخدمات الخارجيين.

هـ. الربط بالأفراد والربط الشبكي: وتهدف الحاضنات إلى دعم التعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المختصة، حيث تتعاون كثيرا مع الجامعات، مؤسسات البحث والعلوم والحدائق التكنولوجية. وفي بعض الحالات تعمل على ربط ملاك الأعمال الجدد مع غيرهم ممن هم في وضع يمكنهم من الاستثمار مستقبلا في الشركة (تدعيم مفهوم التعاون بين المشروعات)

و. التعليم وسيلة للوصول إلى المعرفة: تقديم المساعدة فيما يخص البحث، الاستشارة والتدريب الأولي، والمساعدة في تطوير المنتجات والتسويق. حاضنات الأعمال تعمل على ملء الفراغ وتعويض النقص الموجود الناجم عن عدم إمكانية كل شخص على إنفاق الوقت والمال اللازم لمزاولة الدراسة والحصول على درجة جامعية في إدارة الأعمال وتساعد برامج الحاضنات على سد هذه الفجوة أو الثغرة من خلال توفير التدريب الأولي للمقاولين.

ز. بناء علامة تجارية: كما تعتبر حاضنات الأعمال فضاء لإطلاق الأعمال التجارية، زيادة معدلات النجاح، وتشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة وبناء العلامة التجارية الخاصة بها.

ثالثا: المسرعات الأعمال

لا تقتصر المؤسسات والهيئات التي ترافق المؤسسات الناشئة على دور المقاولاتية وحاضنات الأعمال فهناك عدة آليات أخرى منها: **المسرّع "الجيريا فانثور (Algeria Venture)"**

1. تعريف مسرّع الأعمال: لا يوجد تعريف واحد لمسرّع الأعمال حيث عرفها كل رجل قانون حسب وجهة نظره، بهذا الصدد عرفت بأنها: "برامج ذات مدة زمنية محددة، هدفها مساعدة الشركات الناشئة على زيادة نجاحها في أول عمرها بتقديم خدمات وإرشادات بواسطة خبراء ومختصين وربطهم بالمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال من أجل الفرص الاستثمارية". (يونس، 2017، صفحة 31)

كما عرفت أيضا: "تعد مسرعات الأعمال كيانات قانونية اعتبارية تعمل على تطوير الشركات الناشئة التي أنهت مرحلة الحضانة حيث يساعد المؤسسات الأكثر نضجا والتي لديها بالفعل منتجا أو خدمة جاهزة أو جاهزة تقريبا للتسويق". (فاتح، 2021، صفحة 160)

يعد أول مسرع الأعمال "الجيريافانتور" Algeria Venture أول مسرع أعمال عام يتم استحداثه من أجل تعزيز النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر، نظرا لحدثه في القانون الجزائري فمن المهم إحاطته بتأصيل قانوني أولا ثم تحديد طبيعته القانونية ثانيا حسب أحكام المرسوم رقم 20-356 (30 نوفمبر 2020). (فاتح، 2021، صفحة 35)

من خلال التعاريف نستنتج أن مسرعات الأعمال هي كيان تهدف ل إرشاد وتطوير المؤسسات الناشئة لرفع من إنتاجيتها وضمان نجاحها.

2. مهام مسرع الأعمال: من بين أهم المهام التي تقوم بها مسرعات الأعمال نذكر ما يلي:

- تقديم الدعم اللوجستي للمؤسسات الناشئة بالرجوع إلى فقرة الثانية من مادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20 - 356 يلاحظ أن المشرع الجزائري قد أناط بمؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة مهام تتعلق بالدعم اللوجستي للمؤسسات الناشئة التي تستقبلها حيث تتولى تقديم ما يأتي: (فاتح، 2021، صفحة 174)
- مشاركة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في مجال ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة وذلك من خلال:

- إقامة هياكل جديدة لدعم المؤسسات الناشئة في مختلف مجالات النشاط وضمان تسييرها

تأطير ومرافقة الهياكل الجديدة لدعم المؤسسات الناشئة

- الاحتضان وكذا التحضير التقني والمادي واللوجستي للتظاهرات الكبرى المتعلقة بترقية

الابتكار والمؤسسات الناشئة في الجزائر

- المشاركة في إنشاء هياكل دعم جديدة للمؤسسات الناشئة:

وذلك من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال مرافقة الشباب من أصحاب الابتكار والأفكار وفي هذا الإطار يتولى المسرع تسيير الأملاك المخصصة لها والتي تحصل عليها لاستغلالها فضلا عن إعداد ومتابعة عقود النجاعة بالخدمات التي تقدمها هياكل الدعم الموضوعة تحت مسؤوليتها ولتحقيق ذلك يبدو من خلال نص المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 20-356 أن المنظم الجزائري قد أتاح للمسرعة إبرام صفقات أو اتفاقات مع الهيئات الوطنية والأجنبية والاقتراض بكل أنواعه فيما يتعلق بتدعيم وترقية المؤسسات الناشئة، تمكين الشباب من تقديم مشاريع مبتكرة ومرافقتها في إطار استحداث مؤسسات ناشئة. أشارت إلى هذه المهام الفقرة الرابعة من المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-356 حيث جاء فيها أن مؤسسة ترقية وتسيير المؤسسات الناشئة تتكفل بالمهام التالية:

- تشجيع ودعم كل مبادرة ترمي إلى ترقية وتطوير الابتكار وهياكل الدعم.
- المساهمة في اليقظة الالكترونية وضمان النشر والتوزيع على مختلف الوسائط لكل معلومة ذات صلة بالابتكار التكنولوجي والمقاولاتية.

رابعاً: المشاتل

إن مشروع الجزائري فقد أخذ بالتعريف الفرنسي وضم مفهوم الحاضنات في المشاتل وعرفها وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية". وتأخذ المشاتل أحد الأشكال التالية:

- المحتضنة: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث. (وسارة، 2012)

المطلب الثاني: هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تعددت المؤسسات والوكالات التي تقدم الدعم للمؤسسات الناشئة في الجزائر من أهمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالإضافة إلى الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الجزائري للتمويل.

أولاً: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE.

تعتبر المقاولاتية والاستثمار من أهم الركائز التي تركز عليها المؤسسات الناشئة لذلك يحفز اللجوء إلى الهيئات التي تشجع وتعمل على كذلك.

1. تعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 239-20 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 حيث هي امتداد مع تعديل وإتمام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي أنشأت بموجب المرسوم 296-20 في 08 سبتمبر 1996 وهي هيئة ذات طابع خاص. (الجريدة، صفحة 08)

2. مهام جديدة تتماشى مع التوجه الاقتصادي الجديد: (بودة، 2021، صفحة 118)

- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي سوق الوطني.
- تقديم البطاقة الوطنية للنشاطات التي تستخدم من طرف الشباب أصحاب المشاريع ومتابعتها بالاشتراك مع مختلف القطاعات.
- عصرنة وتوحيد معايير إنشاء المؤسسات الناشئة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها ومتابعتها.

- إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج المنظمات والهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية المختصة في دعم المقاولاتية وترقية المؤسسات الناشئة.

الجدول رقم (01_02): صيغ التمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

صيف التمويل	مساهمة الشخصية الشابة	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
التمويل الثنائي اقل من 10 ملايين دينار جزائري	50%	50%	
التمويل الثلاثي اقل من 10 ملايين دينار جزائري	15%	15%	70%
	12%	18% بالنسبة للهضاب العليا	70%
	10%	20% بالنسبة لمناطق الجنوب	70%
	5%	15% بالنسبة للشباب العاطل عن العمل وطلبة حاملي المشاريع	70%

المصدر: (الجريدة، صفحة 08)

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: أنشأت الوكالة المسؤولة عن الاستثمار بموجب المادة 06 من الأمر 03-01 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وتعرف على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي، حيث استحدثت كبديل لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSI، تهدف لتطوير الاستثمار العام والخاص والمحلي والأجنبي دون تمييز من خلال الخدمات والامتيازات التي تقدمها. (وزارة الصناعة، 2025)

2. مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: وتندرج مهامها في: (وزارة الصناعة، 2025)

- استقبال المستثمرين وتوجيههم وتدعيمهم على مستوى هياكلها المركزية والإقليمية.
- إعلام المستثمرين من خلال موقعه على الإنترنت ومواده الترويجية ونقاطه الإعلامية المختلفة بمناسبة الأحداث الاقتصادية التي تنظم في الجزائر وخارجها.
- يضفي الطابع الرسمي على أساس عادل وفي غضون مهل قصيرة على المزايا التي يوفرها نظام الحوافز.
- ضمان التنفيذ المنسق مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك والضرائب وغيرها) للقرارات لتشجيع الاستثمار.

- يساهم في تنفيذ سياسات وإستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية ويجعل شراكتها في البورصة متاحة للمستثمرين المحتملين.

3. حصيلة انجازات الوكالة: سجلت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار أزيد من 11.780 مشروعا استثماريا على المستوى الوطني إلى غاية نهاية السنة 2023، بمبلغ إجمالي مصرح به يزيد عن 4.730 مليار دج، حسبما أفاد به السيد عمر ركاش، المدير العام لذات الهيئة، اليوم الثلاثاء بوهران.(وكالة، 2025)

وقد وصل عدد المشاريع المسجلة على مستوى الشبائيك الوحيدة للوكالة إلى غاية 31 ديسمبر 2023، إلى 11.788 مشروعا بمبلغ إجمالي مصرح به يزيد عن 4.730 مليار دج مع الالتزام بخلق 285.000 منصب عمل، حسبما ذكره السيد ركاش، خلال يوم دراسي بعنوان "التلفزيون الجزائري مرافق للتنمية والاستثمار، ومنصة لترقية المنتج الوطني"، المنظم من طرف المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري.(وكالة، 2025)

ومن بين هذه المشاريع المسجلة "يوجد 218 مشروع مرتبط بأجانب (82 استثمار أجنبي مباشر و136 بشراكة)"، يضيف ذات المسؤول، وأكد أن هذا العدد من المشاريع على مستوى الشبائيك الوحيدة للوكالة "دليل قاطع على عودة الثقة لدى المستثمرين وحاملي المشاريع ناهيك عن الآلاف من الرغبات لمستثمرين محليين وأجانب حيث تعمل الوكالة على توفير الشروط الضرورية لتجسيدها على أرض الواقع، خاصة ما تعلق بتوفير الأوعية العقارية اللازمة".(وكالة، 2025)

وتعد هذه الإحصائيات "بداية لجني ثمار الإصلاحات"، استنادا للسيد ركاش، الذي أشار إلى أن "الوتيرة سترتفع من أجل تحقيق الهدف الذي سطره رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لبلوغ 20.000 مشروع استثماري في الخمس سنوات القادمة.(وكالة، 2025)

وفي حديثه عن الإصلاحات العميقة لمنظومة الاستثمار، التي أقرها رئيس الجمهورية، أبرز ذات المسؤول أنها ترمي في جوهرها إلى تحسين مناخ الاستثمار وزرع الثقة لدى المتعاملين الاقتصاديين بما يعزز النمو الاقتصادي ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(وكالة، 2025)

وفي هذا الصدد، فصل أن هذه الإصلاحات بنيت على ثلاث ركائز رئيسية أولها هي وضوح واستقرار التشريعات يضاف إليه نظام مؤسساتي فعال ومتناسق، وثانيها تبسيط الإجراءات وتيسيرها بما يتيح خدمات ذات جودة للمستثمرين في إطار الشفافية والمساواة في المعاملة مما يعزز ثقتهم ورضاهم وثالثها توافق سياسة ترقية الاستثمار مع التوجهات الإستراتيجية للدولة.(وكالة، 2025)

وفي هذا الصدد، أكد أنه تم الانتقال فعليا إلى المرحلة الثانية من تنفيذ هذه الإصلاحات "حيث أعطيت التعليمات الضرورية من طرف رئيس الجمهورية من أجل تدعيم الحافظة العقارية للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بأكبر عدد من الأوعية العقارية المهيأة، حتى تستجيب للطلب المتزايد علاوة على تحيين النصوص التنظيمية وتكييفها الدوري مع التطورات الاقتصادية، حتى تستجيب لمتطلبات كل مرحلة". (وكالة، 2025)

وأشار إلى العمل على جعل الشباك الوحيد حقيقة حيث يتحصل فيها المستثمر على جميع التراخيص الضرورية لتجسيد مشروعه تطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية "بل سنوفر أيضا خدمة التمويل، باعتباره أيضا عامل رئيسي في الاستثمار، عبر فتح شبابيك للبنوك والمؤسسات المالية وخدمات التوثيق وإنشاء المؤسسات وغيرها". كما أبرز عمر ركاشة أن رخصتي البناء والاستغلال "ستصدران في الأسابيع القادمة بصفة حصرية على مستوى الشباك الوحيد للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار". (وكالة، 2025)

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

1. تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: نشأت الوكالة الوطنية لتسيير

القرض المصغر بعد تجربة قصيرة خاضتها البلاد منذ سنة 1999 عبر تمويل مشاريع مصغرة أسند تسييرها للجماعات المحلية، حتى يأتي تنظيم الجزائر لملتقى الدولي حول تجربة الجزائر في مجال القرض المصغر سنة 2002 بمثابة أساس للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث جاء من بين توصيات الملتقى ضرورة خلق هيئة تسند له مهمة مرافقة أصحاب المشاريع وتقديم الدعم والمساعدة التقنية لرفع النقائص التي كان يشهدها التسيير السابق للقرض المصغر.

وجاءت ثمار هذا الملتقى سنة 2004 عبر المرسوم الرئاسي رقم 13/04 المتعلق بجهاز القرض المصغر المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 11/133. حيث نصت أحكامه على إنشاء وكالة تسند لها مهام تسيير القرض المصغر، وبالفعل جاء ذلك عبر نصوص المرسوم التشريعي رقم 04/14 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (تقديم الوكالة. ANGEM)

2. خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: من أهم الخدمات التي تقدمها

الوكالة هي: (اهداف ومهام. ANGEM)

أ. الخدمات المالية: يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة: (خدماتنا. ANGEM)

-الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة -مقاول)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100,000 دج. وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء

المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا. وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

-الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة - بنك - مقاول)

هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00 دج. التمويل يقدم كالتالي:

- قرض بنكي بنسبة 70 %.

- سلفة الوكالة بدون فوائد 29 %.

- 1 % مساهمة شخصية.

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة فأن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400000 دج إلى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011. (خدماتنا ANGEM).

الجدول: (02_02) حصيلة التمويل حسب السنة المالية (2019-2024)

السنة	2019	2020	2021	2022	2023	2024
AMP	38330	19363	10718	6234	12331	13710
PNR	41320	2866	4124	3012	4201	3714
الإجمالي	42460	22229	14842	9246	16532	17424

AMP : صيغة قرض شراء المواد الأولية

PNR : صيغة التمويل الثلاثي (وكالة -بنك بمقاول)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (حصيلة ANGEM)، (2025)

يمثل الجدول أعلاه حصيلة التمويل (تمويل شراء مواد أولية والتمويل الثلاثي) المقدم من طرف الوكالة خلال فترة ممتدة من 2019 إلى 2024، ما نلاحظه أن الطلب على التمويل لشراء مواد أولية أكثر من طلب على التمويل الثلاثي خلال هذه الفترة.

الشكل (01_02): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل



PNR : تمويل ثلاثي (قرض دون فائدة)

AMP : تمويل ثنائي (شراء مواد أولية)

المصدر: المصدر: (حصيلة (ANGEM)، 2025)

يمثل الشكل أعلاه حصيلة المقدمة من طرف الوكالة (إجمالي القروض الممنوحة وتوزيعها حسب نمط التمويل) حيث قدرت نسبة التمويل الثلاثي (قرض دون فائدة) بـ 10.6% ونسبة التمويل الثنائي (شراء مواد أولية) بـ 89.4%، وإجمالي القروض الممنوحة بـ 1003073 دج.

ب. الخدمات غير المالية: إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى تقديم المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين، والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن وضمان استمرارية الأعمال لهذا الوكالة توفر: (خدماتنا. ANGEM.)

- الاستقبال الحسن وتوفير الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.
- مرافقة فردية للمقاولين أثناء مراحل إنشاء النشاط.
- متابعة جوارية جدية من أجل الحفاظ على الاستدامة الأنشطة التي تم أنشاؤها.
- دورات تكوينية لإنشاء وتسيير المؤسسات الجد مصغرة والتربية المالية.
- المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة.
- وضع معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر.

- تخصيص موقع في الإنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

الجدول: (03_02) حصيلة الخدمات الغير مالية إلى غاية سنة 2024

عدد المستفيدين	الإجراءات المكتملة
151753	التدريب في إدارة المشاريع الصغيرة جدًا (GTPE)
140327	التدريب على التعليم المالي العالمي (GFET)
2140	التدريب على برنامج GET AHEAD
9227	مواضيع عامة تتعلق بإنشاء وإدارة الأعمال
303447	إجمالي عدد المروجين المدربين
113419	اختبارات التحقق من المهارات المهنية (TVAP)
44119	صالونات/معارض مبيعات
460985	إجمالي عدد المستفيدين من الخدمات غير المالية

المصدر: (حصيلة (ANGEM)، 2025)

يمثل الجدول حصيلة الخدمات الغير مالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية سنة 2024 حيث تقوم بتدريب في مجال الإدارة ما يقارب 151753 مستفيد وفي مجال التعليم المالي ما يقارب 140327 مستفيد، حيث بلغ إجمالي عدد المروجين المدربين 303447، كما يظهر لنا إجمالي عدد المستفيدين من الخدمات غير مالية إلى غاية سنة 2024 حيث قدر ب 460985 مستفيدا.

رابعا: صندوق التمويل الجزائري

1. تعريف الصندوق: هو صندوق استثمار مخصص بالكامل للشركات الناشئة في الجزائر تم إطلاقه رسميا يوم 03 أكتوبر 2020 أنشئ في إطار قانوني يحدد معايير تأهيل الشركات الناشئة (منصة المقاول الجزائري، 2023)

يهدف هذا الصندوق إلى دعم نمو الشركات الناشئة في الجزائر وتوفير دعم مالي والاستراتيجي وتقني الذي تحتاجه إضافة إلى تشجيع ريادة الأعمال وتعزيز الاقتصاد المعرفي يعد صندوق التمويل الجزائري أحد ركائز الأساسية لظهور بيئة مناسبة لإنشاء وتطوير الشركات الناشئة التي تتمتع بالقدرة على إضافة قيمة حقيقية للاقتصاد الجزائري ويختلف عن التمويلات الموجودة لأنه يشترط على المستثمر قبول الدولة كشريك له داخل الشركة مع إمكانية الدخول إلى بورصة الجزائر في المستقبل.

2. مميزات صندوق التمويل الجزائري: (منصة المقاول الجزائري، 2023)

أسست الجزائر الصندوق التمويلي الجزائري لتعزيز الاقتصاد الوطني عبر تسهيل الإجراءات منح التمويل للشركات الناشئة.

كما تعزم السلطات أن تظهر من خلاله إصرارها على تطوير قطاع الشركات الناشئة في الجزائر كما يشجع المستثمرين على المشاركة بشكل أكبر في تمويل هذه الشركات والاستثمار فيها. يتمتع هذا الصندوق الجديد بعدة مزايا منها:

- تحمل المخاطر المالية، حيث يتدخل في تمويل مشاريع لا يقبل تمويلها نظرا للمخاطر التي تواجهها.
- مرونة والاستجابة في التمويل ومنح وراد الأعمال الوقت والطاقة الضرورية لتحقيق مشاريعهم.
- توفير فرص متساوية للشركات الناشئة وتقديم نفس الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه نظيرتها في البلدان المتقدمة.

3. شركاء صندوق التمويل الجزائري: (منصة المقال الجزائري، 2023)

صندوق التمويل الجزائري للشركات الناشئة هو ثمرة تعاون بين وزارة الاقتصاد المكلفة بالاقتصاد المعرفي والشركات الناشئة وستة (6) بنوك حكومية تمتلك حصص متساوية في الصندوق هي:

- البنك الشعبي الجزائري (CPA)
- البنك الوطني الجزائري (BNA)
- البنك الخارجي الجزائري (BEA)
- البنك الوطني الادخار وتقاعد (CNEP)
- البنك الزراعي والتنمية الريفية (BADR)
- البنك المحلي للتنمية (BDL)

4. طريقة عمل صندوق التمويل الجزائري: (منصة المقال الجزائري، 2023)

تقوم الشركات الناشئة بعدة خطوات للحصول على تمويل من صندوق التمويل الجزائري أولها الحصول على علامة شركة ناشئة. يتكفل الصندوق بإعداد ملف يحتوي على معلومات المشروع ثم يعين مسؤول دراسة لمتابعة الملف وتحديد موعد للاجتماع بهدف تسريعا لإجراءات وتخصص جلسة لتقديم المشروع وشرح طريقة العمل وتحديد الأرقام المتوقعة والنقاش. يعتبر التبادل بين صاحب المشروع والجهة المعنية ذا أهمية بالغة إذ يتضمن الحديث: المخاطر القانونية والتنظيمية والتجارية بالإضافة إلى دور العامل البشري في المشروع.

تعقد اللجنة اجتماعات باستمرار لدراسة الملفات المسلمة واختيار المشاريع المناسبة ثم تمرر الملفات إلى لجنة أخرى تعرف باسم "لجنة الاستثمارات" تجتمع مرة واحدة كل شهر وتتألف من عضوين من مجلس الإدارة وممثلاً لصندوق، تصدر هذه اللجنة القرار النهائي بشأن الملفات إما بالقبول، أو الرفض أو تأجيل الملف إلى حين توفر الشروط المطلوبة للموافقة عليه.

5. درجات التمويل: (منصة المقال الجزائري، 2023)

تبدأ مرحلة التمويل عند موافقة لجنة الاستثمارات على الملف وهناك ثلاث مستويات للتمويل حسب القيمة الممنوحة:

- 02 مليون دينار جزائري.
- 05 مليون دينار جزائري.
- 20 مليون دينار جزائري.

تعتمد قيمة التمويل على طبيعة المشروع، قطاع النشاط، وحاجته الفعلية للتمويل يتكفل الصندوق بتقييم الالتزامات والمخاطر. يجدر بالذكر انه يتم التواصل مع صاحب المشروع لتوقيع عقد تعاون بين الصندوق والشركة الناشئة، واتخاذ خطوات أخرى مثل الدعم والإرشاد المضمون من قبل الصندوق وتعديل نضام الشركة الناشئة لضم إلى الصندوق كشريك.

6. الأرقام المهمة: (وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، 2023)

- عدد لجان الاستثمار: 11 لجنة.
- عدد الالتزامات الاستثمارية: 71 اتفاقية.
- عدد المشاريع المبتكرة المجسدة على أرض الواقع: 23 مشروع.

7. قطاعات نشاط المؤسسات الناشئة الشريكة لASF :

الخدمات الإلكترونية، الصحة الإلكترونية، 18 قطاع ممول في حافظة المشاريع (التجارة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، علم الروبوتات، البرمجيات، الصيدلة، شبه الصيدلي، الصناعة، النقل واللوجستيك، الأجهزة الإلكترونية ومكوناتها، التكنولوجيا التربوية، التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا الخضراء، الألعاب الإلكترونية والترفيه، البناء والأشغال العمومية، الذكاء الاصطناعي، الرقمنة)

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالمؤسسات الناشئة كوسيلة لدفع النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل. وقد أطلقت الحكومة عدة مبادرات لدعم ريادة الأعمال، أبرزها وزارة خاصة بالمؤسسات الناشئة وتسهيل بعض الإجراءات الإدارية

ورغم هذه الجهود تواجه المؤسسات الناشئة تحديات عديدة مثل صعوبة التمويل وضعف بيئة الأعمال مقارنة بالمعايير الدولية، ومع ذلك يبرز الشباب الجزائري بقوة عبر مشاريع مبتكرة خاصة في المجالات الرقمية، مما يعكس يبرز الشباب الجزائري بقوة عبر مشاريع مبتكرة خاصة في المجالات الرقمية مما يعكس أفاقا واعدة تحتاج إلى دعم وإصلاحات أوسع.

المطلب الأول: الجهود المبذولة لتطوير الشركات الناشئة في الجزائر

تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة إلى زيادة الاهتمام ودعم المؤسسات الناشئة خاصة مع وجود إرادة سياسية حقيقية من طرف السلطات العمومية للتوجه نحو تنويع الاقتصاد والبحث عن بدائل حقيقية للمحروقات، إن بؤادر هذا الاهتمام تتجسد في إنشاء وزارة خاصة مكلفة بالشركات الناشئة واقتصاد المعرفة، وذلك لتشجيع حاملي الأفكار على خلق مؤسساتهم وتقديم كل الدعم سواء من ناحية التمويل أو توفير البيئة القانونية لمثل هذا النوع من المؤسسات ومن أهم الإجراءات المتخذة في سبيل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

- وضع إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي لبدء العمل وكذلك لتحديد الطرق والوسائل لتقييم أدائها ووضع خارطة طريق لتمويل سوق الأسهم؛
- إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية.
- وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات وهذا بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين، وتطبيق آليات الإعفاء الضريبي لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات.
- إنشاء مدينة المؤسسات الناشئة، التي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات بجاذبية عالية ما يسمح بتعزيز مكانة الجزائر كقطب إفريقي للإبداع والابتكار.
- القيام بإصلاحات معمقة للنظام الجبائي وكل ما يتبعه من تنظيمات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات خاصة الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (انصاف، 2020، صفحة 23)
- قانون المالية لسنة 2025 جاء بتدابير تحفيزات جبائية جديدة لفائدة أصحاب المؤسسات الناشئة وذلك من خلال إعفائها من حقوق التسجيل بما في ذلك العقود المتعلقة بتأسيس هذه الشركات

- وعمليات اقتناء العقارات المرتبطة بها بهدف ضمان وتطوير أدائها مما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لبلادنا على المدى المتوسط.
- كما تضمن القانون تمديد الإعفاءات للحاضنات التي تحتفظ بعلامة "حاضنة أعمال" لمدة سنتين إضافيتين في حال تجديد هذه العلامة.
- كما تم تمديد الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية على اقتناء نهائيات الدفع الإلكتروني حتى 31 ديسمبر 2027 لتشجيع الشركات الناشئة على اعتماد حلول الدفع الإلكتروني. (الجزائرية، 2024)
- أمر رئيس الجمهورية بإعداد برنامج استعجالي للمؤسسات الناشئة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بإنشاء صندوق خاص أو بنك موجه لتمويلها وشدد على ضرورة إصلاح معمق للنظام الجبائي.
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.
- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات.
- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي hub للمؤسسات الناشئة الذي يجرى انجازه من قبل شركة سوناطراك إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد المعرفة.
- إسناد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد المعرفة بموجب مرسوم تنفيذي.
- لتعزيز تشغيل الخريجين الجامعيين تم إدراج مشروع شهادة جامعية للمؤسسة الناشئة، يهدف إلى إعداد مذكرة تخرج وخلق مؤسسة ناشئة من أجل تكوين جيل من رواد الأعمال له الرغبة في التوجه المقاوالاتي وابتكار واستحداث مؤسسات ناشئة. (جباري و زهيرة، 2023، صفحة 433)

المطلب الثاني: تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر

تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في الجزائر ويتمثل الهدف الأساسي لها في محاولة اللجوء الى سياسة التنويع الاقتصادي والتخلص من الاقتصاد الريعي، وخلق قيمة مضافة ومناصب شغل وتشجيع الابتكار، فخلق مؤسسة ناشئة يعتمد على عدة عوامل أهمها توفير تمويل كافي، والبيئة المواتية، والتكنولوجيا المؤهلة وغيرها لنجاح وتطور هذه المنشآت، ان ضعف نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر يعزى الى العديد من التحديات التي يمكن أن تتمثل في:

أولاً: تحديات الثقافة والوعي

- تعد الثقافة الجزائرية سبباً في تكييف الأفراد للنظر بازدياد إلى الفشل، كما أن الأفراد غالباً ما يقدمون آرائهم حول الإخفاقات لكن نادراً ما يشجعون على تقبلها وتجاوزها. إن ريادة الأعمال تدور غالباً حول الفشل والتعلم من هذه الإخفاقات والبدء من جديد. ويتعين على الأفراد أن يبدأوا في قبول الإخفاقات وتقبل فكرة الفرص الثانية.
- الأفراد غالباً ما يكونوا غير واعين بكيفية مساهمة المؤسسات الناشئة في النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والمساهمة في التنمية الاجتماعية.
- إشكالية خلق الوعي في الأسواق حيث تقشل المؤسسات الناشئة بسبب عدم الانتباه إلى القيود في لأسواق فتزيد حدة الصعوبات عند طرح منتج جديد متفرد قد يتعرض لإخفاق سوقي فضلاً عن حساسية المستهلكين الجزائريين للأسعار، وعدم استعدادهم للدفع مقابل المنتجات والخدمات رغم أنها تطلبت إبداعاً.

ثانياً: التحديات الاجتماعية:

- الافتقار مقاولي المؤسسات الناشئة إلى الإرشاد والتوجيه والذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لفشلهم. ومن العوامل الهامة وراء حالات الفشل والنمو البطيء لبعض المؤسسات هو الافتقار إلى التوجيه الجيد، لاسيما من حيث المعرفة/الدعم في الصناعة. فمعظم المؤسسات الناشئة تمتلك أفكاراً و/أو منتجات رائعة، ولكن ليس لديها الخبرة الكافية في الصناعة والأعمال والسوق لإيصال منتجاتها إلى السوق، وهذا المثال هو دليل على أن الفكرة الرائعة لا تعمل إلا إذا تم تنفيذها على الفور، وبالتالي فإن الافتقار إلى التوجيه والإرشاد المناسب هو أكبر تحدي يمكن أن يكتب النهاية لفكرة جيدة.
- سلوك المستهلك الجزائري الذي يتغير بتغير المنطقة التي يقطن فيها وفي المنطقة ذاتها لعدة اعتبارات، الأمر الذي يجعل من الصعب على المؤسسات الناشئة أن تخلق استراتيجية تجارية أو إستراتيجية سوق لمنتجاتها أو خدماتها. فأغلب المؤسسات الناشئة تعاني عموماً من الركود والانغلاق التدريجي (الزهران و العوطي، 2020، صفحة 317)

ثالثاً: التحديات التكنولوجية:

- البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا والتي أصبحت حاجة ماسة للمؤسسات الجزائرية نظراً للعدد المتزايد من المستهلكين عبر الإنترنت. لِيُترتب عنها ضرورة تدريب المؤسسات الناشئة الجديدة لموظفيها وتمكينهم من التعامل مع معلومات الزبائن المهمة بطريقة آليّة.
- غياب التكنولوجيا المالية والتي تعد من أبرز ظواهر الاقتصاد الرقمي، والتي تعد تشكيلة متميزة من الخدمات في الجانب المالي اعتماداً على التكنولوجيات الحديثة، إلا أن غياب البنية

التكنولوجية الملائمة والتشريعات المواكبة لهذه التطورات، تحول دون استفادة هذه المؤسسات من هذه الخدمات ولعل أبرزها العمولات الرقمية، تحويل الأموال، سوق الإقراض للتمويل الجماعي، إدارة الثروات وإدارة المخاطر.

- افتقار سوق العمل إلى اليد العاملة العالية المهارة والتخصص، القدرة على التعامل مع التكنولوجيات الجديدة خاصة مع التوجهات الحديثة في الصناعة، حيث لا يتوقف الأمر عند الإبداع بل التكنولوجيات الجديدة تفرض على المؤسسات الناشئة ابتكار جديد يتفوق على الابتكارات الموجودة في السوق، مما قد يسفر عن تحدي أكبر يتمثل في الحاجة إلى إعادة اختراع المؤسسة الناشئة لنفسها باستمرار لتظل قادرة على تلبية توقعات الزبائن وتجاوزها وهنا يحقق التميز والسبق والريادة. (وهيبة، 2018، صفحة 147)

رابعاً: التحديات المالية:

- يمثل الحصول على التمويل الكافي لدعم المؤسسة الناشئة خلال مختلف مراحل دورة حياتها، أكبر تحدي يواجه رواد الأعمال، فبناء مؤسسة من الصفر ولوجها إلى عالم أعمال يشهد منافسة شرسة وتغيرات دورية والاستمرار فيه يتطلب تحسينات مستمرة؛ وتطوير لكافة مواردها، وهو ما يعني نفقات كبيرة ومستمرة.
- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة التي تتصف غالباً بانخفاض حجم أصولها الرأسمالية، وتمثل هذه الأصول عادة الضمانات التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند منح الائتمان، وعادة ما تتجاوز احتياجات تمويل المؤسسة الناشئة قيمة هذه الأصول نظراً لحاجة المشروع إلى رأس مال عامل بصورة دورية مما يحول دون حصولها على التمويل الكافي. (صولي و بورنان، 2020، صفحة 135)
- القروض الربوية وصيغها ونسب فوائدها وإن قلت، تمنع رواد الأعمال من الاستفادة من القروض التي تقدمها الدولة ومؤسسات التمويل من أجل إنشاء مؤسساتهم الخاصة، لأنها تخالف تعاليم دين الإسلامي الذي حرم الربا.
- غياب عنصر الثقة بين مؤسسات التمويل والمؤسسات الناشئة، فالثقة تعتبر من أهم العوامل التي تحكم تعامل مؤسسات التمويل مع عملائها، ويمثل عنصر الثقة بين مؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للعميل والتي تتحدد من خلال القوائم المالية وحج السيولة ومدى اعتماد المشروع على القروض والمقدرة الإنتاجية للمشروع والشكل القانوني والسمعة الائتمانية للقائمين عليه ومستوى الإدارة. فالمشروع الصغير يفتقد إلى العديد من العوامل التي من شأنها اكتساب ثقة مؤسسات التمويل، وبالتالي فإن العلاقة بين هذه المؤسسات والمشروع الصغير يشوبها الحذر الشديد (صولي و بورنان، 2020، صفحة 135)

خامسا: التحديات التنظيمية:

- تعدد الهيئات التي تمنح التصاريح، فغالبا ما يضطر أصحاب المؤسسات الناشئة إلى طلب العديد من التصاريح من مصالح مختلفة، وهو ما يعرقل بشكل كبّئ بدأ نشاطهم.
- البيروقراطية وهي من أكبر المشاكل التي يعاني من المواطنون بشكل ما وأصحاب المؤسسات الناشئة بشكل خاص، ومن مظاهرها طول معالجة الملفات على مستوى مختلف المصالح، تعقد الملفات الإدارية المطلوبة لاستخراج التصاريح والأوراق الإدارية اللازمة لبدأ النشاط.
- نقص الأطر القانونية المعرفة والمنظمة للمؤسسات الناشئة ونشاطها وعد وضوحها وافتقارها للمرونة. (الزهران و العوطي، 2020، صفحة 321)
- الغياب التام لمراكز البيانات الخاصة والعامة لأن توفر البيانات والمعلومات حول الأسواق وكل ما يتعقب الأنشطة التجارية والمستهلكين، أمر أساسي سواء للمؤسسات الناشئة الناشطة لمواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة وبقائها على علم بكل ما لخص بينتها الخارجية والتأقلم معها، أو بالنسبة للمؤسسات الراغبة في دخول غمار المنافسة، لأن ذلك يقلل من نسبة المجهول لديها لتكون على دراية بأوضاع ذلك القطاع وخصائص المستهلكين المحتملين؛ وتحديد قدرتها على المنافسة وبالتالي تقريرها الاستثمار من عدمه.

سادسا: تحديات الموارد البشرية:

إن ايجاد وتوظيف المواهب بالمهارات المناسبة التي تضاهي توقعات الزبائن المتنامية هو أحد أكبر التحديات، وبصرف النظر عن رائد الأعمال، فالمؤسسات الناشئة عابدا تبدأ بفريق يتألف من أعضاء موثوق بهم مع مجموعات مهارات تكميلية، وعادة ما يكون كل عضو متخصصا في مجال معين من العمليات. وقد يؤدي الفشل في الحصول على فريق جيد في بعض الأحيان إلى فشل المؤسسة الناشئة. لذا فإن توظيف المواهب العالية الجودة والاحتفاظ بها، وخاصة في مجالات الإنتاج والتكنولوجيا، يظل يشكل برديا رئيسيا. فضلا على أن العديد من طالبي العمل لا يملكون المهارات الكافية يرجع ذلك إلى وجود فجوة بين المعرفة التي يتم تدريسها للطلاب في الجامعات والمعرفة المطلوبة للوظائف، وخاصة في القطاعات حيث تتغير التكنولوجيات بوتيرة سريعة. ولأنهم لا يملكون الوعي الكافي باحتياجات الصناعة، فإن الخريجين الجدد لا يكونون عادة قابلين للتوظيف من البداية. ونتيجة لهذا، عندما يتم توظيفهم، فالمؤسسة تضطر إلى استثمار قدر كبير من الوقت والتكلفة لتدريبهم.

سابعا: تحديات الاستدامة:

- صعوبة مواكبة متطلبات التنمية المستدامة، نظرا لما تتطلبه من توفت طاقات مادية وبشرية وتكنولوجية لتحقيقها في أرض الواقع.
- عدم الوعي ونقص معرفة المقاولون ورواد الأعمال بمفاهيم التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع من خلال تبنيهم للمسؤولية الاجتماعية التي كثيرا ما تجهل مواضيعها وقضاياها لترهن بالتبرعات والرعاية الرياضية أو الثقافية والسياسية.
- نقص الحملات التوعوية والدورات التكوينية والتأطير في جانب التنمية المستدامة سواء للمقاولين المبادرين بإنشاء مؤسسات ناشئة أو لمختلف أصحاب المصالح المؤثرين بشكل مباشر أو غير مباشر على نشاط المؤسسة الناشئة وديمومته. (وهيبة، 2018، صفحة 149)
- التكلفة العالية للتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج باستعمال الطاقات النظيفة والبديلة، ونقص اليد العاملة المؤهلة لاستخدامها ولمحدودية الموارد على كافة الأصعدة البشرية والمادية والمالية...

المطلب الثالث: تحليل النتائج المحققة من دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر

أصبحت المؤسسات الناشئة اليوم محركا أساسيا للنمو الاقتصادي والابتكار في مختلف دول العالم لما تتميز به من مرونة وقدرة على استحداث حلول جديدة لمشكلات اقتصادية واجتماعية متعددة، وفي هذا الإطار اتجهت الجزائر خلال السنوات الأخيرة الى تبني سياسات ومبادرات تهدف الى دعم ومرافقة هذه المؤسسات إدراكا منها بأهميتها في دفع عجلة التنمية وتنويع مصادر الدخل وقد شمل هذا التوجه دعما على مختلف المستويات، بدءا من الإطار القانوني والمؤسسي وصولا الى الجوانب المالية والتقنية. من هذا المنطلق تبرز الحاجة الى الوقوف عند نتائج هذه الجهود وتحليل أثرها الفعلي على واقع المؤسسات الناشئة واستكشاف مدى نجاعة آليات الدعم والمرافقة المتعددة.

أولا: جهود ومساعي الدولة الجزائرية في تطوير المقاولاتية

اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات والآليات لأجل توفير كل الدعائم القانونية، التنظيمية والمالية، إلى جانب توفير أجهزة الدعم والمرافقة للمؤسسات الناشئة، والتي بدورها حققت نتائج وإسهامات معتبرة تعكس تطلعات الدولة، وهو ما أبرزته مساعي الدولة الرامية إلى إزالة العوائق التي تحول دون تجسيد الأفكار الابتكارية باتخاذ جملة من الميكانيزمات التمويلية على غرار الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، ناهيك عن مراكز الدعم للشباب المقاول على غرار الحاضنات والمسرعات التي تهدف إلى مرافقة صاحب المشروع في بداية مشروعه وأثناء العمل على تطويره، بالإضافة إلى استحداث وزارة

المؤسسات الناشئة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي صفة "الطالب المقاول" التي تسمح للطلاب بإنشاء مؤسسته الناشئة قبل تخرجه من الجامعة" (جيلون، 2024)

وتسعى وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة من خلال هذه المبادرات المتنامية في كل جهات الوطن، ترسيخ روح المبادرة وتكثيف العمل على مستوى النخب العلمية والطاقات الشابة، كما تهدف إلى الترويج للآليات والإجراءات التحفيزية لصالح حاملي المشاريع المبتكرة وأصحاب الشركات الناشئة في مختلف المجالات" (بن طاهر ، 2022)

أولت الجزائر، في السنوات الأخيرة، اهتماما بالغا بالشركات الناشئة، حيث سخرت إمكانيات كبيرة لأجل النهوض بقطاع المؤسسات الناشئة على غرار إنشاء صندوق خاص لتمويل مشاريعها، وفي شهر ديسمبر من سنة 2023، تم الإطلاق الرسمي للتمويل التساهمي لفائدة المؤسسات الناشئة، ويسمح هذا التمويل، بالربط بين المؤسسات الناشئة والمستثمرين الراغبين في توفير الموارد المالية، بهدف دعم المبادرات المقاولاتية، ويسمح هذا النظام باستفادة أكبر فئة من الجمهور من التمويل التساهمي من خلال منصات رقمية، تسمح بالاتصال المباشر والشفاف بين الشركات الناشئة التي تسعى إلى التمويل، والمستثمرين الراغبين في توفير هذه الموارد المالية، ومؤخرا، وقعت الشركة الجزائرية للتأمينات اتفاقية شراكة مع الصندوق الجزائري لتمويل الشركات الناشئة" (خاتو ، 2024)

أطلقت الجزائر في 07 أكتوبر 2024، "190 مركزًا جديد التطوير المقاولاتي بمعاهد التكوين المهني ومشاغل المؤسسات، لتضاف إلى 134 مركزًا تم إطلاقها في عام 2023 على مستوى الجامعات، وذلك بالشراكة مع وزارة التعليم العالي، ليلعب العدد الإجمالي لهذه المراكز 324 مركزًا على المستوى الوطني، وضمن عملية إصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والمتمركزة أساسًا على اعتماد معايير انتقاء اقتصادية، والاستثمار أكثر في المرافقة والتكوين" (حلو و نسيم، 2024)

ومن أجل تحسين توجيه الطلبة الجامعيين، أشار الوزير إلى أن دائرته الوزارية تعمل مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تطوير عمل حاضنات الأعمال بالجامعات، بحيث يصبح توجيه صاحب مشروع مؤسسة مصغرة مباشرة إلى دار تطوير المقاولاتية ومنه إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ناسدا" للحصول على التمويل، أما صاحب المشروع المبتكر فيتم توجيهه إلى لجنة العلامة، وذلك ضمانا لتجسيد المشاريع في أقصر مدة" (وكالة الأنباء الجزائرية، مؤسسات ناشئة: ارتفاع عدد المشاريع المبتكرة الجامعية بنسبة 50 بالمائة في 2024، 2025)

الشكل رقم (02-02): حصيلة نشاط مراكز تطوير المقاولاتية إلى غاية 08 أكتوبر 2024.



المصدر: (حلو و نسيم، 2024)

وقد حفزت هذه التدابير الشباب الجزائري على الانخراط في رحلة المقاولاتية، خاصة وأن قانون المقاول الذاتي، يعتبر من أهم الإجراءات التي عززت روح المقاولاتية وسهلت ولوج الشباب إلى سوق العمل، حيث يهدف إلى ضمان تغطية اجتماعية أكبر عدد ممكن من الأفراد الذين ينشطون في السوق الموازية وإدماجهم في القطاع الرسمي، فضلا عن تضمن هذا التشريع لامتيازات عدة على غرار توفير التغطية الاجتماعية ونظام ضريبي تفضيلي بـ 5 بالمائة، تم تخفيضه إلى 0.5 بالمائة في إطار قانون المالية لسنة 2024. (جيلون، 2024)

وتماشيا مع هذه الرؤية، تم استحداث 117 مركزًا لتطوير المؤسسات المصغرة في جميع ولايات الجزائر خلال سنة 2024 خاصة بفئة الجامعيين، وتهدف هذه المراكز إلى دعم حاملي المشاريع من خريجي الجامعات، حيث تم تدريب أكثر من 12 ألف خريج حول كيفية إدارة المشاريع بالتعاون مع مدربي الوكالة بالتعاون مع المراكز الجامعية ومدارس التعليم العالي، وقامت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في صيغتها الجديدة بالتخلي عن شرط البطالة للاستفادة من عملية التمويل والدعم المقدم على مراحل متعددة ومنها التكوين في مجال المقاولاتية، والمرافقة قبل إنشاء المؤسسة، وصولاً إلى التمويل الذي يتضمن قروضاً وامتيازات ضريبية و شبه ضريبية" (الاقتصاد ديزاد، 2025)

ويكمن دور هذه المراكز "في التحسيس والتكوين في مجال المقاولاتية. ومرافقة أصحاب المشاريع من الفكرة إلى إنشاء الشركة والتمويل، ووفقاً لمعطيات "البنك الدولي" ومؤسسة "غوفمان"، فإن التكوين

المسبق لأصحاب المؤسسات المصغرة يزيد نسبة نجاح الشركات المصغرة بنسبة 80% في السنوات الخمس الأولى بعد إنشائها، وتشكل مراكز تطوير المقاولاتية، أداة قوية للتقارب مع رواد الأعمال مهما تواجدوا، إلى زيادة الخدمات الموجهة لدعمهم، مالية كانت أو غير مالية، وفي ديسمبر 2023، أعلنت وزارة المالية الجزائرية، عن الإطلاق الرسمي للتمويل التساهمي لصالح المؤسسات الناشئة من خلال بورصة الجزائر (كوصوب)، مما يجعلها وسيلة مبتكرة لتمويل المشروعات الريادية عبر المنصات الرقمية في الجزائر، ويأتي هذا في سياق جهود الحكومة لتعزيز الابتكار وتشجيع روح المبادرة في القطاع الريادي، كما تعتبر هذه الخطوة جزءاً من سلسلة من المبادرات التي تهدف إلى دعم الشركات الناشئة، وتقريبها بطريقة أسهل وشفاف من المستثمرين والممولين، وخاصة تلك التي تعتمد على الأفكار الابتكارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصّصت الجزائر، التي تطمح لبلوغ 1 مليون حامل لمشروع مبتكر، محفظة تسيير صناديق الاستثمار بالولايات. بقيمة 58 مليار دج، بمعدل مليار دينار لكل ولاية. مما ستسمح بتعزيز قدرة الصندوق أكثر على تمويل أكبر عدد ممكن من الشركات الناشئة" (حلو و نسيم، 2024)

ومكنت هذه الانجازات الجزائر من أن تصبح مثالا يقتدى به على الصعيد الإفريقي من طرف العديد من الدول الإفريقية المشاركة في الطبعتين الأولى والثانية للمؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة، أين أشادوا بالديناميكية التي تعتمدها الجزائر والأهمية التي توليها السلطات لحاملي الأفكار والمشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، يأتي هذا في ظل النتائج التي حققها قطاع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة بالجزائر خلال السنوات الأخيرة، لاسيما من خلال إنشاء نظام بيئي وطني محفز للمبادرة والابتكار، مكن من تحقيق مكاسب نوعية من حيث معدل خلق المؤسسات الناشئة، وجعل الجزائر تتبوأ موقع الريادة على المستوى القاري. (جيلون، 2024)

وإلى غاية 05 جانفي 2025 واصلت الدولة الجزائر إستراتيجيتها الطموحة في جعل الجزائر دولة رائدة في المؤسسات الناشئة، بالتمويل والدعم، إذ عرف القطاع تطورا معتبرا خلال السنة خاصة، مع إشراك القطاع الخاص الذي تم قدمت لهم تحفيزات مهمة، حيث تم تسخير الجهود للعمل على كسب النوعية وليس الكمية، كون أن المؤسسات الناشئة تعتبر إحدى الركائز المهمة لاقتصاد المعرفة والذكاء وتحقيق النجاعة الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا في حث الرئيس في كل مناسبة على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتمويل هذه المؤسسات ومرافقة الشباب في خطواتهم الأولى لتأسيس مشاريعهم خاصة نوعية المشاريع المستحدثة، وفي سبيل تجسيد هذا المسعى الطموح، عكفت الجامعات الجزائرية والسلطات المعنية على الدفع بالشباب الجامعي على تجسيد مشاريعهم بمواكبة أحدث التقنيات الحديثة والتكنولوجية، وفي هذا الصدد قدم قطاع التعليم العالي في عدة مناسبات مواكبته عمله الدؤوب على تجسيد تعليمات وتوجيهات الرئيس، بانتهاج سياسة تجعل الجامعة مساهما في خلق الثروة حيث يحصي القطاع أرقاما هامة في

طريق تعزيز كيانات البحث والتطوير والتثمين الاقتصادي المتواجدة عبر المؤسسات الجامعية والبحثية، أبرزها تسجيل 96 حاضنة أعمال، أكثر من 3000 فضاء للمؤسسات الناشئة، وأزيد من 100 مركز لتطوير المقاولاتية" (طالب، 2025)

ثانيا: تحليل النتائج

1. تحليل النتائج حسب تصنيف "ستارتاب رانكينغ" (www.startupranking.com):*

احتلت الجزائر المرتبة الأولى عالميا، في نوفمبر 2022، بناء على عدد النشاطات والأحداث المنظمة في مجال المقاولاتية وريادة الأعمال، بواقع 2187 نشاط، وقادت مسرعة المؤسسات الناشئة الجيريا فانتور، خلال أسابيع قبل الفترة المذكورة دورات تكوينية في جامعات الوطن، شملت حوالي 110.000 طالب جزائري، في حين نظم الطلبة بدورهم كذلك، عددا من الدورات والبرامج الجهوية بداعي الترويج للمفاهيم المقاولاتية وتحرير الطاقات الإبداعية في ريادة الأعمال" (بن طاهر ، 2022)

الشكل رقم (03-02): ترتيب الدول في مجال المقاولاتية وريادة الأعمال سنة 2022.



المصدر: (بن طاهر ، 2022)

"حلت الجزائر في المرتبة الثانية إفريقيا في تصنيفات الشركات الناشئة والنظم البيئية للشركات الناشئة في العالم، وتقدمت الجزائر إلى هذه المرتبة في عدد الشركات الناشئة النشطة بالقارة الأفريقية بـ 800 شركة،

*- تصنيف "ستارتاب رانكينغ" تحصى الشركات الناشئة على المستوى العالمي، وحسب كل نظام بيئي، مستنداً على نشاطاتها ومجال اختصاصها المعطيات المتعلقة بالخدمات التي تُقدمها.

بعد نيجيريا التي تصدرت التصنيف بـ 803 شركات، كما حازت مصر على المركز الثالث بـ 629 شركة، وجاءت جنوب إفريقيا في المركز الرابع بـ 489 شركة"، (حلو و نسيم، 2024)

حيث "صنفت الولايات المتحدة الأمريكية الأولى عالميا، متبوعة بكل من: الهند، بريطانيا، كندا، أستراليا، اندونيسيا، ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، البرازيل، سنغافورة، باعتبارها في العشر مراتب الأولى عالميا" (خبر برنس، 2023)

"واحتلت دولة غانا المرتبة الرابعة في إفريقي بـ 135 مؤسسة ناشئة، متبوعة بالمغرب في المرتبة السادسة بحيازته على 112 مؤسسة ناشئة" (خاتو ، 2024)

إلى غاية مايو 2023، استفادت 150 شركة ناشئة جزائرية، من مجموع 1400 مؤسسة تحصلت على علامة مؤسسة ناشئة. مشروع مبتكر أو حاضنة، من تمويلات مباشرة لمشروعاتها المبتكرة. وفقاً مديرة الحاضنات بوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، (حلو و نسيم، 2024)

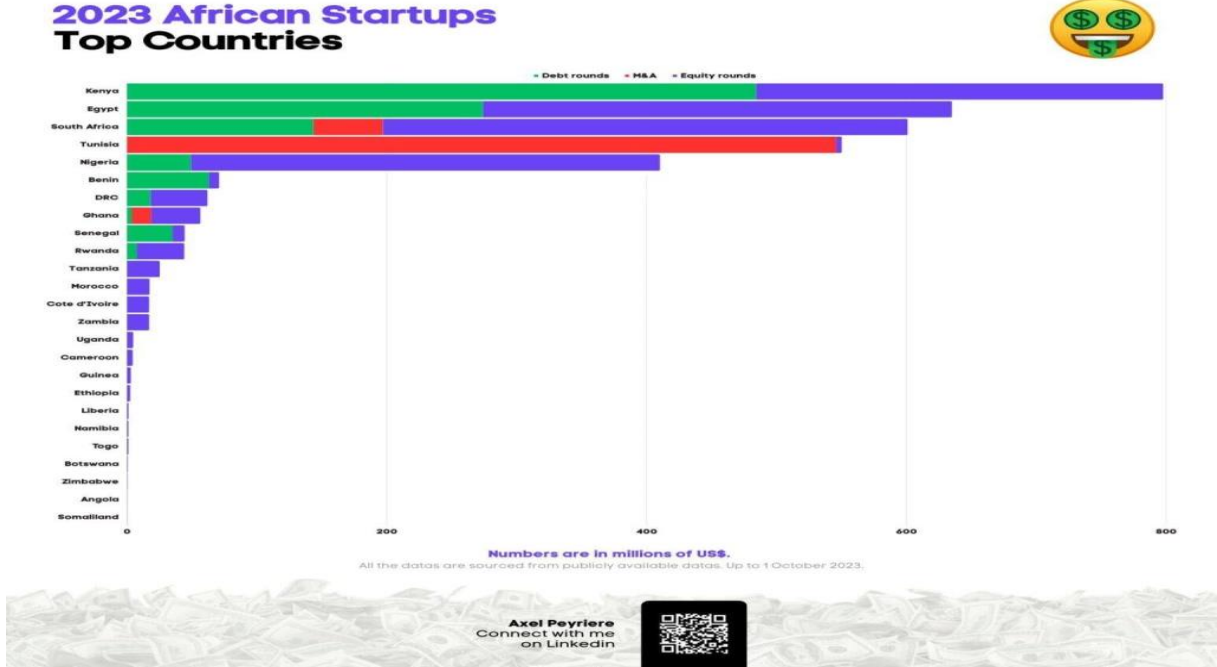
"ان هذه المرتبة التي احتلتها الجزائر تبين لنا مدى نمو وازدهار المؤسسات الناشئة خلال سنة 2023. والتي تبوئتها بموجب التصنيف، أخذت بعين الاعتبار حجم وتعداد المؤسسات العاملة، وكذلك التنوع في مجالات نشاط هذه المؤسسات والتي تضمّ اليوم أكثر من عشرين تخصصاً" (شرفي، 2023)

"وقد سجلت الجامعات الجزائرية 234 مشروعاً في مجالات ابتكار مختلفة من إعداد الطلبة المتخرجين، بإمكانها التحول إلى مؤسسة ناشئة، خلال الموسم الجامعي 2022-2023، في مجالات البيو-تكنولوجيا والفلاحة الذكية والطاقات المتجددة والذكاء الاصطناعي وكذا الخدمات، وتقوم حالياً خمس شركات وطنية كبرى هي سوناطراك، سونلغاز، نفطال، اتصالات الجزائر والوكالة الفضائية الجزائرية، بإنشاء حاضنات متخصصة لفائدة أصحاب المشاريع قصد مرافقتها مالياً وتقنياً" (جزائر إلترا، 2023)

"بلغ عدد الشركات الناشئة في الجزائر إلى غاية 2023/10/08 حسب الموقع، 800 شركة ناشئة فيما بلغ عددها في نيجيريا 803 شركات، وتلت كل من الدولتين بالترتيب، مصر بـ 629 شركة وجنوب إفريقيا في المرتبة الرابعة بـ 489 شركة، وعلى مستوى العالم، جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في الصدارة بـ 76 ألف و 578 شركة، لتتبعها الهند بـ 15 ألف و 920 شركة وكذا المملكة بـ 6972 شركة، وبذلك فإن الجزائر صنفت في المرتبة 18 لأكثر الدول التي تتوف بها شركات ناشئة من بين 206 دول" (مراح، 2023).

وفي جانفي 2024 اتضح بأن هناك غياب في تسجيل المؤسسات الناشئة الجزائرية، عن قائمة ترتيب وقيمة تمويل الشركات الناشئة في الدول الإفريقية، رغم المساعي الحكومية الرامية إلى النهوض بهذا القطاع الفتى، بحيث تم طرحت العديد من الأسئلة حو الإحصائيات المقدمة، مما جعلها البعض بمثابة فشل في بعث الشركات الناشئة" (حديد ، 2024)

الشكل رقم (02-04): الشركات الناشئة في افريقيا سنة 2023



المصدر: (حديد ، 2024)

"ويفسر يزيد أقدال الخبير في مجال التكنولوجيا، "إن ربط فشل قطاع الشركات الناشئة بالجزائر، بسبب عدم ذكرها في إحصائيات هذا التصنيف، يعد مغالطة وفهم تسطيحي للموضوع،...، وأن النظام البيئي للشركات الناشئة "écosystème" في الجزائر، بما فيه القوانين والأطر التنظيمية والثقافة في مراحله الأولى، فلا يمكن الحكم عليه ومقارنته مع دول سبقتنا في هذا المجال بمراحل، غير أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر قليلة، ومحاطة بالكثير من الصعوبات، وحتى في المجالات التقليدية، والتي يفترض أنها مضمونة، ولذا فمن الطبيعي جدا ألا يخطر الأجنبي في مجال "الستارتبس". (حديد ، 2024)

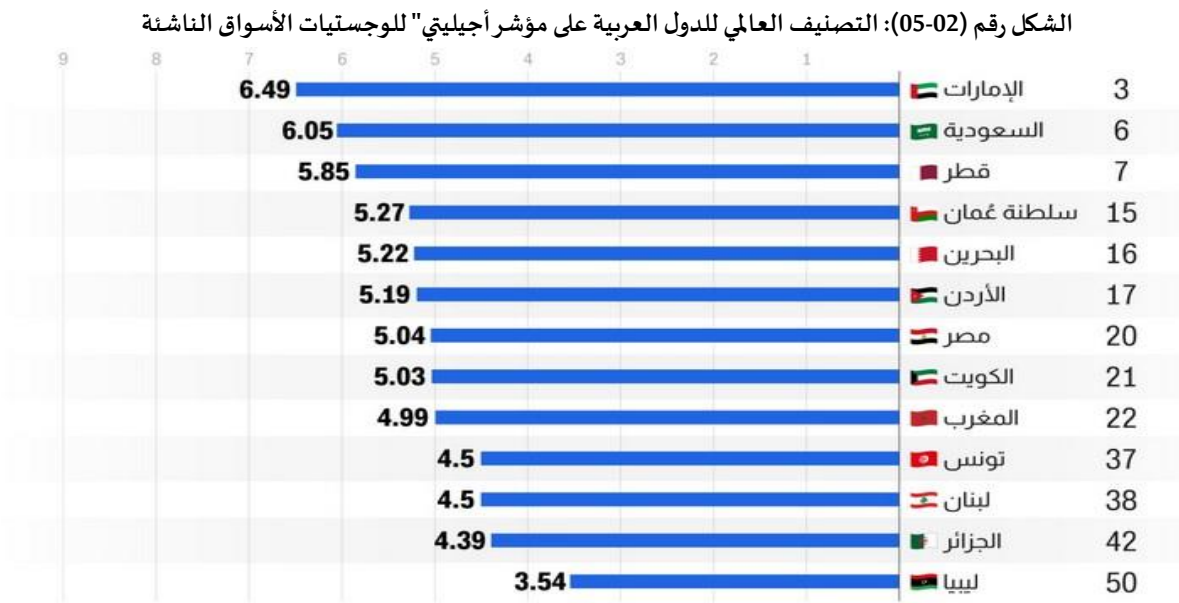
"ارتفع مجموع المشاريع المبتكرة الجامعية من 6000 سنة 2023 إلى 9000 مشروع في 2024، ودفع هذا الارتفاع اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر إلى الاجتماع أربع مرات في الشهر بدل مرتين، وهذا للرد على طلبات الطلبة الجامعيين،...، في حين يشير هذا "الكم الهائل" من المشاريع إلى بادرة خير على النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر، غير أن المئات من مشاريع الطلبة الجامعيين في عدة ولايات استفادت من تمويلات، وهذا ما دفع الوزارة إلى زيادة العمل على تنويع مصادر تمويل المشاريع على غرار اللجوء إلى البورصة، واستحداث الصناديق الاستثمارية الخاصة وكذا التمويل التشاركي، لتضاف إلى المجهود الذي يقوم به صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، كما تعمل

الوزارة كذلك على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المؤسسات الناشئة الجزائرية، يضيف السيد واضح. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2025)

2. تحليل النتائج باعتماد مؤشر "أجيليتي" للوجستيات الأسواق الناشئة:

ووفقاً لمؤشر أجيليتي "Agility" **، في نسخته الخامسة عشر احتلت الجزائر المرتبة 42 إلى غاية فيفري من سنة 2024 من بين الدول التي تقدم أفضل بيئة أعمال على مستوى الأسواق الناشئة، بعد ثلاثة دول من الأربع من دول الخليج العربي وهي: الإمارات (1)، والسعودية (3)، وقطر (4). وتقدمت كل من ماليزيا (2) والأردن (5) في ركائز ممارسة الأعمال، وشهدت السعودية أكبر معدل من التقدم في تنويع اقتصادها من بين دول الخليج، وتلتها الإمارات بعدها قطر ثم الكويت، وسلطنة عُمان والبحرين (العربية، 2024)

والشكل التالي يبين لنا بأن الجزائر بدأت في التقدم في مجال المؤسسات الناشئة، نتيجة توفرها لأحسن بيئة أعمال للمؤسسات الناشئة الناتج أساساً عن الخدمات المقدمة من طرف هيئات دعم المرافقة.



(العربية، 2024) المصدر:

"في حين حافظت الصين والهند، كأكبر دولتين في العالم، على المركزين الأول والثاني في التصنيف العام، وجاءت الإمارات وماليزيا وإندونيسيا والسعودية وقطر وفيتنام والمكسيك وتايلاند ضمن ، مع تحذيرهم 2024 المراكز العشرة الأولى، ويتوقع العديد من الخبراء تباطؤاً اقتصادياً عالمياً خلال عام

** - مؤشر أجيليتي "Agility": يُعد مرجعاً مهماً يصنّف أفضل 50 سوقاً ناشئة في العالم بناءً على القدرة التنافسية وبيئة ممارسة الأعمال والاستعداد الرقمي، مما يزيد من جاذبيتها لمزودي الخدمات اللوجستية ووكلاء الشحن والمستثمرين.

من الاعتماد المفرط على الصين، والقلق المستمر بشأن الوضع الاقتصادي العالمي. وأن أغلبية الشركات التي (العربية، 2024) شملها الاستطلاع تخطط للتوسع في إفريقيا رغم التوقعات الحذرة للأسواق الناشئة"

المبحث الثالث: دراسة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعد المقاولاتية اليوم أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسهم في خلق فرص العمل وتنشط الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار أولت الدولة الجزائرية اهتماما بالغاً بتشجيع المبادرات المقاولاتية من خلال إنشاء عدة مؤسسات وهيئات دعم، أبرزها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NASDA) التي تعد آلية إستراتيجية لتجسيد سياسات الدولة الرامية إلى ترقية روح المبادرة لدى الشباب ومرافقتهم في إنشاء مؤسساتهم

وتوفر الوكالة جملة من الآليات التي تقوم بخلق بيئة محفزة لميلاد مؤسسات ناجعة ومستدامة، وعليه يسعى هذا المحور إلى تسليط الضوء على مختلف آليات الدعم والتمويل التي تعتمدها الوكالة.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إحدى الهيئات الحكومية الجزائرية التي تُعنى بتعزيز ريادة الأعمال والمقاولاتية لدى الشباب من خلال توفير بيئة محفزة وداعمة لإنشاء وتطوير المشاريع الاقتصادية، وتحقيق التنوع الاقتصادي.

أولاً: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20_329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 الذي استحدث فيه المشرع الجزائري تحديد القانون الأساسي للوكالة الجديدة وتغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وهي امتداد مع التعديل وإتمام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي أنشأت بموجب المرسوم 26_296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص.

تعرف أيضا على أنها: هيئة عمومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية وزير الاقتصاد والمعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية بهدف مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات المصغرة في مجال إنتاج السلع وخدمات، قصد خلق ثروة ومناصب العمل، كما تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي. (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، 2023)

ثانياً: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

من أجل تنفيذ الأهداف التي أنشئت من أجلها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وضع على

عائق الوكالة العديد من المهام وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 96_296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996م وتتخلص هذه المهام فيما يلي:

- دعم ونصح ومرافقة الشباب المستثمر في خلق مشاريعهم الاستثمارية.
 - توفير المعلومات التقنية التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمشاريع الممكنة.
 - تطوير العلاقات مع مختلف الهيئات الفاعلة في خلق المؤسسات المصغرة (البنوك، الضرائب...الخ).
 - إقامة شراكة في مختلف القطاعات لاستحداث فرص استثمار.
 - ضمان التكوين في عدة تخصصات لفائدة الشباب حاملي المشاريع.
 - تشجيع أشكال أخرى من الإجراءات والتدابير لتعزيز خلق مؤسسات مصغرة.
 - ترقية ونشر الفكر المقاولاتي لدى الفئة الشبابية.
 - تمويل الشباب وإبلاغهم عن مختلف الإعانات المالية.
- ولتجسيد الاستمرارية طرق تحديث لهذه المهام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 ليحدد انطلاقة جديدة للوكالة بمهام جديدة منها:
- إعداد البطاقة الوطنية التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيين دورها بالاشتراك مع مختلف القطاعات.
 - تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي أو الوطني.
 - العمل على عصرنه ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة
- لكن هذا المرسوم الأخير سرعان ما استحدث وعدل ب مرسوم تنفيذي رقم 22_355 المؤرخ في 20 فيفري 2023.

- إسناد سلطة وصية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة (من أهم الإصلاحات الواردة).
- خضوع كل صاحب مشروع إلى تكوين في مجال المقاولاتية بغرض إنشاء مؤسسة ناشئة
- تكليف المكلف بالملفات على مستوى الوكالة لتتقبط المشروع المودع مع ضمان متابعته الدائمة له منذ وضعه إلى غاية منح المستثمر قرض التمويل.

ثالثا: شروط التأهيل أصحاب المشاريع بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

لقد حدد المرسوم التنفيذي 96-297 جميع الشروط الواجب توافرها من أجل الاستفادة من الإعانات والدعم من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منها:

- أن يتراوح سن المسير ما بين 19 و35 سنة ولا يمكن له ألا يتجاوز سن 40 إلا تعهد بتوفير 3 مناصب عمل دائمة.
- أن يكون لديه مؤهلات مهنية لها علاقة بالمشروع.
- أن يكون بدون عمل أو نشاط تجاري.
- أن يكون مسجلا لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كطالب عمل.
- ألا يتجاوز مبلغ الاستثمارات 10.000.000 دج.
- يجب أن تنشأ المؤسسة المصغرة الممولة على شكل شركة ويأخذ الهيكل القانوني لها أحد الأشكال التالية شركة الأسهم شركة ذات مسؤولية محدودة ذات الشخص الوحيد، شركة التضامن، تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة.

ولقد قامت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حاليا والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا بإضافة شروط جديدة حسب مرسوم تنفيذي رقم 22_46 المؤرخ في 19 جانفي 2022 للشباب البطل وغير البطل وذلك للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني عند إحداث أنشطتهم، وتشمل هذه الشروط على:

- أن يتراوح عمره أو عمرهم ما بين 18 أو 55 سنة.
- أن يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني أو لهم مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى.
- أن يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة تقدر ب 5 بالمائة و10 بالمائة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد، إلغاء شرط البطالة على حاملي الأفكار والمشاريع للاستفادة من الامتيازات التي يمنحها جهاز دعم وتنمية المقاولاتية في إحداث الأنشطة.
- ألا يكون أو ألا يكونوا قد استفادوا مسبقا من دعم الوكالة لمشروع آخر.
- إثبات مقر الإقامة.
- يحق للوكالة بالقيام بكافة التحريات للتأكد من مدى صحة البيانات والتصريحات المقدمة من أصحاب المشاريع ويكفل القانون ذلك لها من خلال المرسوم التنفيذي 03_290.

المطلب الثاني: الإعانات المالية والامتيازات الجبائية

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إعانات مالية لأصحاب المشاريع لتجسيد مشاريعهم بالواقع ولتحريك عجلة الاقتصاد، كما تقدم لهم امتيازات جبائية وإعفاءات لتشجيعهم للدخول إلى مجال ريادة الأعمال.

أولا: امتيازات الجبائية:

تمنح الوكالة الامتيازات الجبائية على مرحلتين: (الاعانات المالية والامتيازات الجبائية، 2024)

1. في مرحلة انجاز المشروع:

- تطبيق معدل مخفض بنسبته 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على المكتسبات العقارية في إطار الإنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

2. في مرحلة الاستغلال: تشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 3 سنوات أو 6 سنوات بداية من انطلاق النشاط وتتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة 3 سنوات، 6 سنوات للمناطق الخاصة، و 10 سنوات لمناطق الجنوب، تمديد فترة الإعفاء الكلي لمدة سنتين عندما يقوم المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- إعفاء جبائي تدريجي بعد نهاية فترة الإعفاء الكلي بنسب 75% السنة الأولى، 50% السنة الثانية، 25% السنة الثالثة.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبنائات الإضافية لمدة (3 سنوات - 6 سنوات - 10 سنوات) حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ إتمامها.

ثانيا: إعانات مالية: (الاعانات المالية والامتيازات الجبائية، 2024)

تمنح ثلاثة قروض بدون فائدة أخرى لأصحاب المشاريع وهي كما يلي:

- قرض غير مكافئ تمنح الوكالة هذا القرض لحاملي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15 %؛ 50% حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.
- قروض إضافية غير مكافئ بدون فائدة عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته 500000 دج للتكفل بإيجار محل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لأحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ حاملي المشاريع إلى تمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات
- قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال.
- تخفيض في معدل الفوائد البنكية بنسبة 100%.
- فترة تسديد القرض على مدار 11 سنة (1) سنة إرجاء، تليها 5 سنوات لتسديد القرض البنكي، ثم تليها 5 سنوات لتسديد قرض الوكالة.

والجدول التالي يبين الإعانات المالية الممنوحة من طرف الوكالة.

الجدول رقم (02-05) الإعانات المالية

أنواع التمويل	المدة	مدة التأجيل أو الإرجاء لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير مكافئ
التمويل الثلاثي	18 شهرا	05 سنوات	05 سنوات (بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي)	
التمويل الثنائي	12 شهر			05 سنوات

المصدر: (الإعانات المالية والامتيازات الجبائية، 2024)

يمثل الجدول أعلاه مدة تسديد مختلف التمويلات حيث في التمويل الثلاثي (بنك وكالة مساهمة شخصية) تكون مدة استرجاع القرض 18 شهرا، القرض البنكي 05 سنوات، والقرض الغير مكافئ 05 سنوات بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي. أما التمويل الثنائي (المساهمة شخصية وقرض غير مكافئ تمنحه الوكالة) تكون مدة التسديد القرض 18 شهرا، تسديد القرض المكافئ 05 سنوات.

ثالثا: مراحل مرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

نظم القرار الوزاري المؤرخ في 20 فيفري 2023 والذي يحدد تنظيم وسير لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع حيث يستفيد أصحاب المؤسسات من المساعدة التقنية للوكالة واستشارتها، مرافقتها ومتابعتها على النحو التالي: (مراحل مرافقة وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، 2024)

1. فكرة المشروع: إذا كانت فكرة مؤسستك واضحة تماما في ذهنك يمكنك البدء في مناقشتها مع المرافق.
2. تكوين على مستوى مركز تطوير المقاولاتية: وذلك بالتسجيل في المنصة الرقمية، التكوين لمدة 15 يوم، ثم الحصول على شهادة تكوين. (التسجيل، 2024)
3. التسجيل عبر الأرضية الرقمية للوكالة: هو عبارة عن تكوين حساب في الأرضية الرقمية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية <https://www.nesda.dz/ar/ar-home/> ويحتاج حامل المشروع للتسجيل إلى:
 - أ. معلومات حول المسير (حامل المشروع): الاسم واللقب تاريخ ومكان الازدياد، الشهادة أو المؤهل، معلومات حول الشريك إن وجد.
 - ب. معلومات حول المؤسسة (المشروع): وتشمل على:
 - تحديد النشاط.
 - تحديد العنوان التجاري (الولاية).
 - تحديد نوعية التمويل (تمويل ثلاثي تمويل ثنائي، تمويل ذاتي).

- تحديد بدقة لسعر الوحدة محسوب الرسم على القيمة المضافة لكل وحدة من التجهيزات أو العتاد الواجب اقتنائها، والمبلغ الإجمالي للتجهيزات أو العتاد مع احتساب كل الضرائب (فاتورة شكلية تقديرية للعتاد).

- تحديد المبلغ التقديري لتأمين التجهيزات أو العتاد عن جميع المخاطر مع احتساب كل الضرائب (فاتورة شكلية تقديرية للتأمين على العتاد).

- تحديد مبلغ رأس المال العامل (فاتورة شكلية تقديرية للمواد الأولية).

- تحديد مبلغ التهيئة إن وجد (فاتورة شكلية تقديرية للتهيئة).

4. **الاستقبال والتوجيه:** بعد إنهاء التسجيل والتأكيد عليّة، يتم إصدار موعد للاستقبال عن طريق رسالة نصية تتضمن عنوان مقر الوكالة.

5. **تقييم المشروع:** يتم في المقابلة الفردية إعداد دراسة الجدوى (مخطط الأعمال الخاص بالمشروع استنادا إلى المعلومات المؤكدة في التسجيل وكذا المعلومات التقديرية التي يدلي بها صاحب المشروع).

6. **لجنة الانتقاء اعتماد وتمويل المشروع:** هي لجنة تتكون من ممثلين عن جميع الهيئات المحلية الفاعلة في خلق المؤسسات الصغيرة وممثلين عن البنوك يرأسها مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في أجل لا يتعدى 15 يوم من تاريخ تأكيد التسجيل من طرف المرافق، يتم عرض الملف على اللجنة ويشترط حضور صاحب المشروع. يقوم صاحب المشروع بإيداع الملف الإداري التالية: (المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، 2024)

- استمارة التسجيل.

- دراسة جدوى المشروع.

- الدراسة التقنية اقتصادية حيث يقوم بها المكلفين بالمشروع على مستوى فرع الوكالة.

- شهادة تثبت التكوين في مجال المقاولاتية وإنشاء المؤسسات المصغرة.

- مخطط الأعمال للمشروع.

- بطاقة التقييط.

7. **الموافقة البنكية:** يمت إيداع ملف حامل المشروع في البنك من طرف المرافق المكلف بالملف

لاستكمال الإجراءات والمتمثلة في:

- تسليم الموافقة البنكية في حد أقصاه شهرين.

- فتح حساب بنكي.

- إيداع المساهمة الشخصية من طرف حامل المشروع المقدر في دراسة الجدوى.

8. **إنشاء قانون المؤسسة.**

9. إنجاز المشروع: ويتمثل في الانطلاق الفعلي للمؤسسة، والدخول في مرحلة الاستغلال.

المطلب الثالث: صيغ التمويل بالوكالة والاتفاقيات

تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى منح المؤسسات الصغيرة كل أشكال الدعم اللازم من خلال المراحل التي تمر بها المؤسسة الصغيرة في فترات إنجاز المشروع من مرحلة إنجاز ومرحلة استغلال المشروع، كما قامت بعدة اتفاقيات لتطوير المقاولاتية وتشجيع روح المبادرة والمقاولاتية لدى فئة الشباب التي تمثل العنصر البشري الأكثر قدرة على الدفع بعجلة التنمية.

أولاً: صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعددت صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للشباب المستثمر وهي كالتالي: (التركيبة المالية، 2024)

1. التمويل الثنائي

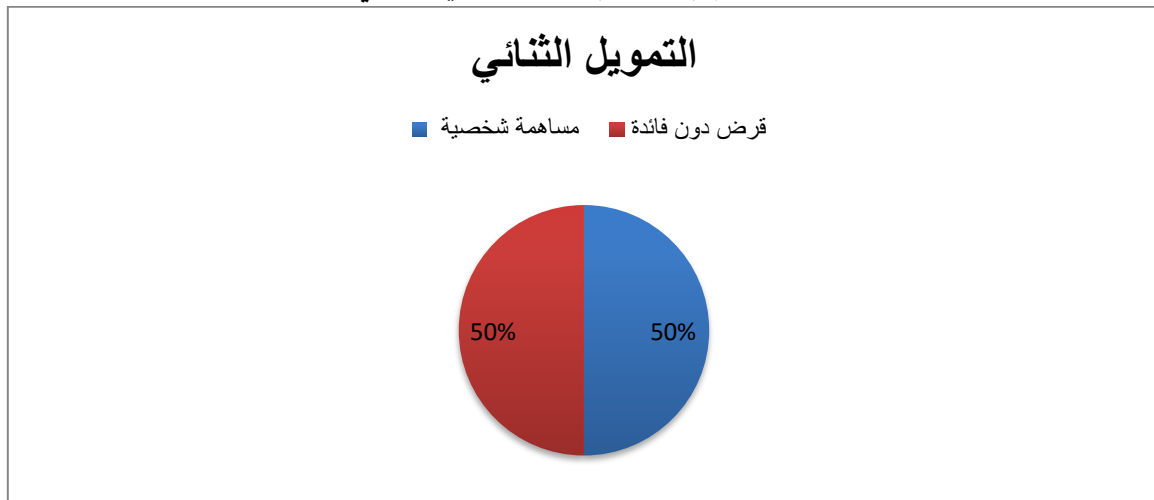
الجدول رقم (02-04): صيغة التمويل الثنائي

التمويل الثنائي		
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)
حتى 10.000.000 دج	50 %	50 %

المصدر: (التركيبة المالية، 2024)

يمثل الجدول التمويل الثنائي والذي حدده المشرع الجزائري نسبة التمويل ب 50% عندما يقل الاستثمار عن 10 مليون دج او يساويه دون اللجوء إلى البنك.

الشكل رقم (02-06): صيغة التمويل الثنائي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (التركيبة المالية، 2024)

الفصل الثاني

واقع دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر

يمثل الشكل المساهمة الشخصية للمستثمر قدرت نسبتها ب 50% من مبلغ المستثمر وقرض دون فائدة المقدم من الوكالة قدر ب 50% من المبلغ المستثمر، الجديد بهذه الوكالة هو إلغاء البند الخاص من الاستفادة من دعم ومرافقة الوكالة مرة واحدة ومنح فرصة لأصحاب المشاريع.

2. التمويل الثلاثي

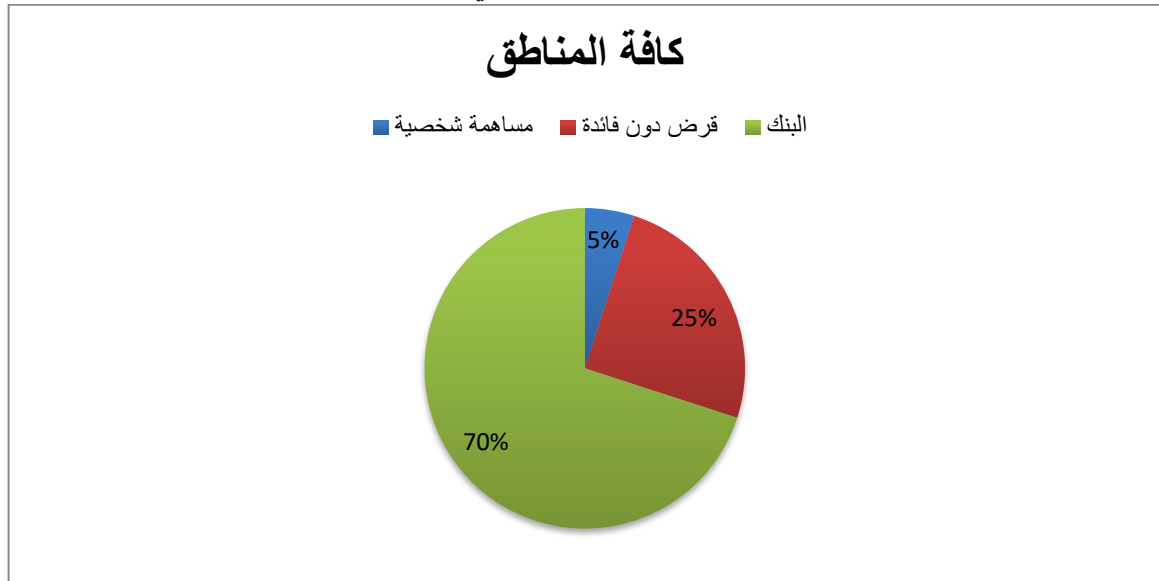
الجدول رقم (02-05): صيغة التمويل الثلاثي

التمويل الثلاثي					
البنك	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)	المساهمة الشخصية	المنطقة	الفئة	
x 70	x 25	x 05	كافة المناطق	البطالين والطلبة	حتى 10.000.000 دج
x 70	x 20	x 10	مناطق الجنوب	الغير بطالين	
x 70	x 18	x 12	مناطق الهضاب والمناطق الخاصة		
x 70	x 15	x 15	بقية المناطق		

المصدر: (التراكيب المالية، 2024)

يتضمن الجدول أعلاه التمويل الثلاثي مساهمة كل من صاحب المشروع والذي تتغير بتغير الفئة الطالبة للتمويل وحسب المناطق التي يتم الاستثمار بها، زيادة عن ذلك مساهمة الوكالة بمنح قرض بدون فائدة ومساهمة البنك.

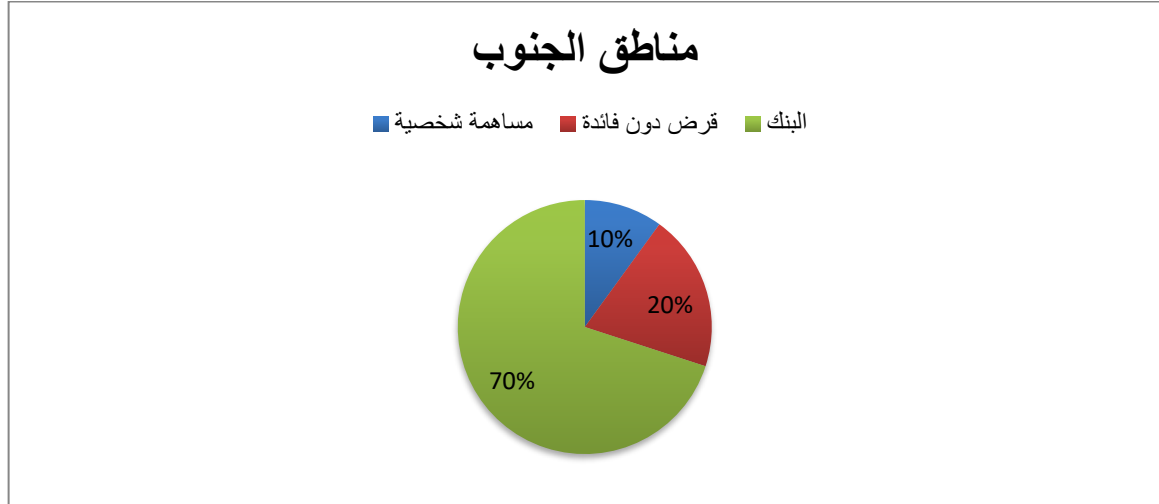
الشكل رقم (02-06) : التمويل الثلاثي لفئة البطالين والطلبة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (التراكيب المالية، 2024)

يمثل الشكل أعلاه توزيع التمويل الثلاثي لفئة البطالين والطلبة في كافة النطاق حيث قدرت المساهمة الشخصية ب 5 % ومساهمة البنك ب 70 % ومساهمة الوكالة بقرض دون فائدة ب 25 %.

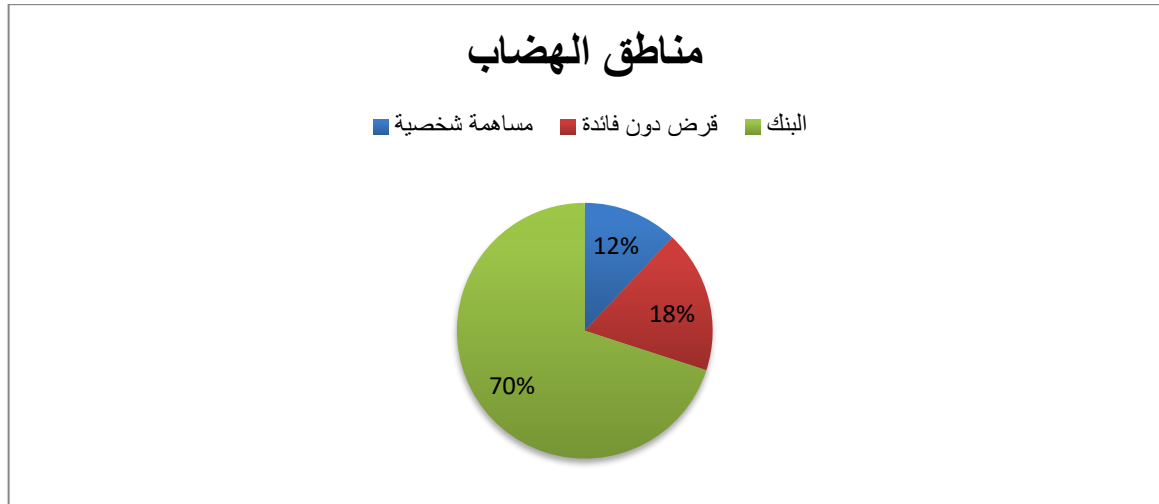
الشكل رقم (02-07) : التمويل الثلاثي لفئة البطالين والطلبة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (التركيبة المالية، 2024)

يمثل الشكل أعلاه توزيع التمويل الثلاثي لفئة البطالين والطلبة في مناطق الجنوب حيث قدرت المساهمة الشخصية ب 10 % ومساهمة البنك ب 70 % ومساهمة الوكالة بقرض دون فائدة ب 20 %.

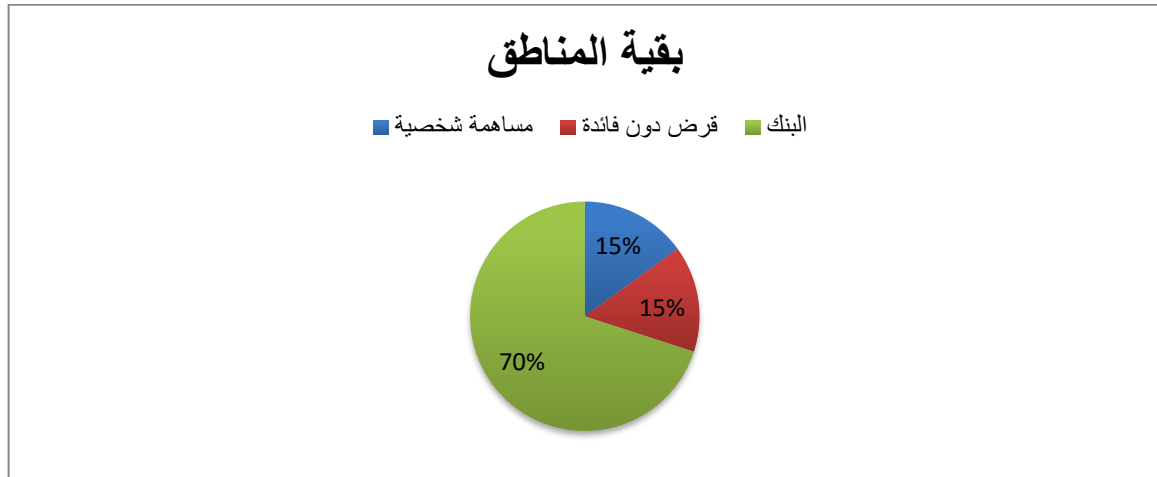
الشكل رقم (02-08) التمويل الثلاثي لفئة الغير بطالين



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (التركيبة المالية، 2024)

يمثل الشكل أعلاه توزيع التمويل الثلاثي لفئة الغير البطالين في مناطق الهضاب حيث قدرت المساهمة الشخصية ب 12 % ومساهمة البنك ب 70 % ومساهمة الوكالة بقرض دون فائدة ب 18 %.

الشكل رقم (02-09) لفئة الغير بطالين



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (التركيب المالية، 2024)

- يمثل الشكل أعلاه توزيع التمويل الثلاثي لفئة الغير البطالين في بقية النطاق حيث قدرت المساهمة الشخصية بـ 15% ومساهمة البنك بـ 70% ومساهمة الوكالة بقرض دون فائدة بـ 15%.

ما نلاحظه أن نسبة تمويل البنك للمشاريع هي أعلى نسبة في كل الفئات ومناطق حيث بلغت 70 أي أن التمويل الثلاثي يعتمد بشكل كبير على مساهمة البنك.

حيث تسعى الوكالة لتحقيق مشروعها الذي هو مساهمة البنك في تنويع صيغ التمويل (قروض استثمار، قروض استغلال)، الاعتماد على شركات التأمين لتغطية المخاطر، حيث يقتصر دور الوكالة في مرافقة وتكوين أصحاب المشاريع.

3. التمويل الذاتي:

الجدول رقم (02-07): صيغة التمويل الذاتي

التمويل الذاتي	
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية نقداً أو عينا
حتى 10.000.000 دج	100 %

المصدر: (التركيب المالية، 2024)

اعتمدت عليها بعض المؤسسات بسبب حصولها على حرية اختيار نوع الأنشطة التي ترغب في تمويلها ولا تحملها أي تكلفة يؤدي هذا النوع إلى الاستفادة من تقليل العبء الضريبي عن طريق الاستفادة من التخفيض الضريبي".

ثالثا: الاتفاقيات المبرمة مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

قامت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بإبرام عدة اتفاقيات وذلك في إطار تحقيق أهدافها وتنمية وتطوير روح المقاولاتية.

1. الاتفاقية بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والصيد البحري والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

وقع كل من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ناسدا"، يوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، اتفاقية إطار بهدف الشراكة والتأمين، وفقا لما أفاد به بيان للصندوق وتهدف الاتفاقية إلى تشجيع المؤسسات الناشئة والمقاولاتية وخلق النشاطات الجديدة، خاصة تلك المرتبطة بالمجال الفلاحي، وفقا للبيان الذي أكد أنها تتماشى مع الاستراتيجية التي سطرته وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحة والصيد البحري لتنمية القطاع، ما سيسمح للتعاون الفلاحي بأداء "دوره المحوري" وإبراز قيمته لإنشاء بيئة ملائمة لاستدامة وتنمية نشاطات الشباب أصحاب المشاريع، ضمن برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

وتتدرج هذه الخطوة، وفقا للبيان، في إطار رؤية الصندوق بصفته "مؤمنا استشاريا"، لاسيما فيما يتعلق بالوقاية وتسيير المخاطرة، وجرت مراسم التوقيع على الاتفاقية بمقر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالجزائر العاصمة، من طرف مديره العام، شريف بن حبيلس، والمدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، بلال عشاشة. (الاتفاقية بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والصيد البحري والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، 2025)

2. اتفاقية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع معاهد التكوين:

وقد تم التوقيع على اتفاقيات شراكة بين الأفرع الولائية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ناسدا" بالجزائر العاصمة و12 معهد تكوين مهني على مستوى الولاية، بهدف مرافقة متربين وخريجي هذه المعاهد في ولوج عالم المقاولاتية وإنشاء مشاريعهم المصغرة.

وجاءت هذه الاتفاقية التي أبرمت بين الوكالات الولائية "الجزائر-جنوب"، "الجزائر-غرب"، "الجزائر-شرق"، و"الجزائر-وسط"، تجسيدا للاتفاقية-الإطار التي وقعت في أكتوبر الماضي بين وكالة "ناسدا" ووزارة التكوين والتعليم المهنيين والتي تنص على إنشاء مراكز تطوير المقاولاتية على مستوى المعاهد التابعة للقطاع عبر الوطن، بهدف تمكين المتخرجين حاملي الأفكار والمشاريع من الاستفادة من المرافقة والدعم المالي اللازمين.

وتم التوقيع على الاتفاقيات على هامش يوم تحسيبي لفائدة متربين بالتكوين المهني تحت شعار "ريادة الأعمال: تحدي وفرص"، بمقر المديرية العامة لوكالة "ناسدا".

وتضمنت فعاليات هذا اليوم التحسيبي عرض أهم الإجراءات الواجب إتباعها على حاملي المشاريع في إطار جهاز "ناسدا" (أنساج سابقا) وشروط التمويل.

وفي كلمة ألقته بالمناسبة، أكدت مديرة الوكالة الولائية "الجزائر-جنوب"، حنان بوحفص، أن هذه التظاهرة تأتي في سياق جهود وكالة "ناسدا" للتعريف بنظامها الجديد بعدما عرف مراجعة شاملة من أجل تحسين أدائه ومعالجة الاختلالات التي كان يعرفها.

ولفتت إلى أن هذا العمل التحسيبي الذي مس في مرحلة أولى الجامعات، يأتي هذه المرة ليستهدف معاهد التكوين المهني، باعتبارها أحد القطاعات الرئيسية المزودة بحاملي المشاريع.

ويرتكز النظام الجديد لدعم وترقية المقاولاتية على المرافقة عن طريق التكوين كشرط رئيسي للاستفادة من الدعم المالي، حسب المسؤولة التي أكدت بأن "إطلاق الشباب لمشاريعهم بطرق علمية ومدروسة يسمح لهم بتحقيق النجاح والاستمرارية".

وتظهر الدراسات التي قامت بها وكالة "ناسدا" أن نسبة النجاح لدى أصحاب المشاريع الذين تلقوا تكوينا قبل إطلاق مشاريعهم غالبا ما تفوق 80 بالمائة، بعكس الشباب الذين لم يستفيدوا من تكوينات، وفقا للسيدة بوحفص. (اتفاقية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع معاهد التكوين، 2024)

3. اتفاقية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

كما أشرف كل من السيد كمال بداري وزير التعليم العالي والبحث العلمي والسيد وليد ياسين وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، الثلاثاء 21 فيفري 2023، بمقر المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، على مراسيم توقيع اتفاقية بين المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

وفي كلمة له ألقاها خلال هذه المناسبة، أكد السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، على مواصلة المسار الاستراتيجي التشاركي مع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تنفيذًا لمخرجات مجلس الوزراء بتاريخ 5 فيفري 2023 من أجل تمكين أصحاب المشاريع من التكوين النوعي، للحصول على الكفاءة اللازمة لإنشاء شركات مصغرة بدور المقاولاتية المنتشرة عبر المؤسسات الجامعية وفي سياق متصل، أشار السيد الوزير، على أن إستراتيجية الاتفاقية هذه تتلخص في ثلاث نقاط (المقاول الحقيقي، التكوين، الاستحقاق)، هذه النقاط سوف تسمح بالتوجه نحو ثقافة الجودة في انتقاء المقاولين، خاصة وأن الدولة تبذل مجهودات كبيرة لتوجيه الطالب الجزائري نحو المقاولاتية وحرية الفكرة والمبادرة والابتكار

ومن جهته، وفي كلمة له شدد السيد وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، على أن المسعى من إبرام هذه الاتفاقية، هو تعزيز روح المقاولاتية لدى الطلبة في الوسط الجامعي في نفس السياق، أكد على أن الوكالة هي محل اهتمام من طرف الحكومة، إذ تم الشروع في عملية إجراءات من شأنها إعادة النظر في تسييرها وحوكمتها، وحتى في ميكانزمات التمويل، وفي انتظار الفصل في ملف عمل وسير الوكالة، ارتأينا وفي إطار الاستراتيجية التي تربطنا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أن نوجه الطلبة المستفيدين من دور المقاولاتية، إلى أن يكونوا رواد أعمال، وهذا بما توفره لهم دور المقاولاتية من إمكانيات لتنفيذ مشاريعهم المستقبلية. (اتفاقية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023)

الخلاصة:

يركز الفصل الثاني على واقع دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر حيث أولت هذه الأخيرة اهتماما بالغا بالمؤسسات الناشئة، إدراكا منها لدورها الهام في تحفيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التنوع خارج قطاع المحروقات. وقد تجلّى هذا الاهتمام في إنشاء مجموعة من الهياكل والآليات مثل دار المقاولاتية، حاضنات ومسرعات الأعمال، والمشاتل، إلى جانب عدد من الوكالات والصناديق التمويلية، على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وصندوق التمويل الجزائري. ومع أن هذه المبادرات قد ساهمت في خلق بيئة حاضنة ومحفزة لريادة الأعمال، إلا أن المؤسسات الناشئة لا تزال تواجه تحديات متعددة، منها ما هو مالي وتقني، ومنها ما هو تنظيمي وثقافي. يتناول هذا الفصل دراسة تحليلية لتجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مسلطاً الضوء على نتائج الجهود الحكومية من خلال عرض الإحصائيات ومؤشرات تصنيف الجزائر في مجال ريادة الأعمال على الصعيدين الإفريقي والعالمي.

حالة

خاتمة:

أصبحت المؤسسات الناشئة تشكل ركيزة أساسية في بناء اقتصاد متنوع مبني على الابتكار، وهو ما جعل مسألة دعمها ومرافقتها تحتل مكانة متقدمة في السياسات الاقتصادية الحديثة، وقد أظهرت هذه الدراسة أن الجزائر على غرار العديد من الدول بدأت في تبني جملة من الآليات والهياكل التي تهدف إلى تقديم المرافقة والدعم لأصحاب المشاريع الابتكارية، بغرض تحفيزهم، وبث فيهم روح المبادرة.

ورغم وجود توجه الدولة إلى تشجيع ريادة الأعمال إلا أن التطبيق العلمي لهذه الآليات لا يزال يواجه عدة تحديات من بينها البيروقراطية، وضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة، ونقص الثقافة المقاولاتية ومن هنا تبرز أهمية تطوير بيئة شاملة ومحفزة تقوم على تبسيط الإجراءات وتكثيف برامج التكوين والتأطير، وربط البحث العلمي باحتياجات السوق.

وعليه نجد بأن تحسين آليات الدعم والمرافقة لا يساهم فقط في تعزيز فرص نجاح المؤسسات الناشئة، بل يشكل أيضا خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة وبناء اقتصاد وطني قادر على المنافسة في ظل التغيرات العالمية المتسارعة.

وانطلاقا من دراستنا تمكنا من اختبار الفرضيات التي صغناها، وتوصلنا إلى ما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى فتوصلنا من دراستنا إلى أن المؤسسات الناشئة تمثل الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد الجزائري المعاصر، وهذا نظرا لما تُحدثه من تنويع في القاعدة الاقتصادية، وبالتالي نستنتج أن هذه الفرضية محققة، كون هذه المؤسسات أصبحت أداة فعالة لتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.
- بالنسبة للفرضية الثانية فتوصلنا إلى أن استقرار وتطور المؤسسات الناشئة مرهون بمدى فعالية المؤسسات الداعمة ومرافقة لها، وهذا معتمد على وجود نظام بيئي متكامل يوفر الدعم في مختلف المراحل، حيث يتوقف نجاح أي مشروع على مدى جودة الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية.
- أما الفرضية الثالثة فتوصلنا إلى ما يلي: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي أحد المحاور الاستراتيجية في تعزيز ديناميكية المؤسسات الناشئة في الجزائر إذ يتجاوز دورها التمويل التقليدي حيث تقوم كذلك بضمان التكوين في عدة تخصصات لفائدة الشباب حاملي المشاريع وتوفير المعلومات التقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمشاريع، ومنه نستنتج أن هذه الفرضية محققة.

وانطلاقا من دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج، نذكر منها ما يلي:

- المؤسسة الناشئة هي مؤسسة إبداعية وابتكارية ربحية من جانب الأفكار والمنتجات.
- تعتبر المؤسسات الناشئة مشاريع حديثة مبتكرة تسعى لإيجاد حلول لمشاكل اقتصادية واجتماعية وتتميز بإمكانية تحقيق النمو السريع.
- تساعد هيئات الدعم والمرافقة في تقديم التسهيلات لأصحاب المشاريع ذوي الأفكار الإبداعية.
- تسهر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على تقديم مختلف الأدوات لنجاح المشاريع الناشئة كالتدريب والتخطيط والتمويل فهي الأداة التي تحد من معدلات الفشل بالنسبة للمؤسسات الناشئة.
- لازلت الجزائر في مرحلة تتميز بنقص الريادة والمقاولاتية وذلك راجع الى ارتفاع معدلات الفشل وتفشي مشكلة الاستدامة.
- تواجه المؤسسات الناشئة تحديات كبيرة فمنها ما يتعلق بغياب إرادة سياسية وعدم توفير تنوع التمويل اللازم ومنها ما يتعلق بالافتقار للعامل البشري المؤهل.
- تساهم المؤسسات الناشئة في دعم جهود الدولة المبذولة لتحقيق حلول مستدامة كفيلة لجعل الجزائر قطبا بارزا للابتكار في إفريقيا.

وانطلاقا من النتائج أعلاه نقترح التوصيات التالية:

- تشجيع الشباب القادر على الابداع والابتكار بإنشاء المؤسسات الناشئة.
 - توفير بيئة مناسبة وملائمة لتطوير المؤسسات الناشئة عن طريق تشجيع طرق الدعم والمرافقة.
 - غرس ثقافة الاستثمار وروح المقاولاتية وحب المخاطرة لدى الخريج الجامعي والشباب العاطل الذين ينتظرون فرصة وظيفية عمومية.
 - تشجيع الاستثمار من خلال رأس مال المخاطر.
 - الاستفادة من تجارب الغرب الناجحة في مجال المؤسسات الناشئة وجعلها مرجع لتقادي المخاطر.
 - تحفيز رجال الأعمال والمستثمرين لتمويل الشركات المبتكرة ذات الإمكانيات العالية.
 - إنشاء أنظمة تحفيزية لتشجيع نشاط شركات ناشئة واعدة في الجزائر.
 - ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية داخل هيئات المدعمة للمقاولاتية لتحقيق اقتصاد متنوع.
 - نشر وتنمية الفكر المقاولاتي وعقد اتفاقيات بين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع مختلف المؤسسات وذلك ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الشباب.
- وفي الأخير وكأفاق للدراسة نقدم الاقتراحات التالية:**
- تأثير المهارات المقاولاتية للفرد على نجاح المؤسسات الناشئة.

- تقييم فعالية آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة.
- أثر المرافقة والدعم على المؤسسات الناشئة في ظل التوجهات والتحديات الراهنة.
- دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تطوير وتنمية المؤسسات الناشئة.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- سعاد نائف برونوطي. (2005). *ادارة الاعمال المصغرة ابعاد للريادة* (الإصدار 1). عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
- سعد عبد الرسول. (1998). *الصناعات الصغيرة كمدخل لتمنية المجتمع المحلي*. الاسكندرية، مصر: المكتب العلمي للنشر والتوزيع.

مذكرات والأطروحات:

- الجودي محمد علي. (2015). *نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي* (اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- بعبط أمال. (2016). *برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وافاق دراسة حالة* (اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه). 279. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر.
- حسن علي ابراهيم. (2020). *التسويق الرقمي للمؤسسات الناشئة* (الإصدار الطبعة العربية الأولى). الاسكندرية (مصر): دار الامل للنشر.
- حسين رحيم. (2003). *نظم حاضنات الاعمال كالية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2(2)، الصفحات 161-174*
- دانيا احمد. محمد يونس. (2017). *واقع مسرعات الاعمال في زيادة فرص نجاح الشركات الريادية الناشئة في قطاع غزة(مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية)*. 31. قطاع غزة: الجامعة الاسلامية.
- سايب زيتوني. (2017). *دور حاضنات الاعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* (اطروحة دكتوراه). 35-37. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر 03.
- صندرة سايب، و بو خمخ عبد الفتاح . (2009). *دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة. ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الثاني القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الاعمال الحديثة*
- عثمان لخلف. (2005). *واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها* (اطروحة دكتوراه دولة). 11. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر

- يوسف بركاتي. (2022). دور اجهزة الدعم والمرافقة في نجاح المؤسسات الناشئة(اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- المقالات:**
- أسماء بللعماء. (2020). التمويل الجماعي الية مبتكرة لزيادة فرص تمويل المؤسسات الناشئة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 5(2)، الصفحات 1-20.
- اسماء زينات. (2022). حاضنات الاعمال كالية حديثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة.دراسة حالة مشاتل المؤسسات في الجزائر. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16(02)، الصفحات 206-222
- برسولي، ف. (2020). بعث المشاريع المقاولاتية في الجزائر .حاضنات الاعمال كالية للدعم والمرافقة. مجلة دراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03، pp. 84-103 (02)
- بن جغمة امينة، ج. ا. (2017). دار المقاولاتية كالية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات_ دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة نمودجا .ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03، pp. 269-293. (01)
- بن جيمة نصيرة بن جيمة مريم. (2021). اليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر . حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07(03)، الصفحات 519-531.
- بن سفيان الزهراء، و حسين نصر الدين العوطي. (2020). المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر . حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 07(03)، الصفحات 325 - 306.
- بن يحي زهير، و أحمد بن قطاف. (2019). دور المرافقة والتكوين في ترقية المقاولاتية في الجزائر - دراسة حالة:مجموعة من اليات دعم المقاولاتية لولاية المسيلة. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 08(01)، الصفحات 175-198.
- بوطورة فضيلة، زهية قرامطية ، و علاء الدين الوافي. (2021). اسلوب المرافقة كأداة لمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 08(01)، الصفحات 60-74.
- بوطورة فضيلة، و علاء الدين الوافي. (2020). دور التكوين للمرافقين في تفعيل المرافقة المقاولاتية في الجزائر "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر". مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 9(1)، الصفحات 617-642.
- بوقادير ربيعة، ن. ع. (2023). اساس النظرية للمؤسسات الناشئة بين الفرص والتحديات .ملتقى دولي "المؤسسات الناشئة رهان لتحقيق التنمية الاقتصادية. 09 p. ،
- بوقرة كريمة رضاني مروى. (2020). تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر . نموذج شركات ناشئة ناجحة عربيا. حوليات جامعة بشار للعلوم الاقتصادية، المجلد 07(03)، الصفحات 275-289.

- تقاحة هرقون. (2011-2012). سياسات دعم المؤسسات المصغرة واثارها على التشغيل. رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية قسم العلوم الاقتصادية، صفحة 65
- حسام مكروود يمينه سوداني. (2022). المؤسسات الناشئة فرصة الجزائر في الاقلاع الاقتصادي. مجلة ادارة المنظمات الاقتصادية، المجلد 04 (02)، الصفحات 31-47.
- حورية سويقي. (2021). مؤسسات الناشئة وحاضنات الاعمال وفقا لاحكام المرسوم التنفيذي 20-254. مجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06 (02)، الصفحات 71-85.
- خلاف فاتح. (2021). اثر المسرعات الاعمال على دور المؤسسات الناشئة " الجيريا فانثور نموذجاً " قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم 20\356. مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، المجلد 06 (04)، الصفحات 160-174.
- خوالد ابو بكر بوزرب خير الدين. (2021). تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول. مقال منشور في الكتاب الجماعي الدولي بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الاساليب التقليدية والمستحدثة، المجلد 06 (02)، الصفحات 393-411
- دربين، ن. (2022). اكتوبر ". (المؤسسات الناشئة والابتكار التكنولوجي _ استعراض التجربة الايطالية. "رقمنة مجلة الدراسات الاعلامية والاتصالية، المجلد 02، pp. 55-70 (02)
- سلمى عمارة، ن. ب. (2019). حاضنات الاعمال مطلب اساسي لدعم الابداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة _ تجربة الجزائر وحاضنة اقستن التكنولوجية بالولايات المتحدة نمودجا. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد 03، pp. 108-122 (01)
- شافية كتاف. (2022). معوقات لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر واجراء تطوير الاليات والصيغ التمويلية المستحدثة. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 5(1)، الصفحات 1162-1182.
- شريفة بو الشعور. (2018). مجلة البشائر الاقتصادية. دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات - الناشئة startup، المجلد الرابع (02)، الصفحات 232-246.
- شوقي جباري، و قطراني زهيرة. (2023). مرتكزات نجاح الشركات الناشئة الجزائرية - تجربة يسير نمودجا -. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 05 (03)، الصفحات 423-446.
- صاطوري الجودي، ياسمينه عمامرة، و بوعلاق نوال. (2017). دور المرافقة المقاولاتية في انشاء المشاريع المصغرة واسقاط الواقع على الجزائر. مجلة ابحاث ودراسات التنمية، 04 (01)، الصفحات 91-106.
- صالحى سلمى. (2021). دور حاضنات الاعمال الجامعية في مرافقة المشاريع الناشئة _ دراسة حالة جامعتي المسيلة وبومرداس. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14 (01)، الصفحات 109-124.

- عاشور مقلاتي، و عبد الله بلعدي. (2016). المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الاعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع امكانية التكامل التنموي بينهما. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 3(2)، الصفحات 313-343.
- عبد الرحيم وهيبة. (2018). الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية -تحديات المنافسة والنمو -. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، 21(1)، الصفحات 141-156.
- علي صولي، و مصطفى بورنان. (2020). الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لانجاح المؤسسات الناشئة). *مجلة دفاتر الاقتصادية*، 11(1)، الصفحات 131-148.
- فاروق، ب. ا. (2018). اكتوبر 03. (دور دار المقاولاتية في نشر الثقافة والفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي كأداة لحل مشكلة البطالة - دراسة حالة دار المقاولاتية للمركز الجامعي ب ميلة . *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، المجلد 04، pp. 119-89. (01)
- فاطمة الزهراء زوارط ديناوي أنفال. (2022, 02 25). المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني، تحديات واليات الدعم. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*، المجلد 07(03)، الصفحات 326-340.
- فاطمة الزهراء غضبان، و بختة حداد. (2019). دور المرافقة المقاولاتية في تحسين ممارسة التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مسيلة. *مجلة المؤسسة*، 8(1)، الصفحات 29-40.
- فاطمة بودة. (2021). فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بغث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر. *المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية*، المجلد 06(01)، الصفحات 112-130.
- لدرع خديجة عبد الرحيم ليلي. (2011). حاضنات الاعمال التكنولوجية كالية لدعم الابداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة. ورقة بحثية قدمت في اطار الملتقى الدولي حول :الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة وتحليل تجارب وطنية ودولية (صفحة 06). البليدة: جامعة سعد دحلب .
- محمد قوجيل، و بوغابه محمد حافظ. (أفريل 2011). المرافقة في انشاء المشاريع الصغيرة. *الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، (صفحة 9). ورقة.
- مريم زعتر. (2023). المؤسسات الناشئة في الجزائر بين اشكالية المفهوم واليات الدعم. *مجلة معيار*، المجلد 27(05)، الصفحات 1119-1136.

- مولاي امينة، هاجر دردار، و ميمون كافي. (2020). دور هيئات المرافقة المقاولاتية في انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. *مجلة اقتصاد المال و الاعمال*, 04(02)، الصفحات 226 - 248.
 - نبيل جواد. (2007). *ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* (الإصدار 1). بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت.
 - نور الهدى حمروش. (04 06, 2022). المؤسسات الناشئة بين اليات الدعم والواقع في الجزائر. *مجلة قضايا معرفية، المجلد 02(02)*، الصفحات 135-156.
 - هوارى معارج، ف. ع. (2016). دار المقاولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الاعمال "جامعة الجلفة نموذجا". *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 07* 107-126 (01), pp.
- الملتقيات:**

- ابراهيمي، ع. ا. (2016). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل. *الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. (p. 17), شلف.
- مشري محمد الناصر. (2023). المرتكزات الاستراتيجية للنهوض بالمؤسسات الناشئة في الجزائر. *الملتقى الدولي الافتراضي: "المبادرية للامعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة"* (صفحة 02). سوق اهراس(الجزائر): جامعة محمد الشوييف مساعدية.
- معارج، (2004). مارس. (فرصة الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات للمعهد الوطني "حاضنات الاعمال اليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة") (ملتقى الوطني الاول). 12. غرداية.
- وسارة، ب، (أفريل 2012)، "دور حاضنات الاعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". *ملتقى دولي تحت عنوان "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"*. pp. 153-154

المواقع الالكترونية:

- الاتفاقية بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والصيد البحري والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. (28 جانفي، 2025). تاريخ الاسترداد 20 أفريل، 2025، من وكالة الانباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/economie/174708-2025-01-28-12-37-03>
- الاعانات المالية والامتيازات الجبائية. (06 اكتوبر، 2024). تاريخ الاسترداد 09 افريل، 2025، من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: <https://www.nesda.dz/ar/ar-home>

- الاقتصاد ديزاد.(13 04, 2025). استحداث 117 مركزًا لتطوير المؤسسات المصغرة عبر الوطن في سنة 2024."تاريخ الاطلاع (04 28, 2025) الموقع: <https://2u.pw/Dr2t8>
- الاقتصاد ديزاد.(13 04, 2025). استحداث 117 مركزًا لتطوير المؤسسات المصغرة عبر الوطن في سنة 2024."تاريخ الاطلاع (04 28, 2025) الموقع: <https://2u.pw/Dr2t8>
- الأنباء الجزائرية وكالة. (18 03, 2025). مقابلة لسيد عمر ركاش، المدير العام لوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. تاريخ الاسترداد 02 أفريل, 2025، من <https://www.aps.dz/ar>
- اهداف ومهام. ANGEM. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 01 أفريل, 2025، من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: <https://2u.pw/ZPcKI>
- بن طاهر , (2022/12/21)، "الجزائر الأولى عالميا في تصنيف الشبكة العالمية لريادة الأعمال"، تاريخ الاطلاع (2025/04/28) على الموقع: <https://2u.pw/fwlfx>
- التركيب المالية (10 06 2024)الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تاريخالاطلاع (2025 04 08) الموقع: <https://www.nesda.dz/ar/ar-home>
- التسجيل. (2024). تاريخ الاسترداد 20 افريل, 2025، من مركز تطوير المقاولاتية: <https://cde.dz/registration/1>
- تقديم الوكالة. ANGEM. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 01 أفريل, 2025، من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: <https://www.angem.dz>
- جزائر إلترا. (08 10, 2023). تم الاسترداد من الجزائر الثانية بعد نيجيريا في عدد الشركات الناشئة النشطة: <https://2h.ae/Womo>
- جيلون، أ (2024/01/21) "تأكيد على مواصلة دعم أصحابها": المؤسسات الناشئة ... رافد اقتصادي، تاريخ الاطلاع(04/29/2025)على الموقع: <https://2u.pw/blAo>
- حديد , ج، (2024/01/07)، "قطاع المؤسسات الناشئة بالجزائر فتي ولا يمكن الحكم عليه" تاريخ الاطلاع(04/29/2025) على موقع: <https://tdms.cc/je01w>
- حصيلة (ANGEM). (2025). تاريخ الاسترداد 01 أفريل, 2025، من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: <http://www.angem.dz/articl/le-dispositif-du-micro-credit>
- حلو , ع ,نسيمة،.(08 10, 2024). إنشاء 324 مركزًا لتطوير المقاولاتية في الجزائر إلى غاية 2024تاريخ الاطلاع(04 29, 2025)الموقع: (وزير) <https://tdms.cc/rt0ix>
- حورية سويقي. (2021). مؤسسات الناشئة وحاضنات الاعمال
- خاتو ،(08/05/2024) ، "الجزائر ثاني أكبر دولة في إفريقيا من حيث عدد الشركاتالناشئة"تاريخ الاطلاع(04/29/2025)الموقع: <https://2u.pw/YYri9>

- خبر برنس. (08, 10, 2023). تم الاسترداد من الجزائر الثانية إفريقيا في عدد المؤسسات الناشئة، <https://2h.ae/zjGC:08-10-2023>
- شرفي، م، (05/12/2023)، "تصنيف الشركات الناشئة.. الجزائر الثانية إفريقيا" تاريخ الاطلاع (2025/04/28) على موقع: <https://2u.pw/pety2>
- طالبي، ر، (05, 01, 2025)، "سنة وضع أسس الريادة للاقتصاد الوطني: تاريخ الاطلاع (2025/04/28) على موقع <https://2u.pw/3m8x>
- العربية. (13, 02, 2024). تم الاسترداد من الإمارات والسعودية وقطر ضمن قائمة أكبر 10 أسواق ناشئة في العالم: <https://2h.ae/Njwp>
- قيصوري انصاف. (2020). حاضنات الاعمال التكنولوجية ودورها في دعم الابداع و الابتكار في المؤسسة الناشئة الجزائرية. *Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMEN*, 19 (2)، الصفحات 13-28
- لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (10 06 2024) مراحل مرافقة وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، تاريخ الاطلاع (4 10 2025) الموقع <https://www.nesda.dz/ar/ar-home/>
- المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، 2024، نوفمبر 21. Consulté le 21 افريل 18, 2025، sur 2025، الاذاعة الجزائرية <https://www.youtube.com/watch?v=yliVZBNdc9w>
- مراح، ا، (08, 10, 2023)، "عدد الشركات الناشئة... الجزائر في مقدمة الدول الإفريقية" تاريخ الاطلاع (2025/04/29) على موقع: <https://2u.pw/Dr2t8>
- منصة المقال الجزائري. (12 جويلية، 2023). تاريخ الاسترداد 20 أفريل، 2025، من الصندوق الوطني الجزائري: <https://moukawil.dz/knowledgebase/asf>
- وزارة الصناعة. (2025). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تاريخ الاطلاع (03, 03, 2025) الموقع: <https://www.industrie.gov.dz/andi/>
- وزارة المجاهدين ونوي الحقوق، (2023). الصندوق التمويل الجزائري تاريخ الاطلاع (11, 2025) 04 الموقع: <https://2h.ae/XwLA>
- وكالة الانباء الجزائرية، (16, 11, 2024). نص قانون المالية: تعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين الاطار المعيشي للمواطنين. تاريخ الاطلاع، 20, 4 (2025) الموقع: <https://www.aps.dz/ar/economie/171057-2025>
- وكالة الأنباء الجزائرية، (28, 01, 2025). مؤسسات ناشئة: ارتفاع عدد المشاريع المبتكرة الجامعية بنسبة 50 بالمائة في 2024 تاريخ الاطلاع (11/20/2025) على الموقع: <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/174761-50-2024>

- وكالة الانباء الجزائرية، (12/11/2024)، اتفاقية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع معاهد التكوين تاريخ الاطلاع (11/20/2025) الموقع <https://www.aps.dz/ar/economie/>
 - الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. (12 جويلية، 2023). تاريخ الاسترداد 08 افريل، 2025، من المقال: <https://moukawil.dz/wp-content/uploads/2023/07/>
- النصوص الرسمية:

- الرسمية الجريدة. (بلا تاريخ). الجريدة الرسمية. المرسوم التنفيذي رقم 20-392، العدد 07، 08.

الملخص:

تعد المؤسسات الناشئة من نماذج الاقتصادية المستحدثة التي فرضت نفسها، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم الآليات الداعمة والمرافقة للمؤسسات الناشئة وشرح المفاهيم الأساسية المتعلقة بها بواقع هذه المؤسسات في الجزائر والتحديات الرئيسية التي تواجهها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، واعتماد على المراجع المتعلقة بالموضوع من الكتب والمقالات والمذكرات، بالإضافة إلى البيانات المتحصل عليها من المواقع الالكترونية ذات صلة بالموضوع، كما يُعتبر دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتم تشجيع الشباب القادر على الابتكار والإبداع على إنشاء مؤسسات من هذا النوع، سلطنا الضوء على احد الهيئات الفاعلة في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة وهي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتقديم نظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بها بالإضافة إلى أهم آليات المرافقة التي تمنحها مثل الامتيازات الجبائية.

ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تسهر على تقديم مختلف الأدوات لنجاح المشاريع الناشئة كالتدريب والتخطيط والتمويل فهي الأداة التي تحد من معدلات الفشل بالنسبة للمؤسسات الناشئة، تساهم المؤسسات الناشئة في دعم جهود الدولة المبذولة لتحقيق حلول مستدامة كفيلة بجعل الجزائر قطبا بارزا للابتكار في إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: دعم، مرافقة، مؤسسة ناشئة، هيئات الدعم، الجزائر.

Abstract:

Startups represent a newly emerging economic model that has established its place within the economic landscape. This study aims to highlight the key mechanisms supporting and accompanying startups clarify the fundamental concepts associated with them and explore the current state of such enterprises in Algeria, as well as the main challenges they face. The study adopts a descriptive-analytical methodology and relies on relevant literature including books, academic articles, and dissertations, in addition to data obtained from related websites. Supporting and accompanying startups is considered one of the main pillars of national economic and social development programs. These initiatives aim to encourage youth with the capacity for innovation and creativity to establish this type of enterprise. The study focuses on one of the key institutions involved in supporting startups — the National Agency for Entrepreneurship Support and Development (NAESD) — by providing a theoretical overview of the related concepts and the main support mechanisms it offers, such as fiscal incentives. One of the key findings of this study is that the NAESD plays a pivotal role in providing essential tools for the success of emerging projects, including training, planning and funding. These tools significantly contribute to reducing the failure rates among startups. Ultimately startups are shown to contribute to the national efforts toward sustainable solutions positioning Algeria as a prominent hub of innovation on the African continent.

Keywords : Support, Coaching, Startup, Support Organizations, Algeria